تقرير سنوي يصدر عن المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

التقرير الاستراتيجي
STRATEGIC REPORT

حالة الإقليم:
التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط 2018 – 2019

إعادة هيكلة الدور الأمريكي في الشرق الأوسط

تمدد النفوذ الروسي في التفاعلات الإقليمية

استمرار التنافس بين التحالفات الرئيسية في الإقليم

تراجع فرص تنفيذ المشروعات المقترحة للأمن الإقليمي

اهتمام متزايد بتوطين الصناعات العسكرية في المنطقة

تحديات تماسك الحكومات الائتلافية في بعض دول الإقليم

احتدام الجدل حول الموجة الثانية من الثورات العنيفة

معدلات متفاوتة لنمو اقتصادات الإقليم

تقلبات متوقعة لأسعار النفط العالمية

تداعيات مقلقة للتحولات التكنولوجية في العالم

تحرير:
د. شادي عبدالوهاب - أحمد عتمان

إعداد:
حسام إبراهيم - علي صلاح - أحمد عاطف - إبراهيم الغيطاني - هالة الحفناوي
إيهاب خليفة - عبداللطيف حجازي - يارا منصور - بسمة الإتربي - مصطفى ربيع

التقرير الاستراتيجي
STRATEGIC REPORT

عن "التقرير الاستراتيجي"

تقرير إقليمي، يصدر سنوياً عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، يركز على الاتجاهات الرئيسية طويلة المدى التي تشكلت في الشرق الأوسط من خلال تفاعلات العام السابق، والتي يتوقع أيضاً أن تكون الأكثر تأثيراً في حالة الإقليم خلال العام التالي.

يركز التقرير على التفاعلات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والإعلامية، ذات الانعكاسات الأمنية، والتي تمثل مؤشراً على مدى استقرار أو عدم استقرار الإقليم، ويتم إعداده من جانب باحثي المركز، ويصدر في نهاية كل عام.

وتقوم إدارة تحرير التقرير طوال العام بإعداد مؤشرات عامة، تحليلية وكمية، حول الظواهر التي تتشكل في المنطقة، بانتظام، ويتم نشرها على الموقع الإلكتروني للمركز، ويتم تجميعها في ملحق يصدر مع التقرير سنوياً.

وكلاء التوزيع:

الإمارات: شركة أبوظبي للتوزيع، هاتف: 800 2220
عُمان: مؤسسة العطاء للتوزيع، هاتف: 0096824491399
البحرين: مجموعة الهلال - الهلال للخدمات المباشرة والتوزيع، هاتف: 0097317290000
الكويت: شركة مجموعة النظائر الاعلامية، هاتف: 0096524746500
لبنان: مؤسسة نعنوع الصحفية، هاتف: 009611666668
الأردن: وكالة التوزيع الأردنية، هاتف: 009625358855
مصر: مؤسسة الأهرام، هاتف: 0020227704213
تونس: الشركة التونسية للصحافة، هاتف: 0021671322499
المغرب: شركة سوشبريس، هاتف: 00212522589931
السودان: دار الريان للثقافة والنشر والتوزيع، هاتف: 00249120719238

للاتصال والمعلومات:

البرج الدولي، شارع الكرامة، منطقة مركز المعارض، الطابق (24)
ص.ب 111414 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 24444513-971+، **فاكس:** 24444732-971+
العلاقات العامة: 999 657 502 971+
Email: info@futureuae.com
www.futureuae.com

*الآراء الواردة في الإصدار تعبر عن كُتابها، ولا تعبر بالضرورة عن "اتجاهات الأحداث" أو آراء مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

*حقوق النشر محفوظة ولا يجوز الاقتباس من مواد الإصدار من دون الإشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المقالات دون اتفاق مسبق مع المركز.

المدير الأكاديمي:
د. محمد عبدالسلام

نائبا المدير:
أ. إبراهيم غالي
أ. حسام إبراهيم

رئيسا التحرير:
د. شادي عبدالوهاب
أحمد عتمان

معدو التقرير:
حسام إبراهيم
علي صلاح
أحمد عاطف
إبراهيم الغيطاني
هالة الحفناوي
إيهاب خليفة
عبداللطيف حجازي
يارا منصور
بسمة الإتربي
مصطفى ربيع

الإخراج الفني:
عبدالله خميس

العلاقات العامة:
رحاب مكرم
info@futureuae.com

المحتويات

إعادة هيكلة الدور الأمريكي في الشرق الأوسط 05

تمدد النفوذ الروسي في التفاعلات الإقليمية 06

ملامح عسكرة الدور الصيني في الشرق الأوسط 08

نشاط الاتحاد الأوروبي في تسوية صراعات المنطقة 08

تصاعد المخاوف من أزمة اقتصادية عالمية جديدة 10

استمرار التنافس بين التحالفات الرئيسية في الإقليم 11

تراجع فرص تنفيذ المشروعات المقترحة للأمن الإقليمي 12

تعثر تسوية الصراعات الإقليمية رغم المساعي الإقليمية والدولية 12

مواصلة جهود تحجيم الميليشيات المسلحة في الإقليم 14

انحسار نسبي للإرهاب في منطقة الشرق الأوسط 15

عودة الاهتمام بقضايا الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي 17

تنامي الأدوار الإقليمية للدول العربية الرئيسية 17

اهتمام متزايد بتوطين الصناعات العسكرية في المنطقة 18

تزايد الإنفاق العسكري للدول الرئيسية في الشرق الأوسط 19

هيمنة الجمود النسبي على الأوضاع الداخلية 20

تحديات تماسك الحكومات الائتلافية في بعض دول الإقليم 21

مؤشرات على عدم الاستقرار الداخلي في إيران 22

احتدام الجدل حول الموجة الثانية من الثورات العنيفة 23

معدلات متفاوتة لنمو اقتصادات الإقليم 24

تقلبات متوقعة لأسعار النفط العالمية 27

انتشار الشراكات الاستثمارية في أسواق الطاقة 28

تسابق القوى الإقليمية لتنمية موارد الغاز الطبيعي 29

وساطة أمريكية نشطة في صراعات الطاقة 29

تداعيات مقلقة للتحولات التكنولوجية في العالم 30

"شرق أوسط يُعاد تشكيله"

حالة الإقليم:

التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط 2018 - 2019

ليس من المبالغة القول إنه لا يوجد إقليم آخر في العالم يماثل إقليم الشرق الأوسط من حيث حجم الاضطرابات التي تشهدها دوله؛ إذ توضح الأرقام الصادرة عن قواعد بيانات الصراعات (2011 - 2016) هذه الحقيقة بجلاء، فعلى الرغم من أن سكانه لا يمثلون سوى 8% فقط من إجمالي سكان العالم، فإن 67% من قتلى الصراعات تقع في هذه المنطقة، التي يوجد بها حوالي 43% من إجمالي النازحين في العالم، ويقع بها 50% من إجمالي الهجمات الإرهابية في العالم، ويسقط خلالها حوالي 60% من إجمالي ضحايا الإرهاب في العالم.

وتتعدد العوامل التي تسببت في حالة عدم الاستقرار الإقليمي، إذ يتصل بعضها باستمرار الصراعات والحروب الأهلية التي شهدتها بعض الدول الرئيسية في المنطقة، مثل سوريا والعراق وليبيا واليمن بدءاً من عام 2011، بالإضافة إلى استمرار الصراع الإقليمي بين التحالفات الرئيسية القائمة في المنطقة، ممثلة في التحالف الشيعي بقيادة إيران وحلفائها من الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية، والتحالف القطري – التركي، بالإضافة إلى تحالف دول الرباعية العربية، والتي تضم المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر.

وسعت كل من إيران وتركيا وحلفائهما إلى بسط النفوذ في المنطقة العربية، خاصة في بلدان الصراعات، وتسعى دول الرباعية العربية في المقابل، إلى استعادة الاستقرار الإقليمي في مواجهة هذه التدخلات، وذلك عبر إقامة عدد من التحالفات السياسية والعسكرية، على غرار التحالف العربي لاستعادة الشرعية، والتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب بقيادة السعودية.

ولاتزال الدول العربية، التي نجحت في استعادة الاستقرار في مواجهة الاضطرابات التي صاحبت ما عرف باسم "الربيع العربي"، تعاني الاحتقان الداخلي مع استمرار التظاهرات التي تشهدها بعض دول الشرق الأوسط من فترة لأخرى ارتباطاً بتردي الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع معدل التضخم، وفاتورة الإصلاح الاقتصادي التي تدفعها شعوب ودول المنطقة.

ويضاف إلى ما سبق مواصلة التنظيمات الإرهابية المرتبطة بداعش والقاعدة أنشطتها في المنطقة العربية، إذ لايزال تنظيم "داعش" يحتفظ بحوالي 30 ألف مقاتل في سوريا والعراق، وفقاً للتقديرات الأمريكية، بينما تمكنت حركة الشباب من تصعيد أنشطتها الإرهابية في الصومال، على الرغم من المحاولات المبذولة من قبل الولايات المتحدة والقوات الحكومية والأفريقية لكبح جماح التنظيم.

وشهد الشرق الأوسط استمرار التنافس بين القوى الدولية، خاصة الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والصين، حيث يشهد الدور الأمريكي تراجعاً واضحاً في سوريا، لصالح النفوذ الروسي.

وعلى الجانب الآخر، تسعى موسكو إلى توسيع نفوذها في ليبيا، بالإضافة إلى تعزيز علاقاتها مع الدول العربية عبر تصدير السلاح، والدخول في مشروعات للتصنيع العسكري المشترك. وفي المقابل، تسعى دول الاتحاد الأوروبي، خاصة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا للعب دور فاعل في تسوية بعض صراعات المنطقة، خاصة الأزمتين اليمنية والليبية.

وشهد عام 2018 كذلك مؤشرات واضحة على بدء عسكرة الدور الصيني في المنطقة العربية، وعدم اقتصاره على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة، فقد افتتحت بكين أول قاعدة بحرية عسكرية لها خارج أراضيها في جيبوتي، وبدأت الشركات الأمنية الخاصة الصينية تتمدد في بعض دول المنطقة، لحماية الاستثمارات الصينية، خاصة في العراق.

وفي ظل هذه البيئة الإقليمية المضطربة، يسعى هذا التقرير الاستراتيجي إلى رصد أبرز التطورات التي شهدها الشرق الأوسط خلال عام 2018، ومحاولة استشراف مساراتها المستقبلية خلال عام 2019، سواء على مستوى أدوار القوى الدولية في المنطقة، أو فيما يتعلق بالتفاعلات الإقليمية بين الدول الرئيسية في الإقليم، وكذلك أهم التحولات الداخلية التي شهدتها بعض دول المنطقة، ومستقبل الحراك المجتمعي بها، بالإضافة إلى رصد أسعار النفط والغاز، وتوقعات النمو الاقتصادي لبعض دول المنطقة. وأخيراً، يلقي التقرير الضوء على أهم التطورات التكنولوجية التي قد تترك تأثيرها على المنطقة العربية.

1- إعادة هيكلة الدور الأمريكي في الشرق الأوسط

شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً للجدل في الدوائر السياسية والفكرية الأمريكية حول أهمية منطقة الشرق الأوسط، وتشكلت وجهتا نظر حول هذه القضية، ترى أولاهما استمرار الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، بينما تقلل الثانية من تلك الأهمية بسبب تغير أولويات ومصادر تهديد الأمن القومي. وعلى الرغم من انتصار الاتجاه الأول، الذي ينادي بأهمية الانخراط الأمريكي في المنطقة، فإن هناك قناعة أمريكية بأن الشرق الأوسط يعاني مشكلات وأزمات هيكلية، وأنه يجب على الولايات المتحدة أن تعيد التفكير في كيفية التعامل مع أزمات وصراعات هذا الإقليم المضطرب، من دون أن يفرض ذلك عليها أعباءً أمنية واقتصادية.

وفي ضوء هذا التقييم الاستراتيجي، سعت إدارة أوباما إلى إعادة هيكلة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، من خلال التركيز على التوجه نحو آسيا (Asia Pivot)، وتقليل الانخراط في الشرق الأوسط، وكان الاتفاق النووي مع إيران أحد مداخلها لتقليل حدة الصراع الإقليمي، وإعادة صياغة التوازنات في هذا الجزء من العالم[1]، وجاءت إدارة ترامب لتلغي الاتفاق النووي وتتبني مقاربة مختلفة، تتأسس على تبني سياسة التحالفات كآلية لإعادة صياغة التوازنات في المنطقة، وتقليل الأعباء الأمنية والعسكرية الأمريكية.

ومع أن سياسة تقليل الانخراط الأمريكي في الشرق الأوسط وتبني اقتراب جديد للتعامل مع المنطقة، بدأت تدريجياً منذ عام 2012، فإن عام 2018 شهد مؤشرات واضحة على هذا التوجه، ومن المحتمل أن يستمر ذلك في عام 2019، ويمكن رصد هذه المؤشرات في الجوانب التالية:

أ- التركيز على التهديدات النابعة من روسيا والصين: نصت الاستراتيجية الدفاعية التي نشرتها وزارة الدفاع الأمريكية في يناير 2018 على أن "المنافسة الاستراتيجية طويلة المدى مع الصين وروسيا تعتبر في قمة الأولويات الأساسية لوزارة الدفاع"، وأشارت إلى ضرورة "تشكيل ائتلافات دائمة في الشرق الأوسط"، حيث نصت على: "سنعمل على تعزيز شرق أوسط مستقر وآمن، يمنع وجود ملاذات آمنة للإرهابيين، ولا تهيمن عليه أي قوة معادية للولايات المتحدة الأمريكية، ويساهم في استقرار أسواق الطاقة العالمية وتأمين طرق التجارة، وسنعمل على تطوير دائم للتحالفات لتعزيز المكاسب التي حققناها في أفغانستان والعراق وسوريا وأماكن أخرى، لدعم الهزيمة الدائمة للإرهابيين وقطع مصادر قوتهم وإحداث توازن مع إيران"[2].

ب- تقليل الانخراط العسكري في المنطقة: شهد عام 2018 مؤشرات على اتجاه واشنطن لخفض انخراطها العسكري في الشرق الأوسط، تمثلت في سحب أنظمة صواريخ باتريوت من الكويت والأردن والبحرين، واستدعاء القوات الأمريكية من سوريا، وتخفيض عددها في أفغانستان، وذلك على النحو التالي:

- قيام وزارة الدفاع الأمريكية في أكتوبر 2018 بنقل أربعة أنظمة صواريخ باتريوت من منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً من الأردن والكويت والبحرين، وإعادة توزيعها في مناطق أخرى من العالم، وأشار المسؤولون إلى أن هذه الخطة تترافق مع إعادة التركيز عسكرياً على تهديدات الصين وروسيا[3].

> شهد عام 2018 مؤشرات واضحة على بدء عسكرة الدور الصيني في الشرق الأوسط، وعدم اقتصاره على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة، فقد افتتحت بكين أول قاعدة بحرية عسكرية لها خارج أراضيها في جيبوتي، كما بدأت الشركات الأمنية الخاصة الصينية تتمدد في بعض دول المنطقة، لحماية استثمارات بكين، خاصة في العراق.

- إصدار الرئيس ترامب في 19 ديسمبر 2018 قراراً بسحب القوات الأمريكية من سوريا، والذي بناء عليه سيتم سحب ألفي جندي أمريكي من القوات الخاصة الأمريكية العاملة في سوريا لتقديم الدعم اللوجستي والتدريب لقوات سوريا الديمقراطية[4]. وعلى الرغم من أن هذا القرار قد يعكس تراجع الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، فإن إعادة نشر هذه القوات إلى قاعدة أربيل في شمال العراق يكشف عن استمرار الاهتمام الأمريكي بمحاربة النفوذ الإيراني في المنطقة[5].
- إعلان إدارة ترامب في 20 ديسمبر 2018 سحب 7000 جندي من أفغانستان خلال شهرين، وذلك استناداً إلى اثنين من المسؤولين العسكريين الأمريكيين[6].

ج- السعي لتأسيس "تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي" (Middle East Strategic Alliance): أعلن ترامب عن فكرة تأسيس التحالف رسمياً لأول مرة خلال زيارته للسعودية في مايو 2017[7]. وكشفت الولايات المتحدة أن الأطراف التي ستنضم للتحالف هي دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى مصر والأردن، وتأخر إطلاق التحالف، والذي كان من المفترض أن يتم الإعلان عنه في أكتوبر 2018، خلال القمة الخليجية – الأمريكية في كامب ديفيد، والتي تم تأجيلها لأسباب تتعلق بالأوضاع في المنطقة[8]. وعلى الرغم من غياب وثائق رسمية حول هذا التحالف وطبيعته والترتيبات ذات الصلة به، فإنه يمكن القول إن الولايات المتحدة تسعى لقيادة هذا التحالف الأمني، وذلك بمراجعة النقاش الدائر في الأوساط الفكرية الأمريكية حول هذا التحالف منذ عام 2011[9].

وفي ضوء المؤشرات السابقة، يتوقع أن يشهد عام 2019 استمرار الولايات المتحدة في البحث عن تحالفات عسكرية في المنطقة لتقليل انخراطها العسكري المباشر.

وفي هذا الإطار من المحتمل أن تركز واشنطن على إنجاح مبادرة "تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي" ومحاولة إزالة المعوقات التي تعترض إنشاءه.

2- تمدد النفوذ الروسي في التفاعلات الإقليمية

مثّل التدخل الروسي في الحرب الأهلية السورية منذ سبتمبر عام 2015، تصاعداً للانخراط الروسي في منطقة الشرق الأوسط، ودفع هذا التدخل العديد من الخبراء لتسليط الضوء على السياسة الروسية تجاه الإقليم. وقد ركزت الدراسات المعنية بهذا الدور في البداية على الانخراط العسكري الروسي في سوريا، واتسع الاهتمام لاحقاً ليشمل السياسة الروسية تجاه المنطقة ككل[10].

وقد كان السؤال المحوري حول هذه السياسة مفاده: هل لروسيا استراتيجية واضحة في الشرق الأوسط؟، وعكست الإجابة على ذلك التساؤل وجود ثلاثة اتجاهات رئيسية، الأول يرى أن روسيا لديها استراتيجية ناجحة تجاه المنطقة، فيما يعتقد الثاني أن لموسكو استراتيجية إقليمية لكنها ليست ناجحة، ويعتقد الاتجاه الثالث بعدم وجود استراتيجية لروسيا في المنطقة. ويعلل أصحاب المدرستين الثانية والثالثة عدم نجاح الاستراتيجية الروسية أو عدم وجودها بالأساس بأن روسيا لا تتحرك في المنطقة ضمن رؤية شاملة، بل وفق متطلبات قصيرة المدى لتحقيق أهداف استراتيجية مدروسة[11].

وتشير تطورات الواقع إلى أن وجهة نظر المدرسة الأولى هي الأقرب للصواب في تقدير السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط، فروسيا لديها استراتيجية واضحة تجاه المنطقة، تعد جزءاً من استراتيجيتها تجاه شرق البحر المتوسط، والتي هي بدروها جزء من استراتيجيتها الجنوبية الأوسع، والتي تشمل البحر الأسود، خاصة أوكرانيا وشبه جزيرة القرم وتركز على حماية المصالح الروسية من خلال أداء دور القوة المؤثرة في مناطق "المياه الدافئة" (The Role of a Warm-Water Power)، وتتم ممارسة هذا الدور من خلال أدوات القوة الصلبة[12].

وبداية من عام 2005 عملت روسيا على تكثيف انخراطها في الشرق الأوسط، ومع اندلاع الثورات العربية في المنطقة في عام 2011 عملت موسكو على إعادة هيكلة هذا الانخراط كي يتلاءم مع التغيرات الاستراتيجية في البيئة الإقليمية، وكانت لحظة التدخل الروسي في سوريا عام 2015 تكريساً لبداية جديدة من التفاعل والانخراط بقوة في المنطقة، فالسنوات من عام 2015 وحتى عام 2018، شهدت كثافة في التفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين روسيا ودول المنطقة، لدرجة أثارت قلق الدوائر الاستراتيجية الأمريكية مما تعتبره "عوده النفوذ الروسي للشرق الأوسط".

ولم تكن العلاقات بين روسيا ودول الشرق الأوسط وليدة عام 2018، ولكنها محصلة لما جرى على مدار السنوات الماضية في التفاعلات بين الطرفين، إذ تصاعدت كثافة العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية، بشكل يعكس حجم الدور الروسي في المنطقة.

وفيما يلي أبرز المؤشرات حول العلاقات الروسية مع دول الشرق الأوسط:

أ- العلاقات السياسية: كشفت التفاعلات السياسية بين روسيا ودول المنطقة تركيز موسكو على بعدين رئيسيين، الأول يتعلق بالقضية السورية باعتبارها أحد المحاور الاستراتيجية في السياسة الروسية، والثاني يتعلق بتعزيز العلاقات الثنائية بين روسيا ودول المنطقة الرئيسية.

وفي هذا الإطار، كثفت روسيا انخراطها في "دبلوماسية الأزمات" المرتبطة بالملف السوري، سواء مفاوضات الأستانة، أو مؤتمرات القمة الثلاثية التي عقدت في اسطنبول في أبريل 2018 بمشاركة روسيا وتركيا وإيران، وفي طهران في سبتمبر 2018.

وفي إطار التفاعلات المرتبطة بالقضية السورية، قام الرئيس السوري بشار الأسد بزيارة موسكو في مايو 2018، وأشرفت روسيا أيضاً على إدارة التفاوض مع إسرائيل فيما يتعلق بالملف السوري، حيث قام رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو بزيارتين لموسكو، الأولى في يناير والثانية في مايو 2018.

وبالتوازي مع الاهتمام بالقضية السورية، عملت روسيا ودول المنطقة على تعزيز علاقاتها بشكل واضح في عام 2018، الذي شهد كثافة في زيارات قادة المنطقة إلى موسكو، والتي شملت زيارة ملك الأردن الملك عبدالله في فبراير 2018، وزيارتين لأمير قطر "تميم بن حمد" في شهري مارس ويوليو 2018، وزيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في يونيو 2018.

وشهدت موسكو أيضاً زيارة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، في يونيو 2018، والتي تم خلالها توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، كما قام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بزيارة سوتشي في أكتوبر 2018، ويضاف إلى ذلك زيارة الرئيس التركي رجب طيب أروغان في نوفمبر 2018، والتي شهدت اجتماعات مجلس التنسيق الروسي - التركي[13].

ب- العلاقات العسكرية: سعت روسيا ودول المنطقة خلال السنوات الأخيرة إلى تعزيز العلاقات العسكرية، سواء في مجال التعاون العسكري أو التدريب أو استيراد الأسلحة من روسيا، وزيادة مبيعات الأسلحة إلى دول المنطقة خلال العامين الأخيرين، واستهدفت موسكو تقوية العلاقات مع الدول الرئيسية في الإقليم عبر "دبلوماسية السلاح".

ففي سبتمبر 2014 وقعت مصر مع روسيا تعاقداً

مؤشرات الانخراط الروسي في الشرق الأوسط خلال الفترة من 2014 إلى 2018

الدولة	مؤشر الزيارات المتبادلة عام 2018	مؤشر العلاقات العسكرية من عام 2014 إلى عام 2018	مؤشر العلاقات الاقتصادية من عام 2014 إلى عام 2018	ملاحظات
تركيا	زيارة بوتين لأنقرة في أبريل، وزيارة أردوغان لموسكو في نوفمبر	- سبتمبر 2017 وقعت تركيا اتفاقاً لشراء صـواريخ "إس - 400" الروسية بقيمة 2.5 مليار دولار	- في عام 2016 بلغ حجم التبادل التجاري 15.8 مليار دولار، منها 13.7 مليار دولار صادرات روسية، و 2.1 مليار دولار واردات من تركيا	- تنسيق كثيف بين الجانبين بخصوص سوريا
إيران	زيارة بوتين لطهران في سبتمبر	- نوفمبر 2014 إعلان وكالة الطاقة الذرية الروسية عن بناء مفاعلين نوويين في إيران. - أبريل 2015 بدء روسيا تسليم صواريخ "إس - 300" لطهران - أغسطس 2016 استخدام روسيا قاعدة همدان الجوية لقصف أهداف في سوريا. - نوفمبر 2016 بدء بوتين مفاوضات مع طهران حول صفقة أسلحة ب 10 مليارات دولار. - أغسطس 2017 كشف صحيفة ألمانية إرسال طهران أسلحة إلى موسكو عبر سوريا لصيانتها	- في عام 2016 بلغ حجم التبادل التجاري 2.2 مليار دولار، وبلغت الصادرات الروسية ضمنها حوالي 1.9 مليار دولار والواردات 300 مليون دولار	- تنسيق كثيف بين الجانبين في سوريا، وقضية الاتفاق النووي بين إيران والدول الغربية.
إسرائيل	زيارة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لموسكو في يناير ومايو	----------	- في عام 2016، بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين 2.2 مليار دولار، منها 1.5 مليار دولار صـــــادرات روسية، و700 مليون دولار واردات روسية.	- تنسيق مكثف بين الجانبين حول الملف السوري.
مصر	زيارة الرئيس السيسي لسوتشي في أكتوبر	- سبتمبر 2014 توقيع تعاقد لصفقة أسلحة روسية بقيمة 3.5 مليار دولار تشمل مقاتلات "ميج - 29 كيه"، وطائرات هليكوبتر "مي - 35 كيه"، وأنظمة صاروخية وأسلحة أخرى. - يونيو 2015 تنظيم مناورات بحرية مشتركة . - سبتمبر 2017 التوصل لاتفاق نهائي بشأن بناء روسيا لمفاعل نووي في مصر.	- في عام 2016 بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين 3.974 مليار دولار، منها 3.966 مليار دولار صادرات روسية.	- تنسيق بين الجانبين حول قضايا المنطقة، وينظر للعلاقة بين الجانبين باعتبارها علاقة تحالف استراتيجي، كما أبدت بعض الدوائر الأمريكية قلقاً من التقارب الروسي المصري.
السعودية	زيارة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لموسكو في يونيو	- أكتوبر 2017 الاتفاق على مذكرة تفاهم بشأن صفقة تسليح بين الجانبين، تشمل صواريخ "إس - 400"، وبلغت قيمة الصفقة 2.5 مليار دولار.	- تم الإعلان في يوليو 2015 عن خطط لصندوق الاستثمارات العامة السعودي لاستثمار 10 مليارات دولار بالتعاون مع صندوق الاستثمارات الروسي في مجال البنية التحتية.	- قام الملك سلمان بزيارة لموسكو، هي الأولى لملك سعودي في أكتوبر 2017 نتج عنها العديد من الاتفاقيات بين الجانبين. - في 2015 قام ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بزيارة إلى موسكو - تصاعد التنسيق بين روسيا والسعودية في تحديد مستويات الإنتاج العالمي من النفط.
الإمارات	زيارة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد لموسكو يونيو	- فبراير 2017 تم توقيع خطاب شراء مقاتلات "سوخوي - 35" من روسيا، بالإضافة لأسلحة أخرى.	- في عام 2016، بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين 1.2 مليار دولار، وبلغت الصادرات الروسية فيها 0.9 مليار دولار، والواردات، 0.3 مليار دولار.	- خلال زيارة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد في يونيو 2018 تم توقيع اتفاق الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين لتعزيز مجالات التعاون المختلفة.

• قام الباحث بتجميع البيانات استناداً إلى موقع الرئاسة الروسية، والمصادر التي تمت الاستعانة بها في الدراسة والتي يتمثل أهمها في الآتي:

- **The President of Russia Website**, 2018, accessible at: https://goo.gl/7pZj5D
- Anna Borshchevskaya, "The Tactical Side of Russia's Arms Sales to the Middle East", **Jamestown Foundation**, December 2017, accessible at: https://goo.gl/yde3Lx
- Nikolay Kozhanov, "Russian Policy Across the Middle East Motivations and Methods", **Chatham House**, February 2018, accessible at: https://goo.gl/2m8EAx

ضخماً لاستيراد أسلحة بقيمة 3.5 مليار دولار، وفي يونيو 2015 عقد الجانبان أكبر مناورات بحرية عسكرية، كما تم عقد مناورات أخرى في أكتوبر 2017. وفي عام 2015 تعاقدت الجزائر مع روسيا على معدات عسكرية متنوعة شملت طائرات هليكوبتر، ودبابات، وبدأت الدولتان في عام 2016 في تنفيذ اتفاق تبادل المعلومات الاستخباراتية حول المجموعات الإرهابية في شمال أفريقيا، والإعلان عن تعميق التعاون بين الجانبين بشكل أكبر.

وفي أكتوبر 2017 وقعت قطر مع روسيا مذكرة تفاهم للتعاون في المجال العسكري والفني، وتوازى ذلك مع إبرام تركيا تعاقداً مع موسكو لشراء صفقة صواريخ "إس - 400" الروسية بقيمة 2.5 مليار دولار[14]. ووفقاً لبعض التقارير صدَّرت روسيا في عام 2017 أسلحة لثماني دول في المنطقة هي: الجزائر، والبحرين، ومصر، والعراق، والأردن، وقطر، والإمارات، وتركيا[15].

ج- العلاقات الاقتصادية: فرضت الضغوط الاقتصادية التي واجهتها روسيا خلال السنوات الأخيرة، والتي نتجت عن انخفاض أسعار النفط، والعقوبات المفروضة عليها من بعض الدول الغربية، قيام موسكو بتوسيع خياراتها عبر تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من انخفاض حجم التبادل التجاري والاستثمارات بين دول المنطقة وروسيا، فإن هذا البعد في العلاقات يحظى باهتمام خاص من الجانب الروسي، ففي عام 2017 وقع صندوق الاستثمار الروسي اتفاقيات ومذكرات تعاون مع عدد من الصناديق السيادية في السعودية والبحرين والإمارات وقطر[16].

وفي ضوء ما سبق، من المرجح أن تواصل روسيا في عام 2019 انخراطها في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في ظل المؤشرات التي تدلل على تقليل الولايات المتحدة انخراطها في المنطقة، والتوترات المكتومة في علاقات واشنطن مع بعض عواصم المنطقة، بسبب بعض القضايا الداخلية.

3- ملامح عسكرة الدور الصيني في الشرق الأوسط

وسط توجه الولايات المتحدة الأمريكية لتقليل وجودها العسكري في الإقليم، ومساعي روسيا للتمدد، تعمل الصين على زيادة دورها العسكري في المنطقة، وبعد أن ظلت بكين تركز على مدار عقود على البعدين السياسي والاقتصادي في علاقتها مع الشرق الأوسط، فإنها بدأت في السنوات الأخيرة التركيز على البعد العسكري في تلك العلاقة.

وهناك عدد من المؤشرات الدالة على ذلك، تشمل ما يلي:

أ- التوسع في القاعدة العسكرية في جيبوتي: افتتحت الصين في شهر أغسطس عام 2017 أول قاعدة عسكرية خارجية لها في جيبوتي، وهو ما يأتي في إطار رؤية استراتيجية للصين، تنطلق من ضرورة أن يكون لها موطئ قدم في منطقة القرن الإفريقي والأقاليم القريبة من المحيط الهندي[17]، وفي مايو 2018 أعلنت وزارة الدفاع الصينية أنها تقوم ببناء مرافق إضافية للرصيف في قاعدتها العسكرية في جيبوتي، وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية "إن التسهيلات الجديدة ستمكن بكين من الوفاء بشكل أفضل بالمسؤوليات الدولية للصين، بما في ذلك أعمال مكافحة القرصنة والحفاظ على السلام والاستقرار في أفريقيا والعالم"[18].

ب- نشاط الأسطول البحري الصيني: بدأت البحرية الصينية القيام بمهام الحراسة في خليج عدن والمياه قبالة الصومال في ديسمبر 2008. كما نفذت البحرية العديد من المهام الأخرى، بينها إجلاء المواطنين الصينيين من مناطق الحرب في ليبيا في عام 2011 واليمن في عام 2015. وخلال الفترة من عام 2008 إلى عام 2018 أرسلت البحرية الصينية 26000 من الضباط والجنود، رافقت 6595 سفينة ونجحت في إنقاذ أو مساعدة أكثر من 60 سفينة صينية وأجنبية ضمن مهام محاربة القرصنة.

وفي 14 ديسمبر 2018 بدأ الأسطول الحادي والثلاثون من الجيش الصيني التحرك من مدينة تشانجيانج الساحلية في مقاطعة قوانغدونج بجنوب الصين إلى خليج عدن والمناطق المقابلة لسواحل الصومال لمرافقة السفن المدنية. وقد بدأ الأسطول، الذي يتكون من سفينة هبوط وفرقة صاروخية وسفينة إمداد، مهمته، بمشاركة 700 ضابط وجندي وعشرات من جنود العمليات الخاصة وثلاث طائرات هليكوبتر[19].

ج- مبيعات الأسلحة العسكرية: شهدت مبيعات الأسلحة الصينية إلى منطقة الشرق الأوسط تزايداً واضحاً خلال الفترة من عام 2013 إلى عام 2017، فقد أظهرت قاعدة بيانات "صادرات الأسلحة" الصادرة عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي أن حجم مبيعات الأسلحة الصينية للمنطقة خلال هذه الفترة بلغ 4.1 مليار دولار، وشهدت هذه المبيعات طفرة واضحة خلال عام 2015 بإجمالي 906 ملايين دولار، وكذلك عام 2016 بإجمالي 1.2 مليار دولار، وكانت باكستان أعلى دولة مستوردة للأسلحة الصينية في تلك الفترة بإجمالي 2.9 مليار دولار، تليها الجزائر بإجمالي 831 مليون دولار[20].

وتتميز الصين بوضعية خاصة في مجال تصدير الطائرات من دون طيار (Drones) إلى دول المنطقة، ففي ظل القيود الأمريكية الخاصة بتصدير التكنولوجيا العسكرية المرتبطة ببعض أنواع من الطائرات من دون طيار؛ اتجهت دول الشرق الأوسط إلى الصين، لاستيرادها، وإن كانت أقل تقدماً من نظيراتها الأمريكية. وقد كشفت دراسة حديثة للمعهد الملكي البريطاني عن "انتشار للطائرات من دون طيار" في الشرق الأوسط (Proliferation of Drones) ورصدت الدراسة نماذج من هذه الطائرات والدول المستوردة لها[21].

4- نشاط الاتحاد الأوروبي في تسوية صراعات المنطقة

يسعى الاتحاد الأوروبي للعب دور نشط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ارتباطاً بتصاعد عدم الاستقرار فيها، وتزايد التهديدات لأمن دوله، ومصالحه في هذه المنطقة، الأمر الذي دفع بعض دول الاتحاد للعب دور نشط في صراعات المنطقة، على نحو ما اتضح في الدور البريطاني في محاولة تسوية الأزمة اليمنية، بالإضافة إلى رعاية إيطاليا مؤتمر باليرمو للسلام لتسوية الأزمة الليبية، وتقديم الاتحاد الأوروبي

برئاسة رومانيا مبادرة لتسوية الأزمة القطرية[22]، **وهو ما يمكن تفصيله على النحو التالي:**

أ- الدور البريطاني في أزمة اليمن: سعت بريطانيا، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، لحل أزمة اليمن من خلال استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي لدعم عملية السلام في اليمن في نوفمبر 2018[23]، وعلى الرغم من إخفاق هذه المحاولة، فقد تمكنت بريطانيا بعد نجاح جولة مباحثات ستوكهولم، من لعب دور في إصدار القرار رقم 2451 في 21 ديسمبر 2018، والذي سمح بنشر فريق دولي لمراقبة وقف إطلاق النار في منطقة الحديدة باليمن[24].

ب- رعاية إيطاليا مؤتمر باليرمو لحل الأزمة الليبية: رعت الحكومة الإيطالية مؤتمر باليرمو الذي عقد يومي 12 و13 نوفمبر 2018، وهدف إلى تحقيق الاستقرار في ليبيا عبر التوسط بين الأطراف المتصارعة[25].

ج- وساطة الاتحاد الأوروبي في الأزمة القطرية: أكد وزير خارجية رومانيا، تيودور فيوريل ميليشكانو، في أواخر عام 2018، أن الاتحاد الأوروبي يعمل على تنظيم مؤتمر قد يساعد في حل الأزمة القطرية[26]. وتأتي هذه المساعي في ظل رئاسة رومانيا للاتحاد الأوروبي خلال الدورة الحالية.

د- الدعم الفرنسي لأكراد سوريا: أكدت باريس دعمها لقوات سوريا الديمقراطية، وجهودها الرامية إلى مواصلة الحرب ضد "داعش"، وانتقدت قرار الولايات المتحدة في ديسمبر 2018 بسحب قواتها من سوريا، الأمر الذي فتح الباب أمام إعداد تركيا عملية عسكرية تستهدفهم في ظل تصنيفها لهم كمنظمة إرهابية، بما يرتبه ذلك من انتكاسة الجهود الرامية إلى محاربة "داعش"، بالنظر إلى أن الأكراد لعبوا دوراً محورياً في تحجيم التنظيم في شرق الفرات.

وعلى الرغم من الدور النشط نسبياً لبعض الدول الأوروبية، أو للاتحاد الأوروبي ككل في علاج أزمات المنطقة، فإنه لا يتوقع أن تنجح هذه الجهود خلال عام 2019 ارتباطاً بما يلي:

أ- الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي: يواجه الاتحاد الأوروبي أزمة كبيرة في أعقاب خروج بريطانيا منه، ولجوء بعض الدول، مثل إيطاليا إلى التهديد بالانسحاب من الاتحاد، ما لم يوافق على الموازنة الموسعة التي تبنتها في أكتوبر

2018، وتضمنت عجزاً نسبته 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي قبل أن يتوصل الطرفان إلى حل وسط[27]. وقد دفع هذا الوضع إلى إبداء بروكسل تشدداً مع بريطانيا في اتفاق الخروج، حتى لا يؤثر ذلك على وحدة الاتحاد، ويغري المزيد من الدول للانسحاب منه، وحتى عندما واجهت تيريزا ماي، رئيسة الوزراء البريطانية، صعوبة في تمرير اتفاق البريكست أمام البرلمان البريطاني، أبدت بروكسل رفضاً قاطعاً لتغيير أي من البنود التي تم الاتفاق عليها[28].

ويعد أحد الخيارات المتاحة أمام بريطانيا هو الانسحاب من دون إبرام اتفاق مع الاتحاد الأوروبي، وإن كانت التكلفة الاقتصادية مرتفعة، وتقدر بحوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي[29]. وفي ظل هذه الأزمة من المتوقع أن تتراجع فاعلية وساطة الاتحاد الأوروبي وبريطانيا في نزاعات المنطقة، خاصة مع احتياج لندن إلى تعزيز شراكاتها الاقتصادية مع دول المنطقة لتجنب التداعيات الاقتصادية السلبية المترتبة على الانسحاب من الاتحاد.

ب- معضلة المشاكل الداخلية: تواجه الدول والقيادات الرئيسية في الاتحاد الأوروبي العديد من المشكلات الداخلية، وأبرزها فرنسا التي شهدت على مدار شهري نوفمبر وديسمبر احتجاجات عرفت باسم "السترات الصفراء"، اعتراضاً على فرض ضرائب على الوقود، وامتدت للمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية. ودفعت هذه الاحتجاجات إيمانويل ماكرون، الرئيس الفرنسي، للتراجع عن قراره[30]، مما أثر على شعبيته، والتي تراجعت إلى أدنى مستوياتها منذ توليه الحكم.

وفي ألمانيا انتخب حزب "الاتحاد المسيحي الديمقراطي" الحاكم "أنجريت كرامب كارينباور" زعيمة جديدة له خلفاً للمستشارة أنجيلا ميركل، بنسبة 51.8% على منافسها فريدريش ميرز. ويعاني الحزب انقسامات داخلية، كما وضح في فوز كارينباور بنسبة قليلة[31]. وعلى الرغم من ذلك ، فقد أكدت تبنيها سياسات وسطية، تخالف التوجه اليميني الذي ينادي به بعض التيارات داخل حزبها[32].

ويعني ما سبق أن القوى الرئيسية في الاتحاد الأوروبي تواجه مشكلات داخلية، وهو الأمر الذي قد ينعكس على قدرتها على لعب دور فاعل في قضايا المنطقة، في ظل الانقسامات الداخلية والأزمات الاقتصادية التي تعانيها أكثر من دولة أوروبية.

ج- البحث عن مظلة أمنية مستقلة للاتحاد الأوروبي: تسعى دول الاتحاد الأوروبي لبناء تحالف أمني مستقل عن المظلة الأمنية الأمريكية ممثلة في حلف شمال الأطلسي. ففي عام 2017، أسس الاتحاد الأوروبي صندوقاً دفاعياً بعدة مليارات يورو بهدف تطوير قدرات أوروبا العسكرية، للحد من الهيمنة الأمريكية على أوروبا، وكذلك التدخلات الروسية والصينية.

وتزعمت فرنسا في يونيو 2018 جهوداً لإنشاء قوة من تسع دول تكون قادرة على التحرك بشكل سريع لتنفيذ عمليات عسكرية مشتركة[33]. وفي نوفمبر، جدد الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، دعوته لإنشاء جيش أوروبي موحد، في خطوة تهدف إلى تقليل اعتماد أوروبا على القوة العسكرية الأمريكية[34]. ولكن هذه المحاولات لاتزال تواجه العديد من التحديات، أهمها زيادة الإنفاق العسكري الأوروبي وتطوير أسلحة استراتيجية تمكنهم من الاستغناء عن المظلة الأمريكية، وهي الجهود التي تحتاج إلى سنوات لإنجازها.

وفي ظل هذه التحديات والانقسام الأوروبي حيال بعض قضايا المنطقة، خاصة الهجرة غير الشرعية، فضلاً عن غياب التوافق على كيفية علاج الصراعات، التي تشهدها المنطقة، كما في الانقسام الإيطالي – الفرنسي حول ليبيا، فإنه لا يتوقع أن يستطيع الاتحاد الأوروبي تبني سياسة خارجية موحدة تجاه أزمات المنطقة خلال عام 2019، في حين ستواصل بعض الدول الأوروبية مساعيها لتبني مبادرات فردية لعلاج أزمات المنطقة، وإن كان لا يتوقع لأغلبها أن تحقق نجاحاً، خاصة مع عدم امتلاكها أوراق ضغط كافية للتأثير على أطراف الصراع في بعض الحالات.

5- تصاعد المخاوف من أزمة اقتصادية عالمية جديدة

شهدت الأزمة المالية العالمية انحساراً ملحوظاً خلال الأعوام الأخيرة، لاسيما في عام 2017، إلا أن المخاوف قد تجددت مرة أخرى في عام 2018، حيث بدا الاقتصاد العالمي ضعيفاً، مع تصاعد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وتباطؤ معدلات نمو اقتصادات منطقة اليورو والاقتصادات الصاعدة، وتضخم مديونية الشركات.

وأصبحت الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة تهديداً جوهرياً للاقتصاد العالمي، خاصةً بعد أن توقع صندوق النقد الدولي تراجع معدل النمو الاقتصادي للولايات المتحدة بسببها من 3.7% في عام 2018، إلى 2.5% في عام 2019[35]، كما يتوقع أن يتراجع معدل نمو الاقتصاد الصيني من 6.6% إلى 6.2%[36]. وسيؤدي ذلك لتوليد ضغوط كبيرة على فرص النمو العالمي، ولعل هذا هو ما دفع صندوق النقد الدولي إلى التحذير من "أن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين تنذر بجعل العالم أكثر فقراً".

وإلى جانب الحرب التجارية، عانى الاقتصاد العالمي مظاهر ضعف أخرى في عام 2018، مثل تراجع أداء اقتصادات منطقة اليورو، التي تراجع نموها خلال العام إلى أقل مستوى منذ 4 سنوات[37]، وانكمش إنتاجها الصناعي بمعدل 0.9%، كما ظلت معدلات البطالة بها فوق مستوى 8%، واستمرت معدلات المديونية أعلى من 100% من الناتج المحلي الإجمالي في بعض دولها.

وتزامن مع ذلك مواجهة الاقتصادات الصاعدة ضغوطاً ملحوظة، نتيجة خروج رؤوس الأموال الأجنبية من بعضها، لاسيما الأرجنتين والبرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا وإندونيسيا والمكسيك وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي، كما تراجعت قيمة عملات الدول الصاعدة وفق مؤشر "إم.إس.سي.آي" بمقدار 4.5% خلال النصف الأول من العام. ومن المتوقع – وفقاً لصندوق النقد الدولي – أن تتسبب هذه المشكلات في تراجع نمو الاقتصادات الصاعدة إلى 3.3% في عام 2019.

وشهد الاقتصاد العالمي في عام 2018 أيضاً بوادر أزمة جديدة، فوفقاً لبيانات وكالة بلومبيرج، ارتفعت مديونية الشركات حول العالم إلى 66 تريليون

معدلات النمو الاقتصادي العالمي ومجموعات الدول بين عامي 2018 و2019 (%)

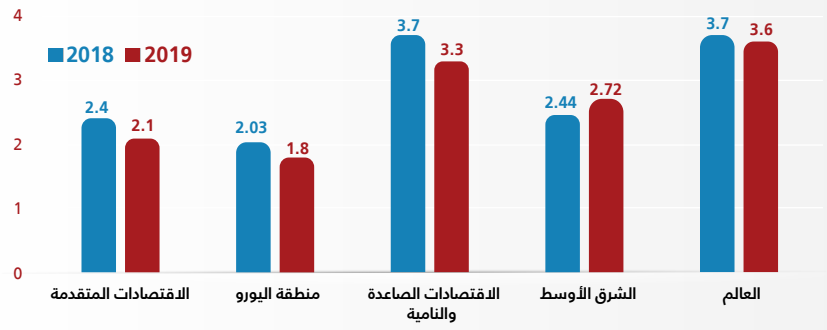

Source: World Economic Outlook Database, **International Monetary Fund**, October 2018, accessible at: https://goo.gl/P1bpfC

دولار، بعد أن اتجهت الشركات على مدار العقد الماضي إلى الاقتراض بمعدلات كبيرة مستغلة معدلات الفائدة المنخفضة.

ويُمثل ذلك أمراً مقلقاً بالنسبة للاقتصاد العالمي، إذ إنه يُعد معضلة معقدة للشركات وللاقتصادات التي تنتمي إليها، ويعتبر خطراً محدقاً على المؤسسات والأطراف الدائنة للشركات، لاسيما أن معظم مديونية الشركات هي بالعملات الأجنبية، وثلثي الزيادة التي طرأت على تلك المديونية خلال العقد الماضي حدثت في الدول النامية، التي تعاني بدورها شحاً في تلك العملات، بسبب هروب رؤوس الأموال.

وبشكل عام فإن الضغوط التي تصاعدت في عام 2018 قد تدفع الاقتصاد العالمي إلى حالة من الاضطراب في عام 2019، وترجح التوقعات أن ينخفض نموه بمقدار 0.2 نقطة مئوية على أقل تقدير[38].

6- استمرار التنافس بين التحالفات الرئيسية في الإقليم

لم تطرأ تغيرات كبيرة على خريطة التحالفات في منطقة الشرق الأوسط خلال عام 2018، حيث استمرت التحالفات التي كانت سائدة في الإقليم منذ أحداث "الثورات العربية" في عام 2011. ومازالت هذه التحالفات تتسم بالمرونة، بمعنى أنها ليست تحالفات مطلقة أو جامدة، ولكنها قابلة للتغير وفقاً لمجريات الأحداث ومصالح الدول.

وبشكل عام، يمكن الإشارة إلى 3 تحالفات رئيسية في المنطقة حالياً، وهي:

أ- تحالف الرباعي العربي (السعودية والإمارات والبحرين ومصر): وتشكل بعد مقاطعة هذه الرباعي لقطر منذ يونيو 2017: ذلك لعدة أسباب منها دعم الدوحة للجماعات الإرهابية والمتطرفة، وتدخلها لزعزعة أمن واستقرار الدول الأخرى. وثمة تنسيق عالي المستوى بين أعضاء هذا التحالف من خلال اللقاءات والاجتماعات الدورية التي تُعقد بين مسؤولي الدول الأربع.

وتشترك الدول الأربع في عدة تحالفات إقليمية أمنية، يأتي على رأسها التحالف العربي في اليمن، والذي يهدف إلى تمكين الحكومة الشرعية من استعادة سيطرتها على العاصمة اليمنية صنعاء، وعلى مؤسسات الدولة في مواجهة الانقلاب الحوثي، فضلاً عن "التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب"، والذي أعلنت عنه الرياض في ديسمبر 2015، وأخيراً، فإن الدول الأربع تشارك بفاعلية في الجهود الرامية إلى تأمين إقليم البحر الأحمر من تهديدات التنظيمات الإرهابية والحوثيين، فضلاً عن محاولات إيران وتركيا التمدد في البحر الأحمر[39].

ب- التحالف التركي – القطري: تبلور هذا التحالف بصورة واضحة في أعقاب ما يُسمى بـ "الثورات العربية" في عام 2011، وذلك في ظل توافق أجندة أنقرة والدوحة في دعم تيارات الإسلام السياسي بالمنطقة. وتعزز هذا التحالف الثنائي بعد المقاطعة الخليجية لقطر، حيث تم تسريع الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون العسكري، وإقامة قاعدة عسكرية تركية في قطر. وقامت أنقرة بتزويد الدوحة بكافة احتياجاتها من المواد الغذائية وذلك أثناء المقاطعة العربية للدوحة.

وفي المقابل، وقفت قطر إلى جانب تركيا في أزمة انخفاض "الليرة" خلال عام 2018، وتم توقيع اتفاق لتبادل العملات بين بنكي قطر وتركيا المركزيين بقيمة 3 مليارات دولار في أغسطس 2018، فضلاً عن تعهد أمير قطر باستثمار 15 مليار دولار في تركيا[40]. وبدأت أنقرة في اتباع سياسات أكثر عدوانية تجاه المملكة العربية السعودية، وصلت إلى التلويح بمطالبة الأمم المتحدة بالتحقيق في مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، بل ومحاولة استغلال الحدث في التأثير سلباً على العلاقات الأمريكية – السعودية[41].

ج- تحالف إيران ووكلائها من الميليشيات الإرهابية في المنطقة: يضم هذا التحالف "حزب الله" في لبنان، و"الحوثيين" في اليمن، علاوة على تنظيمات أخرى موالية لطهران في سوريا والعراق. وتسعى إيران لاستثمار هؤلاء الوكلاء لزيادة نفوذها في الإقليم، خاصة في الدول التي تشهد حالة من عدم الاستقرار، كما أنها تستخدمها كمنصة لمهاجمة الدول المناوئة لها، على غرار تهديد ميليشيات الحشد الشعبي في العراق

باستهداف الوجود الأمريكي في المنطقة باستخدام صواريخ باليستية إيرانية الصنع، واستخدام الحوثيين هذه الصواريخ في استهداف السعودية.

ويُتوقع أن تستمر هذه التحالفات الرئيسية الثلاثة خلال عام 2019، في ظل العقبات التي تحول دون التوصل لتسوية للأزمة القطرية الحالية، والخلافات الموجودة بين تركيا من جانب ودول المقاطعة من جانب آخر، فضلاً عن التوقعات بزيادة تدخلات إيران عبر وكلائها في الدول الأخرى، وذلك كإحدى الأدوات التي يلجأ إليها النظام الإيراني للمساومة في ملفات أخرى؛ ومنها المطالبة بتخفيف العقوبات الأمريكية الموقعة عليه في الملف النووي.

ومن المتوقع أن يشهد العام الجديد محاولات من بعض التحالفات لجذب دول أخرى إليها أو على الأقل استمرار تحييدها، مثلما تفعل تركيا وقطر مع السودان. ولكن من غير المحتمل توسيع بعض التحالفات على غرار ما تم الكشف عنه مؤخراً من وجود رغبة قطرية في تشكيل تحالف خماسي يتألف من قطر وتركيا والعراق وإيران وسوريا، حيث يواجه هذا التحالف المقترح صعوبات عديدة على أرض الواقع، منها رفض الكتل السياسية العراقية الانضمام إلى أي تحالف إقليمي[42]، علاوة على الخلافات القائمة بين تركيا وسوريا بسبب تورط الأولى في دعم التنظيمات الإرهابية في مواجهة الثانية.

7- تراجع فرص تنفيذ المشروعات المقترحة للأمن الإقليمي

شهدت منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الماضية تشكيل تحالفات عسكرية لمواجهة التهديدات الأمنية التي تشهدها بعض دول المنطقة، ولمحاربة الإرهاب والتطرف. **ومن أبرز هذه التحالفات ما يلي:**

أ- التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن: تشكل في مارس 2015 بهدف استعادة الشرعية في اليمن بعد الانقلاب الحوثي. ويضم هذا التحالف قوات من السعودية والإمارات والبحرين والسودان والمغرب، فيما تم استبعاد قطر من هذا التحالف بعد اندلاع الأزمة القطرية في يونيو 2017.

ب- التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب: تم تأسيسه بمبادرة سعودية، حيث تم الإعلان عنه في ديسمبر 2015 من جانب ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، بهدف توحيد جهود الدول الإسلامية في مواجهة الإرهاب. ويضم 41 دولة أبرزها (السعودية، والإمارات، ومصر، والكويت، وسلطنة عُمان، والبحرين، والأردن، والسودان، والمغرب، وتونس، وليبيا، وجيبوتي، وقطر، وتركيا، وباكستان، وبنجلاديش، وماليزيا.. وغيرها)[43].

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد طرحت دول آخرى في عام 2018 تصورات مختلفة لمشروعات الأمن الإقليمي، تمثل أهمها في:

أ- مشروع أمريكي لإنشاء "تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي" "ميسا": يعتبر من ثمار القمة العربية الإسلامية - الأمريكية التي انعقدت بالرياض في مارس 2017. وكشف نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الخليج العربي، تيم ليندركينغ، في سبتمبر 2018، عن أبرز ملامح هذا التحالف الجديد، حيث إنه سيقام على أساس اتفاقية أمنية واقتصادية وسياسية تربط بين دول مجلس التعاون الخليجي الست، والولايات المتحدة، ومصر، والأردن. ويهدف لبناء درع قوي ضد التهديدات في منطقة الخليج العربي، خاصة إيران، والهجمات السيبرانية، وتنسيق جهود إدارة الصراع من سوريا إلى اليمن[44].

ب- مقترح قطري – إيراني لإنشاء منظمة للأمن والتعاون الإقليمي لتسوية صراعات المنطقة: دعا أمير قطر خلال مشاركته في مؤتمر ميونيخ للأمن، في فبراير 2018، دول الشرق الأوسط إلى تنحية خلافاتها جانباً وإبرام اتفاق أمني على شاكلة الاتحاد الأوروبي من أجل إبعاد المنطقة عن حافة الهاوية[45]. واستلهم وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، مثالاً آخراً لهذا المقترح، وهو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا[46]. ولم تلق هذه المبادرة أي تأييد من الدول العربية الأخرى.

ومن المتوقع أن يشهد عام 2019 مواصلة التحالف العربي في اليمن عملياته العسكرية لمواجهة ميليشيا "الحوثيين" المدعومة من إيران، والتي تراوغ لعدم التوصل لحل سياسي لهذه الأزمة. كما سيعمل التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب على تفعيل أهدافه من خلال أربعة مجالات رئيسية هي (الفكري، والإعلامي، ومحاربة تمويل الإرهاب، والعسكري).

وتظل الفرصة ضعيفة أمام إنشاء تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي، وفقاً للتصور الأمريكي، وذلك لعدة أسباب، منها استمرار الأزمة القطرية وعدم وجود مؤشرات على إمكانية حلها قريباً، واختلاف حسابات الدول المشمولة في هذا التحالف في موقفها من إيران، خاصة احتفاظ قطر بعلاقات جيدة مع طهران.

كما تظهر صعوبات أكبر أمام تنفيذ المقترح القطري – الإيراني بتدشين منصة أمنية جديدة في المنطقة على غرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لأن الولايات المتحدة لن تسمح بوجود إيران ضمن أي تحالف أمني مع شركائها في المنطقة، فضلاً عن تورط إيران في تهديد الأمن القومي للدول المجاورة لها، ومن ثم فلا يستقيم أن تكون جزءاً من تحالف أمني يهدف إلى ضمان أمن أعضائه.

8- تعثر تسوية الصراعات الإقليمية رغم المساعي الإقليمية والدولية

تتراجع فاعلية المنظمات الدولية والإقليمية، مثل الأمم

المتحدة أو جامعة الدول العربية في علاج الصراعات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، بحيث بات دورها يقتصر على القيام بالإغاثة والمساعدات الإنسانية في ليبيا وسوريا واليمن[47][48]، بل إنها تواجه تحدياً في هذا المجال، خاصة بعد إعلان واشنطن وقف تمويل "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى" (الأونروا)[49] لمساعدة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وإن سارعت بعض الدول، مثل الصين والاتحاد الأوروبي لمحاولة ملء الفراغ الأمريكي، إذ قدمت الأولى حوالي 2.35 مليون دولار للوكالة[50]، بينما قدمت الثانية 93 مليون دولار في عام 2018.

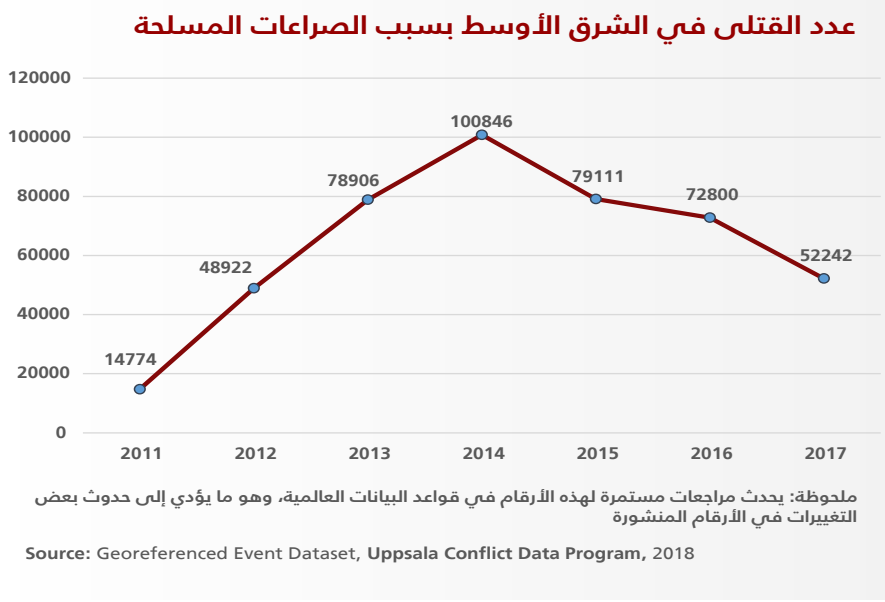

ولا تقتصر أزمة تراجع فاعلية المؤسسات على الأمم المتحدة أو جامعة الدول العربية التي طالما اتُهمت بعدم الفاعلية، ولكنها طالت كذلك الاتحاد الأوروبي، الذي يعاني انقسامات داخلية، بسبب أزمة المهاجرين والإرهاب، والأوضاع الاقتصادية.

وشهدت منطقة الشرق الأوسط خلال عام 2018 محاولات دولية، خاصة من الأمم المتحدة والولايات المتحدة وروسيا، تضغط باتجاه تسوية الصراعات الإقليمية، وتحديداً الصراع السوري واليمني والليبي، فضلاً عن الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

ففي سوريا، تم التوصل إلى اتفاق روسي – تركي للحيلولة دون قيام الجيش السوري، المدعوم من قبل روسيا وإيران، بعمليات عسكرية لاستعادة محافظة إدلب السورية. ومارست الولايات المتحدة، بالإضافة إلى بعض الدول الأوروبية، مثل ألمانيا وفرنسا، ضغوطاً في هذا الاتجاه، بل وهدد بعضها النظام السوري باستهدافه في حالة استخدامه أسلحة كيميائية في إدلب[51].

ووفقاً للاتفاق الروسي – التركي، فقد تم إنشاء "منطقة منزوعة السلاح" في إدلب بدءاً من 15 أكتوبر 2018، على طول خط التماس بين قوات النظام والفصائل بعرض يتراوح بين 15 و20 كيلومتراً، وقيام جميع فصائل المعارضة بإخلاء هذه المنطقة من السلاح الثقيل.

وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق ساهم في تجنب الحرب، فإنه يظل اتفاقاً جزئياً لم يسفر عن تسوية دائمة للصراع السوري، خاصة أن التفاهمات الأمريكية – الروسية حول الملف السوري لم تنجح بعد في بلورة تسوية نهائية، كما باءت المفاوضات الأمريكية مع النظام السوري بالفشل[52].

وبذلت مصر جهوداً حثيثة بدأت منذ عام 2017 وتواصلت خلال عام 2018 لتقريب وجهات النظر بين النظام والمعارضة السورية، ففي يوليو 2018، وقع عدد من فصائل المعارضة السورية المسلحة في شمال وشرق البلاد اتفاقاً لوقف إطلاق النار في القاهرة برعاية مصرية وبضمانة روسية وبوساطة من جانب رئيس تيار الغد السوري، أحمد الجربا، والذي دعا للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة السورية، وعودة اللاجئين والنازحين لمناطقهم والإفراج عن المعتقلين[53].

ولعل أحد العوامل التي قد تساعد على تسوية الصراع انسحاب الولايات المتحدة من الأراضي السورية، ولكن تتمثل المعضلة الأساسية في احتفاظ تركيا بقوات عسكرية، فضلاً عن دعمها لعدد من الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية في شمال سوريا، الأمر الذي يمثل عائقاً أمام تسوية الصراع. ويستدل على ما سبق بإخفاق كل من إيران وروسيا وتركيا في تشكيل لجنة دستورية لوضع دستور دائم للبلاد في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب.

ولا يختلف الوضع كثيراً بالنسبة للأزمة اليمنية، فقد أجريت عدة جولات من المفاوضات بين الحكومة اليمنية والحوثيين، ولكن لم يكتب للعديد منها النجاح، حيث فشلت مفاوضات الكويت في أغسطس 2016 بعد ثلاثة أشهر من المفاوضات[54]، كما أن مفاوضات جنيف، والتي كان المقرر لها سبتمبر 2018 لم تنعقد من الأساس.

وفيما يتعلق بالمفاوضات التي تمت في السويد في أوائل ديسمبر 2018، برعاية الأمم المتحدة، وبدعم أمريكي، فإنها لم تسفر سوى عن اتفاقات جزئية، خاصة في ملف تبادل السجناء، ومعالجة الجرحى، والإدارة الأممية لميناء الحديدة اليمني، ولم تنجح بعد في مناقشة قضايا التسوية النهائية للصراع اليمني[55].

ولعل أحد العوامل التي قد تقلص فرص التسوية السلمية، هو تعرض إيران، الداعم الرئيسي لميليشيا الحوثيين، لضغوط اقتصادية قوية جراء العقوبات الأمريكية، فضلاً عن محاولات الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في الأزمة السورية تقليص نفوذها هناك، وهو ما يجعلها ترد على هذه المحاولات عبر الإيعاز لوكلائها المسلحين في دول الصراعات بتصعيد الصراع، أو على الأقل التعنت في أي مفاوضات مستقبلية لتسويته، وإن أبدت طهران دعماً شكلياً للمفاوضات، حتى تؤكد للقوى الدولية المعنية بأمن المنطقة، إلا أنها لن تقدم تنازلات لحلحة هذه الملفات، إلا بعد رفع الضغوط الدولية والإقليمية ضدها.

وشهد الصراع الليبي محاولات لتسويته عبر رعاية القوى الإقليمية والدولية لعدد من المؤتمرات، وطرحها مبادرات تهدف لتسوية الصراع الذي تشهده البلاد منذ عام 2011، والتي كان آخرها "مؤتمر باليرمو الدولي لبحث مستقبل ليبيا" في منتصف نوفمبر 2018.

وشارك في هذا المؤتمر كل من القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر، المدعوم من القوى الرئيسية في الشرق، ورئيس الوزراء الليبي فايز السراج، الذي يقود الحكومة في طرابلس، بالإضافة إلى الدول الإقليمية المعنية، وفي مقدمتها مصر وإيطاليا وروسيا والجزائر وفرنسا، بالإضافة إلى رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك، والمبعوث الأممي الخاص إلى ليبيا غسان سلامة.

وسعى المؤتمر إلى محاولة تقريب وجهات النظر لعقد مؤتمر وطني آخر مطلع 2019 من أجل إجراء انتخابات ترسي مؤسسات دائمة وتحظى بالشرعية، واعتماد جدول زمني لتوحيد المؤسسات الأمنية للبلاد[56]. وعلى الرغم من المواقف الإيجابية تجاه المؤتمر، فإن انسحاب تركيا منه، يكشف عن اتجاهها إلى لعب دور المعرقل في تسوية الأزمة، واحتمال زيادة دعمها للجماعات المسلحة، وهو ما وضح في ضبط شحنتي أسلحة وذخائر تركيتين في ميناء "الخمس" البحري الواقع في غرب ليبيا في 17 و18 ديسمبر 2018[57]، أي بعد أقل من شهر من انتهاء المؤتمر.

ومن جهة ثانية، فإن عدم تنفيذ الفرقاء الليبيين للاتفاقات السابقة يجعل فرص نجاح المؤتمر الوطني المزمع عقده مطلع عام 2019 محل شك كبير، ما لم تتوافق القوى الإقليمية والدولية المعنية بالأزمة على وضع تصور عملي لإجراء انتخابات انتقالية، وتقوم بتسويقه للقوى الليبية الرئيسية.

وبذلت كذلك عدة جهود لمحاولة إحياء تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وفي هذا الإطار، سعت سلطنة عمان إلى التواصل مع الجانبين لطرح أفكار لمساعدتهما على استئناف مفاوضات السلام بينهما. فقد استقبلت مسقط الرئيس الفلسطيني، محمود عباس في 21 أكتوبر 2018، ثم رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو في 26 أكتوبر[58].

واستمرت الجهود المصرية على مسارين رئيسيين هما تحقيق المصالحة الفلسطينية، فضلاً عن التهدئة بين "حماس" وإسرائيل، حيث بذلت مصر جهوداً مكثفة خلال الفترة الماضية لإتمام مسار المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس ووضع حد لنحو عشر سنوات من الانقسام الفلسطيني، توجت بتوقيعهما على اتفاق المصالحة بالقاهرة في أكتوبر 2017[59]. وواصلت مصر جهودها خلال عام 2018، حيث أرسلت وفوداً أمنية باستمرار إلى قطاع غزة والضفة الغربية، فضلاً عن استضافتها عدداً من الفصائل الفلسطينية لبحث إتمام مسار المصالحة، وأسفرت هذه الجهود عن التوصل إلى "الورقة المصرية لتحقيق المصالحة الفلسطينية" في يوليو 2018، والتي اشتملت على أربع مراحل لإتمام المصالحة[60]، ولاتزال مناقشة الورقة المصرية للمصالحة جارية بين الفصائل الفلسطينية بوساطة مصرية للحصول على موافقتها النهائية بشأنها.

وعلى الجانب الآخر، نجحت الوساطة المصرية نحو ثلاث مرات في استعادة التهدئة وتثبيت وقف إطلاق النار، وفقاً لتفاهمات عام 2014، بين الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة وإسرائيل، كان أولها في مايو 2018 ثم في أغسطس وآخرها في 13 نوفمبر 2018[61].

وفي ضوء ما سبق، فمن المرجح استمرار المحاولات الرامية إلى تسوية الصراعات في المنطقة العربية، غير أنه لا يتوقع أن تسفر هذه الجهود خلال عام 2019 سوى عن التوصل لتسويات جزئية لهذه الصراعات، نظراً لاستمرار أوجه الاختلاف والتنافر بين القوى الإقليمية والدولية الداعمة للأطراف الداخلية في دول الصراعات.

9- مواصلة جهود تحجيم الميليشيات المسلحة في الإقليم

شكلت الميليشيات المسلحة مشكلة كبيرة في إقليم الشرق الأوسط، خاصة تلك المدعومة إيرانياً، وذلك بسبب إقدام إيران على إمدادها بالأسلحة النوعية المتقدمة، خاصة الصواريخ، والدورنز البحرية والجوية.

فقد أمدت إيران حزب الله اللبناني بصواريخ باليستية قصيرة المدى من طراز "فاتح – 110" منذ عام 2007، والتي يصل مداها إلى ما بين 250 و300 كيلومتر[62]، وزودت حلفاءها من الميليشيات الشيعية المسلحة في العراق بصواريخ باليستية قصيرة المدى، بل وأعلنت عن مساعدتها في صنعها، وذلك لامتلاك الوسيلة التي تمكنها من ضرب خصومها في المنطقة[63]، في إشارة إلى الولايات المتحدة.

وزودت إيران الحوثيين بالصواريخ الباليستية من أجل استهداف السعودية، فقد استخدموا صواريخ باليستية من طراز "بركان – 2 إتش" في استهداف منشأة لتكرير النفط في مدينة ينبع السعودية في 22 يوليو 2017، كما استخدموا الطراز نفسه من الصاروخ في 4 نوفمبر 2017 لاستهداف

مطار الملك خالد الدولي في الرياض، والذي يقع على بعد 890 كيلومتراً من الحدود السعودية مع محافظة صعدة اليمنية[64].

ومن جهة ثانية، أمدت إيران حزب الله اللبناني بدرونز، لأغراض الاستطلاع والتجسس منذ عام 2004، ثم ما لبثت أن أمدته بأنواع أكثر تقدماً، يمكنها من تحديد الأهداف وإصابتها بصاروخ، ففي 21 سبتمبر 2014، قام حزب الله باستخدام درونز في استهداف وقتل حوالي 20 عنصراً من تنظيم جبهة النصرة في سوريا[65]، كما استخدم الحوثيون الدرونز الجوية في شن عدة هجمات باليمن، وقد تم اعتراض ستاً منها في محافظة مأرب اليمنية، وقرب مطار عدن الدولي، كما عرض الحوثيون في 26 فبراير 2017، أربع درونز جوية إيرانية من طراز "أبابيل 2"، زعموا أنهم قاموا بتطويرها[66].

وعمدت طهران إلى إمداد وكلائها المسلحين بالدرونز البحرية، ففي 30 يناير 2017، استخدم الحوثيون زوارق موجهة عن بعد، اعتمدت على تكنولوجيا إيرانية، لمهاجمة فرقاطة بحرية سعودية[67]. وبالمثل، استخدم الحوثيون زورقاً مفخخاً في مهاجمة موقع لشركة "أرامكو" السعودية بجازان في أبريل من العام نفسه، غير أن القوات السعودية نجحت في إحباط الهجوم[68].

ولاتزال الجهود الرامية إلى تحجيم هذه الميليشيات أمراً صعباً، خاصة مع الحرص الإيراني على فرض نموذج "الحرس الثوري" أو "حزب الله اللبناني" على الميليشيات المسلحة الموالية لها في العراق واليمن، وهو ما نجحت فيه بدرجة كبيرة، فقد ضغطت من أجل أن تكون ميليشيات الحشد الشعبي أحدى المؤسسات الأمنية في العراق، مع الحفاظ على استقلالية هيكلها، وضمان عدم خضوعها لسيطرة الجيش العراقي، كي توظفها في فرض نفوذها في مناطق الصراعات آنفة الذكر. ومن المتوقع أن تسعى لتكرار السيناريو نفسه للحوثيين في اليمن.

10- انحسار نسبي للإرهاب في منطقة الشرق الأوسط

لايزال خطر الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط قائماً، وإن تراجعت حدته نسبياً، وتتمثل أبرز التطورات المتعلقة بوضع التنظيمات الإرهابية، خاصة "داعش" والقاعدة خلال عام 2018، في النقاط التالية:

أ- انحسار داعش نسبياً في سوريا والعراق: تمكن التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة، من إضعاف تنظيم "داعش" في العراق، فضلاً عن مساهمته - إلى جانب روسيا - في طرد التنظيم من عدة مناطق في سوريا، وهو الأمر الذي مثّل انتكاسة كبيرة للتنظيم، دفعته إلى التخلي عن المناطق التي كان يسيطر عليها في سوريا والعراق، والعودة إلى نظام اللامركزية، بحيث انقسم التنظيم إلى عدد من المجموعات اللامركزية التي تتمركز جغرافياً في بعض المناطق المنعزلة في سوريا والعراق. وتعمد إلى تنفيذ عمليات إرهابية من فترة لأخرى.

ومن المتوقع أن تنتكس جهود مكافحة "داعش" في سوريا خلال العام القادم، خاصة مع إعلان الولايات المتحدة في 19 ديسمبر 2018 عن سحب سريع لقواتها المتمركزة في شمال سوريا، والتي كانت تقدم الدعم والإسناد لوحدات حماية الشعب الكردية في محاربتها لتنظيم "داعش" في شرق نهر الفرات. وربما يدفع التطور السابق القوات الكردية إلى التراجع عن محاربة التنظيم، والتفرغ إلى الخطر الأكبر ممثلاً في مواجهة القوات التركية، خاصة مع إعلانها شن عملية عسكرية تستهدف الأكراد[69]، بما يعنيه ذلك من تراجع الضغط العسكري على تنظيم "داعش"، ومنحه الوقت الكافي لإعادة ترتيب صفوفه من جديد.

ب- نشاط "داعش" في بعض الدول العربية: على الرغم من الانتكاسة التي لحقت بتنظيم "داعش" الأم في سوريا والعراق، فإن فروعه في الدول العربية والإسلامية، تفاوت وضعها بين دولة وأخرى، ففي بعض الدول، يشهد التنظيم انحساراً واضحاً كما في حالة مصر، والتي شهدت عمليات إرهابية محدودة لتنظيم "داعش" – ولاية سيناء بعد قيام الجيش المصري بتنفيذ عمليات عسكرية متتالية تمكنت إحداها في القضاء على زعيم التنظيم أبو أسامة المصري، في يونيو 2018[70]، الأمر الذي أثر على قدرة التنظيم في تنفيذ عمليات إرهابية في سيناء، وإن ظلت هناك مخاطر من تسلل عناصر تنظيم "داعش" القادمة من ليبيا، وتنفيذها عمليات إرهابية في صعيد مصر.

تطور عدد الهجمات الإرهابية في الشرق الأوسط

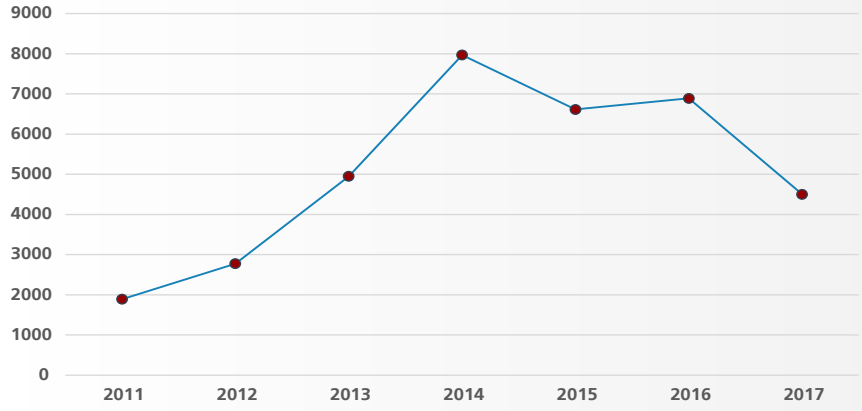

Source: Global Terrorism Database, University of Maryland, National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism (START) (2018).

وعلى الجانب الآخر، لاتزال التنظيمات الإرهابية، سواء التابعة لـ"داعش" أو القاعدة تجد ملاذاً أمناً لها في ليبيا، خاصة في ظل استمرار انقسام البلاد بين حكومتين في الشرق والغرب، فضلاً عن تحالف بعض القوى السياسية كالإخوان المسلمين مع بعض التنظيمات القاعدية. أما تونس والمغرب، فقد شهدتا عمليات إرهابية محدودة سعت للإضرار بقطاع السياحة، الأمر الذي ينذر بتفاقم الأوضاع الاقتصادية، خاصة بالنسبة لتونس، التي تعاني من تراجع أوضاعها الاقتصادية.

ج- نشاط نسبي لبعض أفرع تنظيم القاعدة: لم يتمكن تنظيم القاعدة من استرداد مكانته وتصدر المشهد الجهادي خلال عام 2018، وذلك في ظل تمكن تنظيم "داعش" من مواصلة عملياته الإرهابية في عدد كبير من الدول الغربية. أما في المنطقة العربية، فقد استمرت المخاطر النابعة من تنظيم القاعدة في كل من اليمن والصومال وليبيا. ففي اليمن، يعاني تنظيم "القاعدة في جزيرة العرب" تراجعاً واضحاً، على الرغم من كونه أحد أخطر الفروع المرتبطة بالقاعدة خلال العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين.

ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في محاربة التنظيم، وتشكيلها عدداً من القوات الأمنية التي نجحت في طرده من مناطق تواجده في جنوب اليمن. وقد ترتب على هذه الجهود انخفاض عدد العمليات الإرهابية التي قام بها التنظيم من حوالي 77 عملية في النصف الأول من عام 2016، إلى حوالي 5 عمليات فقط خلال النصف الأول من عام 2018[71].

أما في الصومال، فلايزال الوضع الأمني متردياً، إذ واصلت حركة الشباب عملياتها الإرهابية، والتي تمكنت من استهداف وتصفية عدد من المسؤولين الأمنيين والعسكريين في العاصمة الصومالية مقديشو، وخارجها. ولاتزال الجهود الأمريكية في مكافحة التنظيم قاصرة على الرغم من زيادة الضربات الجوية الأمريكية التي تستهدف التنظيم. وما يزيد من صعوبة الجهود الرامية للقضاء على التنظيم، قيام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال "أميصوم" ببدء سحب قواتها من هناك في عام 2018، والمتوقع أن يكتمل بحلول عام 2020[72].

د- استمرار تورط بعض الدول الإقليمية في دعم الإرهاب: ذكر تقرير صادر عن الأمم المتحدة أن تنظيم "داعش" لايزال لديه ما يصل إلى 30 ألف عضو موزعين بالتساوي تقريباً بين سوريا والعراق، وتحاول إيران لملمة شتات تنظيم "داعش" وجيوبه في سوريا وإعادة دمجهم في تنظيم القاعدة، ويلاحظ أن علاقة إيران بالقاعدة قديمة وتعود إلى عام 2001، حينما وفرت إيران الملاذ الآمن لقيادات تنظيم القاعدة الأم[73].

كما كشف "خبراء لجنة العقوبات" التي تفرضها الأمم المتحدة على الصومال عن قيام حركة الشباب الصومالية المرتبطة بالقاعدة بالتورط في عمليات غير مشروعة لتصدير الفحم بموجب قرارات مجلس الأمن عبر إيران، إذ ينقل الفحم إلى إيران، ويتم إخفاء عوائده المالية هناك، ووضع شهادات منشأ مزورة، في انتهاك للحظر الدولي، الأمر الذي يسهم في تمويل الحركة سنوياً بملايين الدولارات[74].

وعلى الجانب الآخر، فإن تركيا تواصل علاقاتها بالتنظيمات الإرهابية، وهو ما اتضح في الاتفاق الذي أبرمته مع روسيا، لإقامة منطقة منزوعة السلاح في محافظة إدلب السورية، حيث نص الاتفاق على إنشاء منطقة "منزوعة السلاح" في إدلب بحلول 15 أكتوبر، على طول خط التماس بين قوات النظام وفصائل المعارضة بعرض يتراوح بين 15 و20 كيلومتراً، وأن تقوم تركيا بالإشراف على انسحاب المقاتلين المتشددين، بما في ذلك "هيئة تحرير الشام" المرتبطة بتنظيم القاعدة من تلك المنطقة، وهو ما يكشف عن حجم النفوذ الذي تتمتع به أنقرة على هذا التنظيم[75]. ويلاحظ أن أنقرة قد سبق وأن تورطت في دعم تنظيم "داعش" في سوريا والعراق منذ عام 2014[76].

وفي ضوء ما سبق، يتوقع أن يقوم تنظيم "داعش" بمواصلة عملياته الإرهابية خلال العام القادم، مع تفاوت وضعه من دولة لأخرى، ففي المغرب وتونس ومصر، يتوقع أن تتراجع أنشطة

التنظيم، وأن تزداد في سوريا والعراق وليبيا من جديد. وبالمثل يتوقع أن يتزايد نشاط التنظيمات المرتبطة بالقاعدة، خاصة في الصومال وليبيا وسوريا.

11- عودة الاهتمام بقضايا الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي

كشف التصعيد العسكري في قطاع غزة في نوفمبر 2018 عن استمرار حالة الاحتقان في إطار الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، إذ تفجرت الاشتباكات بين إسرائيل وحركة حماس عقب العملية التي نفذتها القوات الإسرائيلية الخاصة في "خان يونس" بقطاع غزة في نوفمبر، والتي أسفرت عن اغتيال القيادي بكتائب القسام "نور الدين بركة" وسقوط سبعة آخرين من كوادرها، بالإضافة إلى مقتل ضابط إسرائيلي برتبة مقدم.

وعلى الرغم من قبول إسرائيل للتهدئة بوساطة مصرية بعد أيام معدودة من الاشتباكات، فإن العمليات العسكرية أكدت أن الصراع لايزال قائماً، حيث أطلقت حركة "حماس" أكثر من 460 صاروخاً من القطاع على جنوب إسرائيل، ونفذت هجوماً على حافلة الجنود الإسرائيليين بصاروخ كورنيت في محيط قطاع غزة[77].

وفي هذا الإطار تمثلت أهم ملامح عودة الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني فيما يلي:

أ- تصاعد الاحتجاجات الفلسطينية: تزامنت مراسم افتتاح السفارة الأمريكية في مدينة القدس المحتلة في 14 مايو 2018 مع قيام القوات الإسرائيلية بالاعتداء على المحتجين الفلسطينيين، مما تسبب في مقتل وإصابة العشرات[78]، وهو ما يرتبط بالرفض الفلسطيني للتوسعات الاستيطانية الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة في إطار "مشروع القدس الكبرى" الذي يستهدف تغيير الواقع الجغرافي والديموغرافي للمدينة[79].

ب- انحياز "إدارة ترامب": لم تعد الولايات المتحدة وسيطاً قابلاً للاعتماد عليه في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي في ظل إنكارها تعهدات والتزامات الإدارات السابقة تجاه الفلسطينيين وتبني مواقف اليمين الإسرائيلي المتطرف فيما يتعلق بالتوسع الاستيطاني وعرقلة حل الدولتين.

وجاء تنفيذ قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في مايو 2018 ليزيد من تعقيدات عملية التسوية نتيجة لانهيار ثقة الطرف الفلسطيني في قدرة واشنطن على التصدي للاتجاهات اليمينية الرافضة لعملية التسوية المهيمنة على النخب السياسية والرأي العام في إسرائيل.

وتسبب القرار في انسداد أفق عملية التسوية وتقويض "عملية السلام" في ظل هيمنة الاتجاهات اليمينية المتطرفة على المؤسسات السياسية الإسرائيلية وتوجهات الرأي العام الإسرائيلي وترويج مراكز التفكير الإسرائيلية لأطروحات حول عدم جدوى التسوية السلمية[80].

ج- غموض "صفقة القرن": لاتزال "صفقة القرن" التي أعلن الرئيس الأمريكي سعيه لصياغتها لإنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي غير واضحة، حيث تناقلت وسائل الإعلام الأمريكية والدولية هذا المصطلح من دون توضيح ما يقصده الرئيس الأمريكي.

وتوجد مخاوف متعددة لدى الطرف الفلسطيني مما تنطوي عليه هذه الصفقة، خاصة محاولات إسقاط القضايا الخلافية من عملية التسوية، مثل عودة اللاجئين ووضع مدينة القدس المُحتلة والاستيطان في الضفة الغربية وغيرها. وقد دفع الرفض الفلسطيني لهذه التنازلات لتكثيف الإدارة الأمريكية ضغوطها على السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال وقف المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية وتجميد التمويل الأمريكي لهيئة إغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) في يناير 2018[81].

د- سياسات اليمين الإسرائيلي: لم تعد الحسابات المعقدة للمصالح والتكلفة تحظى بأهمية في السياسات الإسرائيلية، حيث باتت اتجاهات "الحسم السريع" للقضايا الخلافية والامتناع عن تقديم تنازلات والسعي لتحقيق المكاسب المُطلقة هي المهيمنة على عقلية النخب السياسية الإسرائيلية، حيث ضغطت تل أبيب لتنفيذ قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس المُحتلة بصورة فورية ومن دون تأجيل لحسم هذه القضية، وفرض أمر واقع جديد مع الاستعداد لمواجهة التداعيات الأمنية لهذا القرار.

وعلى نقيض دول الإقليم كافة، تعتبر إسرائيل الأزمات والتوترات في الشرق الأوسط فرصة تاريخية، إذ أسهمت هذه الأزمات – وفقاً للتقديرات الإسرائيلية – في تراجع أولوية القضية الفلسطينية في السياسات الإقليمية، وتحييد التهديدات الأمنية في ظل انخراط "حزب الله" اللبناني في الحرب الأهلية السورية، وتفضيله استمرار الهدنة طويلة الأمد مع إسرائيل، وهو النهج ذاته الذي اتبعته حركة حماس[82].

12- تنامي الأدوار الإقليمية للدول العربية الرئيسية

شهد عام 2018 تنامياً واضحاً لأدوار الدول العربية في تحقيق الاستقرار الإقليمي، وتحديداً الإمارات العربية المتحدة والسعودية ومصر، حيث نجحت كل من الإمارات والسعودية في إيجاد تسوية سلمية للصراع الإثيوبي – الإريتري، بالإضافة إلى قيام كل من السعودية والكويت ومصر والإمارات بالمشاركة في جهود إعادة الإعمار في دول الصراعات العربية، خاصة العراق وسوريا، **وهو ما يمكن تفصيله على النحو التالي:**

أ- نجاح الوساطة العربية في تسوية الصراعات غير العربية: قامت دولتا السعودية والإمارات في عام 2018

بجهود حثيثة لإنهاء أطول نزاع بالقارة الأفريقية دام نحو 20 عاماً بين دولتي إثيوبيا وإريتريا، توجت بتوقيع رئيس الوزراء الإثيوبي، آبي أحمد، والرئيس الإريتري، إسياس أفورقي، "بيان سلام وصداقة مشتركاً" في 9 يوليو 2018 بالعاصمة الإريترية أسمرة[83]، ثم "اتفاقية جدة للسلام"، في سبتمبر 2018 بالسعودية[84]، لتنتهي حالة الحرب المستمرة بينهما منذ عام 1998، وتبدأ الدولتان في تطبيع العلاقات الثنائية على مختلف المستويات.

فقد قام صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، بالوساطة بين إثيوبيا وإريتريا، وتمثلت أبرز ملامحها في زيارة سموه لإثيوبيا، في 15 يونيو 2018، ولقائه برئيس وزرائها، آبي أحمد، ثم استقبال سموه للرئيس الإريتري، أسياس أفورقي، في أبوظبي في 3 يوليو[85]. ثم استضافت أبوظبي في 24 يوليو قمة ثلاثية إماراتية – إثيوبية – إريترية شارك فيها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان والرئيس الإريتري ورئيس الوزراء الإثيوبي، والتي كانت تتويجاً للجهود الإماراتية لتحقيق المصالحة بين البلدين، وهي الجهود التي لقيت دعماً مباشراً من السعودية، حيث أشار صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد إلى أن الدور الذي قامت به الإمارات جاء بدعم من العاهل السعودي، الملك سلمان بن عبدالعزيز، ومساندة ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، وهو ما أكده رئيس إريتريا ورئيس وزراء إثيوبيا بإشادتهما بالدور السعودي والإماراتي في رعاية اتفاق السلام بين البلدين[86].

ب- استعادة الدول العربية نفوذها في دول الصراعات عبر بوابة إعادة الإعمار: تسعى الدول العربية لاستعادة نفوذها في دول الصراعات العربية من خلال مساهمتها في عملية إعادة الإعمار، وهو ما يظهر بوضوح في الحالة العراقية، حيث استضافت الكويت في فبراير 2018 مؤتمر إعادة إعمار العراق، والذي تعهدت خلاله السعودية بتخصيص مليار دولار لمشاريع استثمارية في العراق، و500 مليون دولار إضافية لدعم الصادرات العراقية، بينما تعهدت الكويت بتخصيص ملياري دولار على شكل قروض واستثمارات[87]. وأكد وزير الخارجية المصري، سامح شكري، خلال استقباله نائب الرئيس العراقي السابق، إياد علاوي، في يونيو 2018، حرص مصر على تكثيف التشاور والتنسيق مع العراق بشأن جهود إعادة الإعمار، وعزم مصر على المشاركة فيها عملية إعادة الإعمار[88].

وبالإضافة إلى العراق، من المرجح أن تسعى بعض الدول العربية للعب دور أساسي في إعادة إعمار سوريا، بعد استعادة النظام السوري سيطرته على غالبية الأراضي السورية والتحرك في مسار الحل السياسي بالتوازي مع بدء الحديث عن عمليات إعادة الإعمار هناك، والتي قدرت الأمم المتحدة قيمتها بنحو 250 مليار دولار على أقل تقدير[89].

ومن المتوقع أن تزداد جهود الدول العربية للمشاركة في عمليات إعادة الإعمار بسوريا والعراق، وذلك بهدف تفعيل الدور العربي في هاتين الدولتين في مواجهة النفوذ الإيراني، فضلاً عن توثيق علاقتهما بمحيطهما العربي بعد سنوات من الفتور فتحت الباب أمام التغلغل الإيراني والتركي هناك.

13- اهتمام متزايد بتوطين الصناعات العسكرية في المنطقة

واصلت دول الخليج العربية تطوير قاعدتها الصناعية الدفاعية خلال عام 2018، خاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. فوفقاً لرؤية 2030، تستهدف الرياض تصنيع نحو 50% من إجمالي الأسلحة التي يتم استيرادها حالياً، وذلك بحلول عام 2030، بعد أن كانت 2% في عام 2017[90].

وبدأت "الشركة السعودية للصناعات العسكرية"، بوضع إجراءات عملية لبدء مشروعات التصنيع العسكري، وشرعت في التعاقد مع عدد من الشركات العسكرية، ومن ذلك قيامها في مايو 2018 بتأسيس مشروع مشترك مع الشركة الإسبانية "نافانتيا للصناعات البحرية" (Navantia)[91]، وذلك لتوطين صناعة جميع ما يتعلق بأنظمة القتال البحرية، فضلاً عن تركيب هذه النظم على الطرادات من طراز "أفانتي 2200" (Avante 2200)[92].

ووقعت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا اتفاق شراكة في 16 مارس 2017 مع "شركة علوم الفضاء والتكنولوجيا الصينية" التي تصنع طائرات "س إتش – 4" من دون طيار، وذلك لافتتاح مصنع لها في المملكة العربية السعودية. وتتمتع الطائرة الصينية بقدرات مشابهة لطائرة "إن كيو – 1 بريداتور" الأمريكية[93].

وواصلت "شركة الإمارات للصناعات العسكرية" (إديك) – والتي أنشئت في عام 2014– نشاطها الرامي إلى تعزيز قدرات الدولة في مجال الصناعات العسكرية، والتي تمكنت من تصنيع المدرعات وناقلات الجنود والكاميرات الحرارية والتيلسكوب لرصد الأهداف وتوجيه الصواريخ بنسبة وصلت إلى 100%، بالإضافة لتعديل بعض منظومات الأسلحة التي تمت صناعتها في مؤسسات عالمية رائدة في المجال العسكري، وتم تجهيزها وطنياً لتكون ملائمة للطبيعة الصحراوية والجبلية لدولة الإمارات[94].

واستمرت الشركة خلال عام 2018 في توسيع نشاطها، إذ قامت في أغسطس 2018 بالاستحواذ على الشركة الفرنسية المنتجة لأجهزة صنع الذخائر "مانوران"[95]. كما وقعت دولة الإمارات اتفاقاً في 21 يوليو 2018، أثناء زيارة الرئيس الصيني، شي جين بينغ إلى أبوظبي لتعزيز التعاون بين الطرفين في مجال العلوم والتكنولوجيا الدفاعية، والصناعات العسكرية[96]. ويلاحظ أن الصناعات العسكرية الإماراتية

لا تلبي فقط الاحتياجات الداخلية، ولكنها تهدف كذلك إلى التصدير الخارجي، فقد قامت شركة "أبوظبي لبناء السفن" بتصدير سفن إنزال إلى كل من سلطنة عُمان والكويت.

وفي الربع الأول من عام 2018، أطلقت وزارة الدفاع القطرية "شركة برزان القابضة" في اليوم الأول من معرض "ديمدكس 2018"، وعقدت الشركة أكثر من 20 شراكة دولية لتصنيع الأسلحة والمعدات والتكنولوجيا العسكرية والصيانة داخل قطر[97]، وهدفت هذه الاتفاقات إلى تطوير قدرات قطر في مجال تصنيع الأسلحة الصغيرة، وأنظمة التدريب والمحاكاة، بالإضافة إلى صيانة السفن والمركبات.

وقامت مصر خلال عام 2018 بإقامة "المعرض الدولي للصناعات الدفاعية والعسكرية"، والذي يقام لأول مرة، وهو توجه يعكس اهتمامها بتعزيز صناعتها العسكرية. وقد اشترك في المعرض حوالي 41 دولة، بينما وصل عدد الشركات المتخصصة في الصناعات الدفاعية إلى أكثر من 350 شركة[98].

وعرضت مصر في المعرض بعض الأسلحة المصرية، خاصة المدرعات والعربات المصفحة من طراز التمساح، وفرقاطات ولانشات بحرية، إضافة إلى الأجهزة الكهروبصرية، والأسلحة الخفيفة[99]. وتفاوضت مصر خلال الربع الأخير من عام 2018 مع روسيا على إنتاج دبابات من طراز "تي – 90" محلياً، بتصنيع مشترك مع روسيا، بالإضافة إلى فتح مركز للصيانة[100].

وفي الإطار السابق، أعلنت شركة "المروحيات الروسية"، المملوكة لشركة روستك الحكومية في 5 ديسمبر 2018 أنها ستعتمد "مصنع حلوان للصناعات المتطورة" في مصر في عام 2019 من أجل صيانة وإصلاح الطائرات المروحية من طراز "ميل مي – 8 تيه" (Mil Mi-8T) و"ميل مي 17 – 1 فيه" (Mil Mi-17-1V)، واللتين يستخدمهما سلاح الجو المصري[101].

وبحثت بعض الدول العربية التعاون المشترك في مجال التصنيع العسكري، فقد بحث وزير الدولة المصري للإنتاج الحربي، محمد العصار، مع رئيس المؤسسة العامة السعودية للصناعات العسكرية، محمد بن حمد الماضي، في ديسمبر 2018، إمكانية تبادل الخبرات والتكنولوجيا في مجالات التصنيع العسكري[102].

ومن المتوقع أن تواصل الدول العربية خلال عام 2019 اهتمامها الرامي إلى تطوير بنية صناعية عسكرية تهدف إلى تلبية احتياجاتها الداخلية، والتصدير لأسواق أجنبية، بالإضافة إلى حرصها على تنويع شراكاتها مع الدول المنتجة للسلاح، وعدم الاقتصار في هذا الإطار، على علاقاتها بالولايات المتحدة، خاصة مع لجوء الدول العربية إلى إبرام اتفاقات في مجال التصنيع مع روسيا والصين، الأمر الذي يعني في المحصلة الأخيرة تراجع استيراد الدول العربية للسلاح الأمريكي، وإن ظلت تتصدر مشترياتهم من الأسلحة.

14- تزايد الإنفاق العسكري للدول الرئيسية في الشرق الأوسط

استمر ارتفاع الإنفاق العسكري لدول الشرق الأوسط، فقد بلغ حوالي 180 مليار دولار في عام 2015 و175 مليار دولار في عام 2017. وقُدِر الإنفاق العسكري في منطقة الشرق الأوسط في عام 2017 بحوالي 11% من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي، كما شكل عدد أفراد القوات المسلحة العاملة في المنطقة حوالي 6.1 مليون فرد، أي حوالي 12% من إجمالي عدد القوات المسلحة في العالم.

وتصدرت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات واردات الأسلحة بين دول الشرق الأوسط، فقد أنفقت الرياض وأبوظبي حوالي 11.7 و6.5 مليار دولار على التوالي، بينما جاءت تركيا في المرتبة الرابعة، وذلك بواقع 4.7 مليار دولار، واحتلت مصر وإسرائيل المرتبتين السادسة والسابعة، فقد بلغت قيمة وارداتهما من الأسلحة حوالي 4.2 و2.1 مليار دولار على التوالي.

وازداد حجم الإنفاق العسكري المصري بين عامي 2016 و2017 من حوالي 43.2 مليار جنيه مصري (5.3 مليار دولار) إلى حوالي 47.1 مليار جنيه (2.7 مليار دولار)،

تطور الإنفاق العسكري في بعض دول الإقليم خلال الفترة 2015 - 2017 (بالمليار دولار)

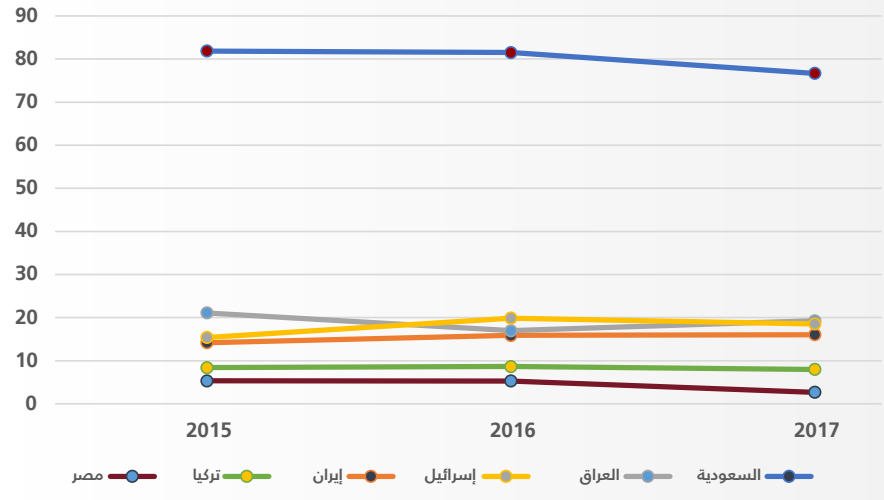

Source: "The Military Balance", (London: International Institute for Strategic Studies, February 2018)

ولكن نظراً لتعويم سعر الجنيه المصري، وتراجع قيمته أمام الدولار نتيجة لذلك، فإن الإنفاق العسكري المصري مقوماً بالدولار قد تراجع إلى حوالي النصف.

ومثّل 2017 عاماً مهماً لمصر، إذ تسلمت كميات كبيرة من الأسلحة، خاصة البحرية، ففي أبريل 2017، تسلمت أول غواصة ألمانية من طراز 209/1400، وذلك من إجمالي أربع غواصات كانت مصر تعاقدت عليها مع برلين، كما تسلمت مصر حاملتي مروحيات من طراز "ميسترال". وفي منتصف العام السابق، تسلمت مصر أول طلبية من طائرات الهليكوبتر المهاجمة من طراز "كا – 52 إيه"، وقامت مصر بالتعاقد على نسخة معدلة من هذه الطائرات من طراز "كا – 52 كيه" للعمل مع حاملة الطائرات المصرية، وهو ما يعكس إصرار الحكومة المصرية على تعزيز أسطولها البحري لحماية قناة السويس والتهديدات الأمنية في جنوب البحر الأحمر. وبحلول أكتوبر 2017 تسلمت مصر 11 طائرة من طراز الرافال الفرنسية، كما تسلمت أول مجموعة من طائرات "ميج – 29 إم / أم 2" الروسية.

وانخفض حجم الإنفاق العسكري لكل من إسرائيل وتركيا بصورة طفيفة، فقد انخفض الإنفاق العسكري الإسرائيلي من حوالي 19.9 مليار دولار في عام 2016 إلى حوالي 18.5 مليار دولار في عام 2017، بينما تراجع الإنفاق العسكري التركي من حوالي 8.7 مليار دولار إلى 8 مليارات في الفترة نفسها. وارتفع الإنفاق العسكري لإيران ارتفاعاً طفيفاً، فقد بلغ 16 مليار دولار في عام 2017، مقارنة بحوالي 15.9 مليار دولار في عام 2016[103].

كما تعاقدت تركيا على شراء صواريخ الدفاع الجوي الروسية من طراز "إس – 400"، وتقوم حالياً كل من المملكة العربية السعودية وقطر والجزائر والمغرب ومصر والعراق بدراسة شراء المنظومة نفسها على الرغم من تهديد واشنطن بفرض عقوبات على الدول المشترية للسلاح الروسي[104]، وهو ما يرجع إلى تفوق صناعة الدفاعات الجوية الروسية على نظيرتها الأمريكية.

وامتلكت كل من تركيا وإسرائيل طائرات أمريكية من طراز "إف – 35"، والتي تعد ثانية مقاتلات الجيل الخامس الأمريكية، والتي تتمتع بقدرات التخفي، وتعجز منظومات الدفاع الجوي عن رصدها، وفقاً للشركة المصنعة[105].

وفيما يتعلق، بالدول الرئيسية المصدرة للسلاح في منطقة الشرق الأوسط، فيلاحظ أنه على الرغم من كون الولايات المتحدة الأمريكية هي المورد الرئيسي للأسلحة لدول الشرق الأوسط، فإنها تشهد بعض التحديات في أسواقها الرئيسية مثل مصر، والتي قدرت فيها واردات الأسلحة من الولايات المتحدة وفرنسا بحوالي 40% لكل منهما، خلال الفترة من عام 2012 إلى عام 2016.

وبالمثل، حققت مبيعات السلاح الروسي مكانة متقدمة في مبيعات الأسلحة لعدد من الدول الشرق أوسطية، وتحديداً الجزائر وإيران والعراق. ويتوقع أن يستمر هذا التوجه، خاصة مع إقدام عدد متزايد من دول المنطقة على الإقبال على شراء منظومات الدفاع الجوي الروسية من طراز "إس – 400"، ومقاتلات "الرافال" الفرنسية.

15- هيمنة الجمود النسبي على الأوضاع الداخلية

على الرغم من الانحسار النسبي للاضطرابات الداخلية في عدد من دول الإقليم، فإن الاستقرار الكامل لم يتحقق بعد، نتيجة للانعكاسات الاجتماعية لتردي الأوضاع الاقتصادية في بعض الدول العربية وعدم تمكن الانتخابات التي تم إجراؤها في بعض الدول من تحقيق انفراجة في التفاعلات السياسية.

وفي هذا الإطار تمثلت أهم معالم الجمود في الأوضاع الداخلية في منطقة الشرق الأوسط فيما يلي:

أ- صدامات الكتل السياسية: لم تؤدِ الانتخابات التشريعية التي أجريت في العراق في مايو 2018 إلى تراجع حالة الاستقطاب والاحتقان السياسي، حيث تسببت الاتهامات بتزوير الانتخابات في إعادة فرز الأصوات في عدد من الدوائر بالتوازي مع محاولات تخريب مراكز حفظ الأصوات في بعض المحافظات، بالإضافة لاحتدام الصراع بعد الانتخابات على تشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر بهدف السيطرة على تشكيل الائتلاف الحكومي.

وأفرزت الانتخابات مشهداً انتخابياً يهيمن عليه الانقسام والاستقطاب، حيث حصل تحالف "سائرون" بزعامة مقتدى الصدر على 54 مقعداً مقابل حصول ائتلاف "الفتح" بزعامة هادي العامري القيادي السابق في ميليشيات الحشد الشعبي على 48 مقعداً، وحصول ائتلاف "النصر" بزعامة رئيس

توزيع المقاعد في مجلس النواب العراقي بعد انتخابات مايو 2018

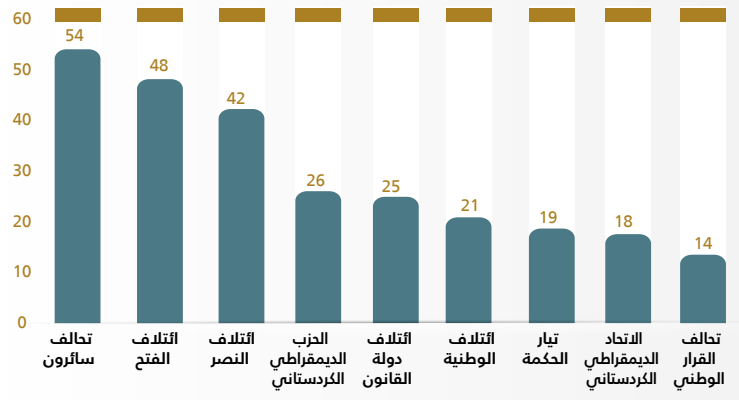

المصدر: نتائج الانتخابات التشريعية العراقية، **المفوضية المستقلة للانتخابات**، مايو 2018، موجود على الرابط التالي:
http://www.ihec.iq/HOME/IconFiles/pageC3

توزيع المقاعد في مجلس النواب اللبناني بعد انتخابات 2018

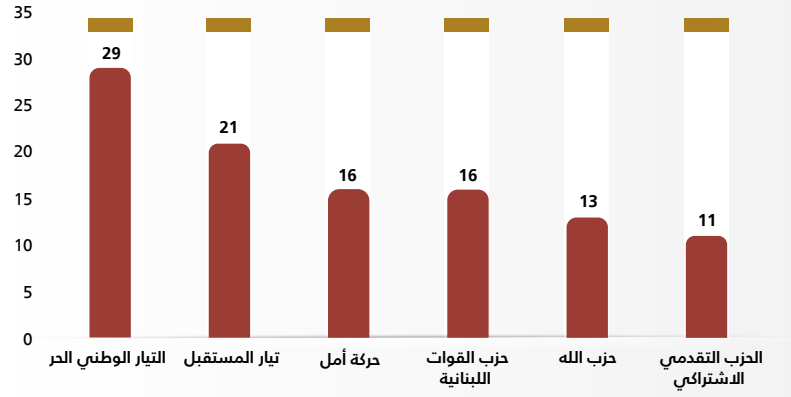

المصدر: نتائج الانتخابات النيابية لعام 2018، **موقع الانتخابات اللبنانية**، مايو 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/oV5Rkw

الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي على 42 مقعداً، كما حصل الحزب الديمقراطي الكردستاني على 26 مقعداً، وتمكن ائتلاف "دولة القانون" بزعامة نوري المالكي من حصد 25 مقعداً[106].

وانطبق الأمر ذاته على الانتخابات النيابية اللبنانية، التي أجريت في مايو 2018 وأفرزت مجلس نواب يغلب عليه الانقسام، حيث حصل تيار المستقبل بزعامة سعد الحريري على 21 مقعداً، وحصل التيار الوطني الحر برئاسة جبران باسيل على 29 مقعداً، وتمكنت حركة أمل بزعامة نبيه بري من الحصول على 16 مقعداً، وحصل حزب الله اللبناني على 13 مقعداً، أما حزب القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع فقد حصل على 16 مقعداً[107].

ب- تصاعد تعقيدات انتخابات 2019: يتزامن تصاعد الجمود في الأوضاع الداخلية بمنطقة الشرق الأوسط بوجود استحقاقات انتخابية مرتقبة في عدد كبير من دول الإقليم في عام 2019 في خضم حالة من عدم الاستقرار النسبي، إذ تصاعد الجدل حول ترشح الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة لانتخابات الرئاسة الجزائرية في الانتخابات المقرر انعقادها في أبريل 2019، حيث أكد الأمين العام لجبهة التحرير الوطني أن الرئيس بوتفليقة هو مرشح الجبهة في انتخابات 2019[108]، وفي المقابل تصاعدت دعوات من جانب المعارضة السياسية لتأجيل الانتخابات للتوافق حول الإصلاحات السياسية.

وسوف تشهد تونس في الربع الأخير من عام 2019 انتخابات تشريعية ورئاسية، والتي يرجح أن تتأثر بالخلافات بين الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي ورئيس الحكومة التونسية يوسف الشاهد من جانب والخلافات بين الرئيس وحزب نداء تونس وحركة النهضة من جانب آخر، خاصة عقب التعديل الوزاري الذي تم من دون موافقة رئاسة الجمهورية، وهو ما يتصل بالانقسامات المتزايدة في صفوف حزب نداء تونس[109].

وعلى مستوى آخر، تصاعدت أهمية الانتخابات التشريعية الإسرائيلية المرتقبة في أبريل 2019، عقب استقالة وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان وتآكل الكتلة البرلمانية الداعمة لحكومة بنيامين نتنياهو، وهو ما دفع الأخير إلى حل الكنيست والدعوة لانتخابات مبكرة، إذ يسعى نتنياهو لزيادة عدد أعضاء حزب الليكود بالكنيست إلى ما يتراوح بين 35 و40 عضواً ليضمن استقرار حكومته في مقابل محاولة حزب "إسرائيل بيتنا" بزعامة ليبرمان منافسة نتنياهو على كتلة مؤيدي اليمين بعد تراجع تمثيل الحزب من 15 عضواً في عام 2009 إلى 6 أعضاء فقط في انتخابات 2015 الأخيرة وتصاعد منافسة حزب "البيت اليهودي" بقيادة وزير التعليم الإسرائيلي "نفتالي بينيت" على أصوات اليهود الروس[110].

ويرجح أن تستغل أحزاب المعارضة الإسرائيلية الاتهامات التي يواجهها نتنياهو وأقطاب حكومته بالتورط في عمليات فساد مالي لتحجيم فرص حصول الليكود على الأغلبية مجدداً، إلا أن هذه الأحزاب تواجه تحديات معقدة يتمثل أهمها في تصاعد تأييد اليمين السياسي لدى جمهور الناخبين الإسرائيليين وضعف أحزب اليسار والوسط وقدرة نتنياهو على التضخيم من التهديدات الأمنية بهدف حسم الانتخابات لصالح حزبه[111].

وفي تركيا، يخوض حزب العدالة والتنمية بقيادة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان انتخابات بلدية مهمة في 31 مارس 2019، إذ تتنافس القوى السياسية في حوالي 81 مقاطعة في ظل سعي الرئيس التركي لاستكمال الهيمنة على مؤسسات الدولة بعد حسم الانتخابات الرئاسية والتشريعية المبكرة في يونيو 2018، وهو ما قد يتأثر بتردي الأوضاع الاقتصادية وتصاعد الانتقادات الشعبية لارتفاع تكلفة المعيشة وتزايد التضخم وعدم قدرة الحكومة التركية على احتواء الأزمة الاقتصادية[112].

وعلى الرغم من أن الانتخابات الرئاسية في السودان لن تجرى قبل عام 2020، فإن الدعوات قد تصاعدت لتعديل الدستور السوداني بهدف تمكين الرئيس عمر البشير من الترشح في الانتخابات المقبلة، وهو ما أثار نقاشاً في الداخل السوداني حول إجراءات تعديل الدستور[113].

16- تحديات تماسك الحكومات الائتلافية في بعض دول الإقليم

شهدت الحكومات الائتلافية في إسرائيل والعراق ولبنان وتونس إشكاليات تتعلق بتشكيل الائتلافات الحاكمة والحفاظ على بقائها والدعوات لانتخابات مبكرة ودعوات تمثيل

تشكيل الكتلة البرلمانية الداعمة لحكومة نتنياهو بعد استقالة ليبرمان

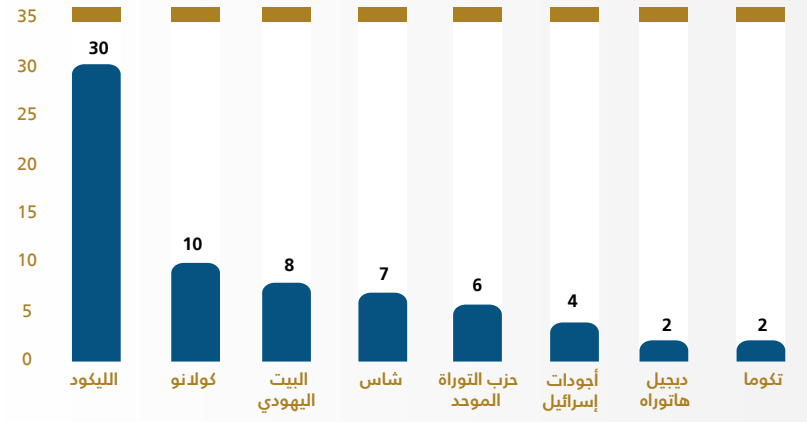

Source: Marissa Newman, As Liberman quits, looming draft law deadline puts Netanyahu under the gun, **Times of Israel**, November 2018 ,14, accessible at: https://goo.gl/cPpTnQ

الجماعات المختلفة، مثل الكتلة السُنية داخل جماعة 8 آذار في لبنان.

وتتمثل أهم معالم معضلة الحكومات الائتلافية في الشرق الأوسط في الآتي:

أ- ضغوط الأحزاب الصغيرة: أدت استقالة أفيجدور ليبرمان وزير الدفاع الإسرائيلي السابق في نوفمبر 2018 لتصاعد الضغوط التي يواجهها الائتلاف الحاكم في إسرائيل في ظل احتفاظه بأغلبية هشة وغير مستقرة، وتزايد ممارسات ابتزاز الأحزاب الأصغر المشاركة في الائتلاف الحاكم من أجل تحقيق مكاسب سياسية، بالإضافة إلى تصاعد دعوات المعارضة لإجراء انتخابات مبكرة، والتحقيقات في الاتهامات بالفساد التي يتعرض لها "نتنياهو" وبعض معاونيه وأقطاب حكومته، والاحتجاجات الحادة في مناطق جنوب إسرائيل المحاذية لقطاع غزة رفضاً لقبول الحكومة للتهدئة، وهو ما أدى في المحصلة النهائية لإعلان حل الكنيست والتبكير بموعد الانتخابات التشريعية إلى 9 أبريل 2019[114].

ب- الاعتراض على المرشحين للوزارات: واجه رئيس الوزراء المكلف في العراق عادل عبدالمهدي ضغوطاً متزايدة أثرت على استكمال تشكيل حكومة تكنوقراط بسبب رفض القيادات السياسية العراقية للمرشحين لبعض الوزارات، حيث اتهمت قيادة "تحالف سائرون" بقيادة مقتدى الصدر رئيس الوزراء المكلف بترشيح شخصيات مقربة من إيران والتأثر بالضغوط الخارجية في التشكيل الوزاري.

وعلى الرغم من موافقة المجلس التشريعي بالعراق على عدد كبير من المرشحين للوزارات المختلفة، فإن الخلافات حول المرشحين لشغل وزارتي الدفاع والداخلية ظلت قائمة بسبب إصرار كتلة الإصلاح والبناء البرلمانية على ترشيح "فالح الفياض" لتولي وزارة الداخلية، وهو الترشيح الذي يصر مقتدى الصدر زعيم تيار "سائرون" على رفضه بسبب ارتباط فالح الفياض بالحشد الشعبي وولائه لإيران.

وتوازى ذلك مع اعتراض عدة كتل برلمانية على المرشحين للوزارات المختلفة، ومن بينهم تيار "الحكمة" بقيادة عمار الحكيم وجزء من تحالف المحور الوطني المنضم لتحالف الإصلاح والإعمار، ونواب حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي ينتمي إليه رئيس الجمهورية، بالإضافة للنواب المسيحيين الذين اعترضوا على عدم تمثيلهم في التشكيل الوزاري[115].

ج- تزايد الانقسامات السياسية: شهدت تونس معارضة الرئيس الباجي قايد السبسي وتيار رئيسي داخل حزب "نداء تونس" للتعديل الوزاري الذي تم طرحه من جانب رئيس الوزراء يوسف الشاهد في نوفمبر 2018، إلا أن تأييد حركة النهضة التونسية للشاهد قد أسهم في بقاء الحكومة في السلطة على الرغم من اعتراض الرئيس، ويرتبط ذلك بتعقيدات الخريطة السياسية التونسية والانشقاقات المتزايدة في صفوف حزب "نداء تونس"[116].

د- طرح الشروط المسبقة: واجهت عملية تشكيل الحكومة اللبنانية بقيادة رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري ضغوطاً متزايده بسبب سعي حزب الله لفرض شروط على تشكيلها، ومن بينها تخصيص حصة بالحكومة لسُنة "8 آذار"، وفي المقابل سعى التيار الوطني الحر للسيطرة على "الثُلث المُعطِّل" داخل الحكومة الجديدة بما يمنحه القدرة على عرقلة إصدار القرارات الحكومية، وهو ما يرفضه الحريري[117]. وعلى الرغم من تسوية جانب كبير من الخلافات حول التشكيل الوزاري في لبنان، فإن الحكومة الجديدة من غير المتوقع أن تتسم بالتماسك في ظل احتدام الخلافات بين الفرقاء السياسيين.

هـ- تأثير الضغوط الخارجية: تسببت التدخلات الخارجية في عملية تشكيل الائتلافات الحاكمة في بعض دول الإقليم في إضعاف قدرة القوى السياسية على التوافق بسبب أدوار وكلاء القوى الإقليمية والدولية وتنفيذهم أجندة الأطراف الخارجية خلال عملية تشكيل الائتلافات الوزارية. وتعد إيران في صدارة القوى الإقليمية الأكثر انخراطاً في الشؤون الداخلية لدول الجوار، وتستغل الانقسامات الطائفية والمذهبية في بعض الدول العربية لاختراقها من الداخل ومحاولة التأثير في تشكيل الائتلافات الحاكمة والدفع بالعناصر التابعة لها ووكلائها الداخليين لضمان هيمنتها على عملية صنع القرار بهذه الدول.

17- مؤشرات على عدم الاستقرار الداخلي في إيران

تعددت المؤشرات خلال عام 2018 على تصاعد عدم

الاستقرار الداخلي في إيران، فقبيل نهاية عام 2017 تفجرت احتجاجات حاشدة في مدينة مشهد شمال شرق إيران للتنديد بالسياسة الاقتصادية لحكومة الرئيس حسن روحاني والإجراءات التقشفية المتشددة وتردي الأوضاع الاجتماعية، إلا أنها تطورت لترفع شعارات سياسية، وندد المحتجون بتدخلات الحرس الثوري الإيراني في الخارج وتأثيرها على إيران، وهو ما دفع قوات الأمن الإيرانية لاستخدام القوة ضد المحتجين واعتقال عدد كبير من المتظاهرين[118].

ولم تنقطع مظاهر عدم الاستقرار السياسي منذ ذلك الحين، حيث تكررت الاحتجاجات والاعتصامات في عدد من المدن الإيرانية، ففي مطلع أغسطس 2018 تفجرت موجة جديدة من الاحتجاجات في إيران شملت مدن قم ومشهد والأحواز وشيراز وأصفهان ووصلت للعاصمة طهران ذاتها، ورفع المحتجون شعارات ضد المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي ورجال الدين وقام بعضهم بمهاجمة بعض الحوزات الدينية[119].

وأعقب ذلك تنفيذ الهجوم على العرض العسكري في الأحواز في سبتمبر 2018، حينما قام مسلحون بإطلاق النار على القوات المشاركة في العرض العسكري في مدينة الأهواز جنوب غرب إيران بمناسبة ذكرى بداية الحرب العراقية – الإيرانية، وهو ما تسبب في مقتل حوالي 29 من عناصر الحرس الثوري الإيراني وإصابة عشرات آخرين[120].

وسعت إيران لاستغلال الحادث لتبرير سياستها العدوانية في الشرق الأوسط، وهو ما تجلى في كلمة الرئيس الإيراني حسن روحاني خلال اجتماع الدورة 73 للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2018، حيث ادعى وجود أطراف إقليمية قامت بتمويل وتدريب العناصر التي نفذت الهجوم ووجود منافذ إعلامية في المنطقة دافعت عنهم[121].

ولا تنفصل الاضطرابات التي تواجهها إيران عن إعادة فرض العقوبات الأمريكية وانسحاب واشنطن من الاتفاق النووي، بالإضافة إلى حالة العزلة الإقليمية والدولية التي تخشى إيران من أن يتم فرضها عليها بسبب سياساتها الإقليمية التوسعية وتدخلاتها في بؤر الصراعات الداخلية في سوريا واليمن وتوظيف شبكة علاقاتها بوكلائها في العراق ولبنان لاختراقهم وتأجيج عدم الاستقرار الداخلي بدول الجوار.

18- احتدام الجدل حول الموجة الثانية من الثورات العنيفة

تصاعد الجدل، على مدار عام 2018، حول احتمالية أن تشهد المنطقة العربية موجة جديدة من الثورات، فهناك تيار يعتقد ويتنبأ باندلاع موجة ثالثة من الاحتجاجات في المنطقة العربية، بعد موجة الاحتجاجات التي شهدتها المنطقة في عام 2011، فضلاً عن الموجة الثانية في عام 2014، والتي ارتبطت بتراجع أسعار النفط، ويرى أن الموجة الثالثة قد تندلع خاصة في ضوء ارتفاع معدلات الفساد، بالإضافة إلى إمكانية انتكاس الإصلاحات الاقتصادية[122].

وتجدد الجدل عقب الاحتجاجات التي شهدتها الأردن في مايو 2018 اعتراضاً على طرح الحكومة الأردنية مشروع قانون ضريبة الدخل المعدَّل، بالإضافة إلى بروز احتجاجات "حركة السترات الصفراء" في فرنسا في منتصف نوفمبر 2018، والتي جددت المخاوف حول إمكانية اندلاع احتجاجات مماثلة في الدول العربية.

وعلى الرغم من تأثر بعض المجتمعات الغربية والعربية بهذه الحركة، وانتقال عدوى "السترات الصفراء" لمناطق مختلفة حول العالم، فإن المشاركات لم تكن كبيرة، إذ لم تتجاوز المئات في أفضل الأحوال. فقد ظهرت في تونس حركة "السترات الحمراء" للمطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية، وشهدت العراق تظاهرات بالسترات الصفراء في مدينة البصرة التي يحتج بها العشرات من حين لآخر للمطالبة بتحسين الخدمات، بل إن حركة السترات الصفراء في فرنسا نفسها تشهد تراجعاً في زخمها، الأمر الذي يمهد إلى انتهائها مع اقتراب أعياد العام الجديد.

ويمكن القول إن هناك عوامل تدفع نحو اندلاع احتجاجات من جديد، في مقابل عوامل أخرى تكبح حدوثها. **وفيما يتعلق بالعوامل الدافعة، يمكن إجمالها في التالي:**

أ- اضطراب الأوضاع الاقتصادية: تمثل أحد الأسباب التي دفعت الشباب العربي للنزول إلى الشارع في عام 2011 في تردي الأوضاع الاقتصادية، وتراجع العدالة الاجتماعية. ولاتزال بعض هذه العوامل ماثلة في بعض الدول العربية، خاصة مع شروع العديد من حكومات المنطقة في تطبيق إصلاحات اقتصادية، تضررت منها الطبقة الوسطى والفقيرة بصورة واضحة، خاصة مع رفع الدعم عن عدد من السلع الأساسية، وتقليص دعم الطاقة.

ولعل الاحتجاجات التي شهدتها بعض الدول العربية، وعلى رأسها احتجاجات الأردن في مايو 2018، واحتجاجات السودان في ديسمبر 2018، بالإضافة إلى احتجاجات محدودة في تونس في يناير ونوفمبر 2018[123]، فضلاً عن الدعوة غير الناجحة لما يسمى بتنسيقية "السترات الحمراء" في تونس في منتصف ديسمبر 2018[124]، تعد جميعها مؤشرات واضحة في هذا الاتجاه.

وفي جميع الأحوال، يبدو أنه حتى في حالة اندلاع احتجاجات في المنطقة العربية فهي ستختلف في طبيعتها عن الأحداث السابقة، على الأقل من حيث أهدافها. فعلى عكس موجة الثورات في عام 2011 التي استهدفت النظم السياسية، فإن الاتجاه الحالي يميل أكثر نحو المطالبة بإدخال إصلاحات اقتصادية.

ويؤكد على ذلك نتائج استطلاعات رأي الشباب العربي (أصداء بيرسون 2018) بأن المنطقة تحتاج لإجراءات تصحيح مسار، وهذا يأتي من خلال إجراءات إصلاح التعليم ومكافحة الفساد، حيث أشار الشباب لأربع أولويات ضرورية للسنوات العشر القادمة هي: مكافحة الإرهاب وتوفير وظائف ذات دخل جيد وإصلاح نظم التعليم ومكافحة الفساد الحكومي[125].

ب- النجاح النسبي للاحتجاجات: لعل من العوامل التي قد تغري باندلاع احتجاجات مطلبية في المنطقة العربية، النجاح النسبي الذي لاقته الاحتجاجات في الأردن وفرنسا، فقد أقال الملك الأردني الحكومة، وتراجعت الحكومة الجديدة عن خطط رفع الضرائب، وبالمثل استجاب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لمطالب المحتجين، وقام برفع الحد الأدنى للأجور، فضلاً عن قيامه بتخفيف الضرائب[126].

وعلى الرغم من وجاهة الرأي السابق، **فإن هناك اعتبارات كثيرة تحد من احتمالات اندلاع الموجة الثانية من الثورات، والتي يمكن إيجازها في التالي:**

أ- التداعيات السلبية للثورات العربية: عانت الدول العربية التي شهدت احتجاجات في عام 2011 من اضطرابات أمنية وسياسية واقتصادية على الرغم من مرور ثماني سنوات على اندلاعها، الأمر الذي جعلها محملة بذكريات سلبية في الذاكرة الجمعية العربية، خاصة بالنسبة للدول التي عانت حروباً أهلية ممتدة كما في حالات سوريا وليبيا واليمن، بحيث لا يكون من قبيل المبالغة القول إنها تحولت إلى ذكرى سلبية لا يرغب أحد في تكرارها، بل وأفقدت الثقة في فاعلية الاحتجاجات باعتبارها أداة للتغيير الإيجابي.

وقد عكس استطلاع رأي "أصداء بيرسون" لعام 2018 هذا الواقع، إذ يرى غالبية الشباب أن تأثيرات الثورات كانت سلبية، وبلغت هذه النسبة حوالي 52% في مصر، و50% في اليمن، بينما رأي نصف الشباب التونسي أنها إيجابية.

ب- الرغبة في استعادة الاستقرار: فقدت العديد من الشعوب العربية الأمل في إمكانية إحداث تغير إيجابي في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية عبر اللجوء للاحتجاج، بل ودفع تردي الأوضاع الأمنية والمعيشية في بعض الدول إلى الرغبة في تحقيق الاستقرار.

ولذلك، فعلى الرغم من حالة الاحتقان والغضب المجتمعي التي تمر بها بعض المجتمعات العربية جراء تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية، فإن الدفاع عن قيم الديمقراطية والإصلاح السياسي والحريات لم تعد له الأولوية، بل إن هناك تراجعاً ملحوظاً لهذه المقولات في نقاشات المجال العام العربي.

ج- تراجع شعبية تيارات الإسلام السياسي: تراجعت شعبية العديد من التيارات التي قادت الثورات العربية، وتحديداً جماعة الإخوان المسلمين، في كل من مصر وليبيا، خاصة مع اتجاه الجماعة في مصر لتأسيس جماعات إرهابية على غرار حركتي "حسم" و"لواء الثورة في مصر"[127]، أو اتجاهها في ليبيا للتعاون مع الجماعات المرتبطة بالقاعدة[128].

19- معدلات متفاوتة لنمو اقتصادات الإقليم

على الرغم من الاضطرابات الأمنية والسياسية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط، فإن الأوضاع الاقتصادية بالمنطقة تبدو أكثر استقراراً مقارنة بما يشهده العالم، ففي الوقت الذي تشير فيه التقديرات إلى تنامي احتمالات تراجع النمو العالمي خلال عام 2019، فإن اقتصاد منطقة الشرق الأوسط من المرجح أن يرتفع نموه إلى 2.72% مقارنة بمعدلات نمو تقدر بحوالي 2.44% في عام 2018.

أ- قوة دفع جديدة لاقتصادات الخليج العربي: وفقاً للبنك الدولي، فإن اقتصادات الدول المصدرة للنفط، وعلى رأسها اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قد استفادت من ارتفاع أسعار النفط على مدار عام 2018، مقارنة بعام 2017[129]، الأمر الذي دعم تنفيذ معظم الخطط الاستثمارية التي تبنتها هذه الدول، لاسيما في قطاع البنية التحتية والمشروعات التنموية الكبرى، وقد بدا ذلك بشكل جلي في حالة دولة الإمارات، التي مضت قدماً في تنفيذ خططها الاستثمارية، بما في ذلك الخطط المرتبطة بـ"معرض إكسبو الدولي 2020".

وشهدت الموازنات العامة لدول مجلس التعاون تحسناً كبيراً خلال عام 2018، مع الارتفاع النسبي في أسعار النفط، وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، فإن 60 دولاراً لبرميل النفط هو متوسط السعر الذي يمثل نقطة التعادل (أي التساوي

النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (%)

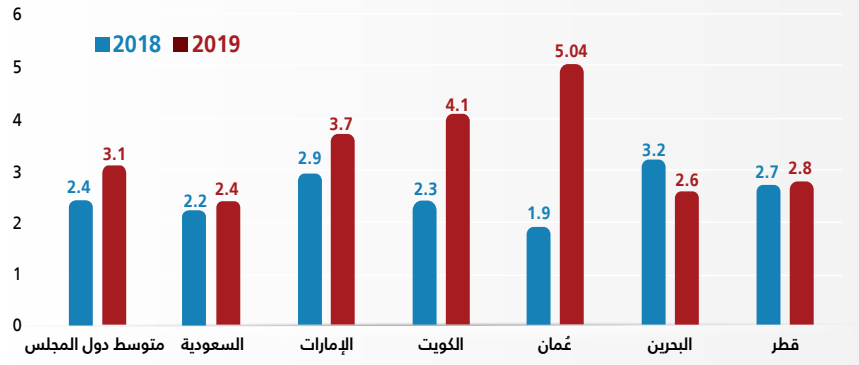

Source: World Economic Outlook Database, **International Monetary Fund**, 2018, accessible at: https://goo.gl/P1bpfC

بين الإيرادات والمصروفات) لموازنات دول المجلس في عام 2018[130]، وبذلك فإن تخطي أسعار النفط هذا المستوى، قد ساعد موازنات دول المنطقة دون استثناء على تحسين أوضاعها.

ورجح الصندوق أن تحقق موازنات دول الخليج العربي متوسط فائض في حدود 7% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين المقبلين، وأن تكون الإمارات والكويت على وجه التحديد من أكثر الدول المحققة للفوائض المالية بين دول المجلس خلال العامين. كما أكد الصندوق أهمية الاستمرار في تنويع مصادر الدخل باقتصادات دول المنطقة[131].

وتُعد السعودية من أكثر دول الخليج العربية استفادةً من ارتفاع أسعار النفط، ولذلك فقد خفضت وكالة موديز للتصنيف الائتماني توقعاتها لعجز الموازنة السعودية خلال عامي 2018 و2019 إلى 3.5% و3.6% على التوالي، مقارنة بتوقعات سابقة وصلت لمستويات 5.8% و5.2%[132]، وهو ما يشير إلى تراجع العجز السعودي إلى مستويات تقترب من النصف في ظل ارتفاع الأسعار، وهو ما يمثل بادرة مهمة لتحول الموازنة العامة السعودية إلى الفائض خلال السنوات المقبلة.

وفي الإطار ذاته، تراجع عجز موازنة سلطنة عُمان بنسبة 34% على أساس سنوي خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2018، بحسب بيانات وزارة المالية العُمانية. ومع محافظة أسعار النفط على مدار العام على مستويات أعلى من نظيرتها في عام 2017، فإن ذلك سيؤدي إلى استمرار تحسن وضع الموازنة العُمانية، وهو الاتجاه الذي سيمتد إلى عام 2019[133].

وليست البحرين بعيدة عن الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط، على الرغم من أنها تعد أقل منتج للخام بمنطقة الخليج العربي، إذ يبلغ إنتاجها 200 ألف برميل يومياً، فارتفاع الأسعار واستقرارها عند مستويات مقبولة، يساعدها على تجاوز العجز المالي في أمد زمني أقصر مما هو متوقع، ويدعم هذا الاتجاه حصولها على دعم مالي بقيمة 10 مليارات دولار من السعودية والإمارات والكويت خلال الربع الأخير من عام 2018[134]. ووفقاً لصندوق النقد الدولي يمكنها تحقيق التوازن المالي بحلول 2022.

وسيكون تحسن أوضاع الموازنات العامة عاملاً مساعداً لدول الخليج العربية للمضي قدماً في زيادة الإنفاق الرأسمالي وتنفيذ المشروعات التنموية في العامين المقبلين، وهو ما من شأنه تعزيز النمو الاقتصادي على المستوى الوطني لكل دولة. وبناءً على تقديرات صندوق النقد الدولي فإنه من المتوقع أن يرتفع متوسط معدل النمو بدول مجلس التعاون الخليجي من 2.4% في عام 2018 إلى 3.1% في عام 2019.

تحسن معدلات النمو والتضخم في مصر في عام 2019 (%)

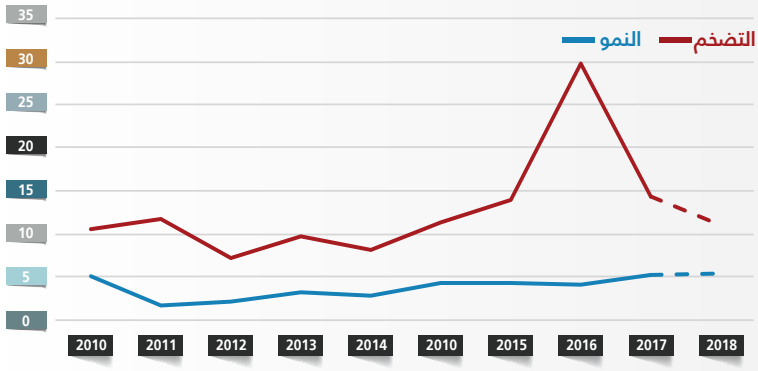

Source: World Economic Outlook Database, International Monetary Fund, 2018, accessible at: https://goo.gl/P1bpfC

ب- نمو أعلى من المتوقع للاقتصاد المصري: تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد المصري حقق نمواً بمعدل 5.3% خلال عام 2018، مرتفعاً من نحو 4.2% في عام 2017[135]. ووفقاً لبيانات الصندوق فإن هذا الأداء بالنسبة للاقتصاد المصري يأتي على أثر زيادة إنتاج الغاز الطبيعي، وانتعاش قطاع السياحة، بالإضافة إلى استمرار تحسن ثقة مجتمع الأعمال العالمي بالاقتصاد المصري، والتي تمثل جميعها نتائج مباشرة لقيام الحكومة المصرية بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي تحت إشراف الصندوق، والذي اشتمل على جوانب عدة من بينها تقليص دعم الوقود، وتحرير سعر الصرف وترشيد الإنفاق.

وقد ساعدت هذه المعطيات الاقتصاد المصري على تحسين أوضاع احتياطيات النقد الأجنبي، وتحسين أداء سعر صرف الجنيه، هذا بجانب تصاعد تدفقات رؤوس الأموال إلى الاقتصاد المصري مقارنة بالفترات السابقة.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يؤدي استمرار هذه الأوضاع إلى مواصلة الاقتصاد المصري تحسين أدائه، حيث يتوقع أن يرتفع نموه إلى 5.5% في عام 2019.

وسيتزامن مع ذلك انخفاض معدل التضخم من نحو 14.4% في عام 2018 إلى 11.1% في عام 2019. كما يتوقع الصندوق أن يتراجع عجز الحساب الجاري لمصر إلى 2.4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019، مقابل 2.6% في عام 2018، ونحو 6.3% في عام 2017. وسيكون ذلك بمنزلة الدافع إلى تمكين الاقتصاد من استيعاب رصيد البطالة المتراكم به تدريجياً، ليتراجع معدل البطالة به إلى 9.9% عام 2019، مقارنة بمعدل بلغ 10.9% عام 2018، ونحو 12.2% عام 2017[136].

ج- تزايد الضغوط على الاقتصاد التركي: شهد الاقتصاد التركي تطورات عدة خلال عام 2018، كان عنوانها الرئيسي

سعر صرف الليرة التركية في عام 2018 (ليرة/دولار)

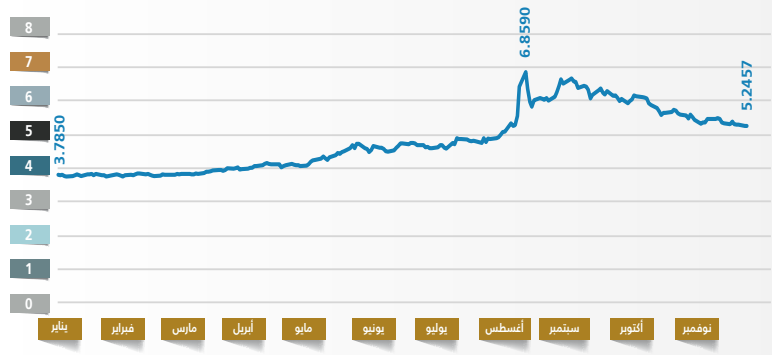

Source: Turkish Lira Exchange Rate, Thomson Reuters Eikon Database, 2018, accessible at:

تراجع قيمة الليرة، وكذلك تراجع الثقة في الاقتصاد، وارتفاع حجم الدين الخارجي، والدين المستحق على القطاع الخاص (الشركات). وخلال الشهور الثمانية الأولى من العام تراجعت الليرة التركية بنسبة تصل إلى 45% من قيمتها، وبعد أن كان سعر صرف الليرة في بداية 2018 عند مستوى 3.785 ليرة لكل دولار أمريكي، فإن سعر الصرف قد بلغ 6.859 ليرة لكل دولار بحلول أغسطس 2018.

وعلى الرغم من تعافي سعر صرف الليرة خلال الفترة المتبقية من العام، فإنه قبيل نهاية العام كانت قيمة الليرة أقل من مستواها في بداية العام بنسبة تصل إلى 28%، ونتيجة لذلك خفضت وكالة "ستاندارد آند بورز" التصنيف الائتماني للعملة التركية من"–bb" إلى "+b"[137]

وقد أثار تراجع العملة التركية مخاوف الشركات التي زادت مخاطر مواجهتها لصعوبات في سداد ديونها بالعملات الأجنبية، في وقت قدر فيه بنك "جيه بي مورجان" حجم الدين الخارجي التركي الذي يحل أجل استحقاقه بحلول شهر يوليو 2019 بنحو 179 مليار دولار، أو ما يعادل ربع الناتج المحلي الإجمالي التركي، وتمثل ديون الشركات والمؤسسات، لاسيما البنوك نحو 146 مليار دولار منها، بنسبة 81.6%.

ووفقاً لبنك "جيه بي مورجان" فقد بلغ الدين الخارجي المستحق على تركيا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مستويات قياسية في عام 2018، وهي مستويات لم يصل إليها منذ عامي 2001 و2002[138]. وقد بلغ حجم الديون المستحقة خلال النصف الثاني من العام 2018 نحو 32 مليار دولار من إجمالي الديون الخارجية، وفقاً لبيانات البنك المركزي التركي، ويستحق نحو 108 مليارات دولار من هذه الديون بحلول شهر يوليو 2019[139].

وشهد عام 2018 توتراً كبيراً في العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة، انعكس على الأوضاع الاقتصادية، حيث فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على تركيا[140]، وردت تركيا بعقوبات انتقامية على الولايات المتحدة، وكان لتلك التوترات أثر مباشر على أداء الاقتصاد التركي، الذي تراجعت مؤشرات الثقة فيه إلى 83.9 نقطة بنهاية شهر أكتوبر 2018، وهو أدنى مستوى له منذ مارس 2009.

وقامت وكالة "ستاندارد آند بورز" بخفض التصنيف الائتماني السيادي للاقتصاد التركي إلى "الفئة غير الاستثمارية". وخفضت وكالة "موديز" تصنيف البنوك التركية من "ba2" إلى "ba3"، كما أنها خفضت النظرة المستقبلية للبنوك التركية من "مستقرة" إلى "سلبية"[141]. وبشكل عام انعكست الضغوط التي شهدها الاقتصاد التركي خلال عام 2018 على معدلات نموه التي تراجعت في هذا العام إلى 3.5%، مقارنة بنحو 7.4% في عام 2017، ومن المتوقع أن تستمر هذه الضغوط في عام 2019، لتؤدي إلى المزيد من تراجع معدلات النمو الاقتصادي التركي إلى نحو 0.4%[142].

د- عودة التعثر إلى الاقتصاد الإيراني: شهد عام 2018 ضغوطاً متزايدة على الاقتصاد الإيراني، لاسيما خلال النصف الثاني من العام، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية – بشكل منفرد – الخروج من الاتفاق النووي الإيراني، ومن ثم فرض عقوبات اقتصادية على إيران، شملت حزمتين، إحداهما تشمل عقوبات مالية والأخرى تشمل عقوبات نفطية[143].

ودفع ذلك صندوق النقد الدولي إلى تقليص توقعاته لمعدلات نمو الاقتصاد الإيراني بشكل كبير في تقديرات عام 2018، ليحقق انكماشاً صافياً بنحو 1.5%، بعد أن حقق نمواً بنحو 3.7% في عام 2017، ونحو 12.5% في عام 2016[144].

وقد تسببت العقوبات الأمريكية على إيران في هبوط صادرات النفط الإيراني بمقدار نصف مليون برميل يومياً، وذلك فور الإعلان عن العقوبات، أي بنسبة تصل إلى 25% تقريباً. ومع دخول العقوبات النفطية حيز التنفيذ في مطلع نوفمبر 2018 ارتفعت هذه النسبة إلى نحو 30%، ما يعني أن إيران فقدت نحو 750 ألف برميل يومياً من صادراتها النفطية.

ومن المتوقع أن تشهد هذه الصادرات مزيداً من التراجع في عام 2019، مسببة بذلك تزايد حدة الأزمات بالنسبة للاقتصاد الإيراني، حيث سيؤدي ذلك إلى تعرض اقتصاد طهران إلى المزيد من الانكماش، بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 3.6% مقارنة بعام 2018.

ويتزامن ذلك مع ارتفاع معدل البطالة إلى 14.3%، مقارنة بحوالي 12.8% في عام 2018. وستضطر الحكومة الإيرانية إلى تقليص حجم الإنفاق استجابة لتراجع إيراداتها

مؤشرات أداء الاقتصاد الإيراني في ظل العقوبات الاقتصادية

السنوات	النمو الاقتصادي %	معدل التضخم %	معدل البطالة %	نسبة عجز الموازنة إلى الناتج الإجمالي %	نسبة الدين الحكومي إلى الناتج الإجمالي %
2010	5.7	19.8	13.5	2.6	11.7
2011	3.1	20.6	12.3	0.7	8.9
2012	7.7-	41.3	12.1	0.2-	12.1
2013	0.3-	19.6	10.4	0.8-	10.7
2014	3.2	16.2	10.6	1.1-	11.8
2015	1.6-	8.4	11	1.7-	38.4
2016	12.5	11.8	12.4	2.2-	47.5
2017	3.7	8.3	11.8	1.7-	39.5
2018	1.5-	47.8	12.8	2.7-	44.2
2019	3.6-	27.7	14.3	1.9-	39.3

Source: World Economic Outlook Database, **International Monetary Fund**, 2018, accessible at: https://goo.gl/P1bpfC

النفطية من أجل السيطرة على عجز الموازنة الذي سيبقى قريباً من 2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019. وعلى الرغم من هذه الجهود، سيبقى حجم الدين الحكومي عند مستوى 39.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ثالث أعلى مستوى له منذ عام 2010[145].

20- تقلبات متوقعة لأسعار النفط العالمية

شهدت أسواق النفط العالمية خلال الأعوام الماضية تخمة من الإمدادات العالمية من النفط القادمة من بلدان عديدة في صدراتها البرازيل والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط الخام بسبب طفرة النفط الصخري، إذ بلغ الإنتاج الأمريكي مستويات غير مسبوقة في عام 2017 قدرت بحوالي 9.4 مليون برميل يومياً، ويتوقع أن يستمر هذا الإنتاج في الزيادة ليصل إلى 10.9 مليون برميل يومياً بنهاية 2018 ثم 12.1 مليون برميل يومياً في عام 2019، أي بزيادة قدرها 2.7 مليون برميل يومياً على مدى ثلاثة أعوام فقط، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، وسيترتب على ذلك زيادة في المعروض العالمي للنفط بما يحد من أسعار الخام، خاصة في السوق الأمريكي[146].

وستؤدي الطفرة الإنتاجية السابقة إلى تعزيز فائض معروض النفط الخام بالسوق الأمريكي بما قد يدعم الصادرات الأمريكية من الخام للأسواق الدولية. وفي هذا السياق، تحولت الولايات المتحدة لدولة مصدرة للنفط ومشتقاته وبكميات قدرها 211 ألف برميل يومياً من الخام والمنتجات المكررة مثل البنزين والديزل في الأسبوع الأخير من نوفمبر 2018 وذلك مقارنة بواردات صافية بلغت ذروتها في عام 2005 بحوالي 12 مليون برميل يومياً وذلك لأول مرة منذ 75 عاماً[147]، لا شك أن نمو الصادرات الأمريكية من النفط سيؤدي إلى زيادة الإمدادات العالمية بما قد يشكل ضغوطاً شديدة على مستويات الأسعار.

وفي مقابل ذلك، يمر الطلب العالمي على النفط بحالة من الصعود المحدود نظراً لتباطؤ نمو الأنشطة الاقتصادية في الدول الكبرى المستهلكة للنفط ومرد هذا التباطؤ أن معدل النمو الاقتصادي في منطقة اليورو لايزال دون المستويات المتوقعة، بجانب تباطؤ الاقتصاد الصيني مع الأخذ في الاعتبار تداعيات الحرب التجارية القائمة بين الولايات المتحدة والصين، وبناءً عليه تتوقع الوكالة الدولية للطاقة ألا يتخطى نمو الطلب العالمي على النفط في عام 2019 نحو 1.4 مليون برميل يومياً، وهو مستوى أقل بكثير مما كان متوقعاً من قبل المراقبين[148].

وفي ضوء هذه التطورات، يعول منتجو النفط على اتفاق أوبك الذي توصل إليه الأعضاء في المنظمة في 7 ديسمبر 2018 مع المنتجين المستقلين بقيادة روسيا لخفض إمدادات النفط بحوالي 1.2 مليون برميل يومياً بهدف دعم مستويات الأسعار في الفترة المقبلة[149]، ومع ذلك، أثيرت بالآونة الأخيرة الشكوك حول فعالية الاتفاق في الحد من وفرة المعروض العالمي من النفط وتقليص المخزونات الموجودة لدى الدول المستهلكة.

ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات من بينها أن روسيا، وهي من أبرز أطراف الاتفاق، أعلنت أنها لن تخفض إنتاجها من النفط اعتباراً من يناير المقبل بأكثر مما يتراوح بين 50 و60 ألف برميل يومياً وهي كميات أقل بكثير من مستويات الخفض المتفق عليه في السابق بكميات تقدر بحوالي 228 ألف برميل يومياً[150].

وفي السياق ذاته، لا يمكن تجاهل الضغوط التي مارستها الإدارة الأمريكية خلال الفترة الماضية على أعضاء أوبك للتخلي عن سياسة خفض الإنتاج، حيث يرى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن سياسات المنظمة قادت لارتفاعات "غير مبررة" لأسعار النفط في العامين الماضيين وفقاً لرؤيته. ومن المحتمل أن تتجدد هذه الضغوط في الأشهر المقبلة لتدفع بعض الدول للتخلي عن سياسات كبح الإمدادات، وهو ما قد يتوافق مع مصالح بعض أعضاء أوبك الطامحين لتعزيز حصتهم السوقية[151].

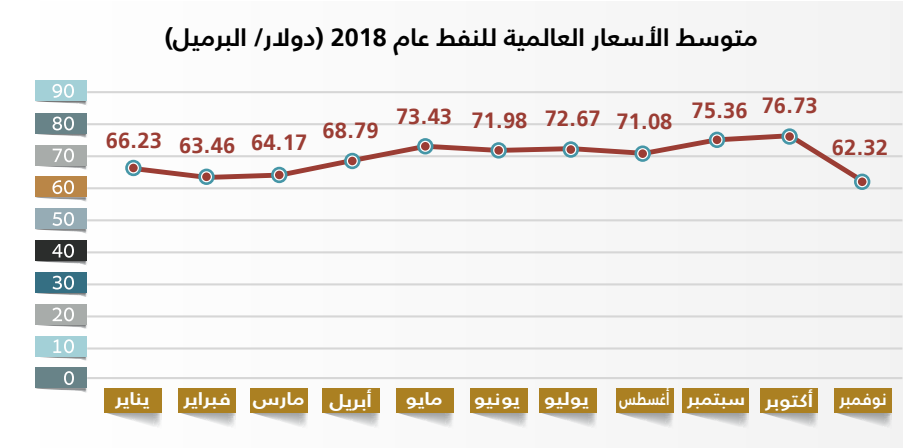

Source: Commodity Markets, Monthly Prices, **The World Bank**, December 2018, accessible at: https://goo.gl/oUVyVc

ومن ثم تتفاوت توقعات المراقبين لأسعار النفط في العام المقبل، حيث يتوقع بنكا الاستثمار الأمريكيين جولدمان ساكس ومورجان ستانلي أن يصل متوسط أسعار خام برنت في العام المقبل إلى نحو 70 دولاراً للبرميل[152]، وفي المقابل، جاءت تقديرات سيتي بنك أكثر تحفظاً في توقعات أسعار النفط، إذ رجح البنك ألا يتجاوز سعر الخام مستوى 60 دولاراً للبرميل[153]، وتعكس هذه الفوارق بين توقعات الأسعار حالة عدم اليقين بشأن تطورات أسواق النفط في العام المقبل.

ويُرجح أن تشهد أسعار النفط تقلبات شديدة خلال عام 2019 أي أنها قد تتعرض لموجات من الهبوط والصعود المتكررة، وهو ما يرتبط بالتحولات الجارية في أسواق النفط العالمية، والتي تتأثر بدورها بعدة متغيرات أبرزها الطاقة الإنتاجية للنفط بالسوق الأمريكي، وتوقعات الطلب العالمي على النفط، وفعالية اتفاق أوبك لكبح إمدادات النفط، فضلاً عن التفاعلات الجيوسياسية في البلدان المنتجة للنفط.

21- انتشار الشراكات الاستثمارية في أسواق الطاقة

يتوقع أن تستكمل شركات النفط الوطنية بمنطقة الشرق الأوسط في عام 2019 الاتفاقات الاستثمارية التي أبرمتها مع شركات النفط الوطنية الأخرى في الإقليم أو الشركات الدولية، لتعزيز التعاون في مجالات استكشاف وإنتاج وتسويق النفط والغاز الطبيعي وكذلك إنتاج البتروكيماويات، والتي تتخذ نمطين رئيسيين وهما:

أ- الشراكات الإقليمية: اتجهت شركات النفط والغاز الوطنية في منطقة الشرق الأوسط، خاصةً بدول مجلس التعاون الخليجي لإبرام اتفاقات استثمارية مشتركة مع نظيرتها بالإقليم في عام 2018 للتعاون في مجالات إنتاج الغاز والنفط وتسويقهما. ولعل أحد أبرز نماذج هذه الشراكات الاتفاق الذي أبرمته شركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك" مع شركة "أرامكو" السعودية في نوفمبر 2018 بهدف استكشاف فرص التعاون المحتملة في مجال إنتاج الغاز الطبيعي[154].

وفي السياق ذاته، امتد التعاون بين شركتي "أدنوك" و"أرمكو" إلى المستوى الدولي لاسيما في أسواق الدول المستهلكة للنفط والغاز، حيث وقعت شركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك" و"أرامكو" السعودية في يونيو 2018 اتفاقية إطارية لاستكشاف فرص الاستثمار في بناء مصفاة نفط ومجمع للبتروكيماويات في منطقة راتناجيري على الساحل الغربي للهند بقيمة 44 مليار دولار على أن تمتلك "أرامكو" و"أدنوك" معاً حصة 50% من المشروع المشترك الجديد، فيما يملك ائتلاف شركات النفط والغاز الهندية الحصة المتبقية[155].

وتتيح هذه الشراكات الاستثمارية بين شركات النفط الوطنية العمل معاً في مشروعات إنتاجية في استخراج النفط والغاز، وقطاع البتروكيماويات بما يحقق العديد من الفوائد، مثل تعزيز فرص الوصول للموارد، وتكوين تحالفات استثمارية قادرة على العمل في المناطق والقطاعات ذات التكلفة العالية أو تعزيز فرص التطوير التكنولوجي، وزيادة القدرة على الوصول لمصادر التمويل في الأسواق الدولية، فضلاً عن تعزيز قوتها التفاوضية في عمليات تسويق المنتجات النفطية.

ب- الشراكات الدولية: سعت شركات النفط الوطنية في منطقة الشرق الأوسط لتعزيز حضورها الدولي في عام 2018 من خلال إبرام اتفاقات استثمارية وتسويقية مع نظيرتها الدولية. وبصفة خاصة، تولي شركات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي أهمية كبيرة لتوقيع اتفاقات توريد النفط مع الشركات في البلدان المستهلكة للنفط الخام وذلك من أجل صياغة تعاقدات طويلة الأمد لتصدير النفط الخام ومواجهة مخاطر تراجع استهلاك.

وفي هذا الإطار، وقعت شركة "أدنوك" الإماراتية في نوفمبر 2018 اتفاقية مبدئية مع الهند تسمح للشركة بتزويد منشأة بادور الاستراتيجية بخام النفط والبالغ طاقتها التخزينية 2.5 مليون طن، ليضاف ذلك إلى اتفاق سابق أبرمته شركة "أدنوك" مع الهند وأتاح لها ملء نصف الاحتياطي الاستراتيجي في منشأة مانجالور لتخزين النفط البالغ طاقتها 1.5 مليون طن[156].

ووقعت شركة أرمكو السعودية في عام 2018 اتفاقات عديدة للاستثمار في مصافي تكرير النفط في الدول الآسيوية كان من أبرزها اتفاق للمشاركة في مشروع إنشاء مصفاة جديدة بمقاطعة تشوشان الصينية على أن تضمن أرامكو تزويدها بكميات من النفط الخام قدرها 170 ألف برميل يومياً[157].

22- تسابق القوى الإقليمية لتنمية موارد الغاز الطبيعي

سارعت دول الشرق الأوسط لتنمية مواردها من الغاز الطبيعي لتلبية احتياجاتها المحلية الكبيرة من الخام في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وخلق فوائض بقدر بالإمكان لتصديرها لتحقيق عوائد مادية، فضلاً عن تحقيق وفورات في استهلاك النفط الخام محلياً لتصديره للخارج، وتتمثل أهم مناطق تنمية موارد الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط في الآتي:

أ- دول مجلس التعاون الخليجي: تعمل دول مجلس التعاون الخليجي على استغلال مواردها الكبيرة من الغاز الطبيعي والتوسع في عمليات التنقيب وإنتاج الخام من أجل تلبية احتياجاتها من الغاز في القطاعات المختلفة، خاصة الكهرباء وكذلك الحاجة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الوفورات في استهلاك النفط بهدف تصديره للخارج. وفي عام 2018، تبنت شركات النفط الوطنية في دول مجلس التعاون أجندة استثمارية واسعة لتمويل برامج تنمية موارد الغاز الطبيعي.

ووضعت شركة أدنوك بدولة الإمارات على قائمة أولوياتها الاستراتيجية في السنوات الخمس المقبلة خلال الفترة من 2019 إلى عام 2023 التوسع في مشروعات تنمية الغاز الطبيعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتحول إلى دولة مصدرة للغاز، ويتوازى مع ذلك أيضاً رغبتها في زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط إلى 4 ملايين برميل نفط يومياً بحلول نهاية عام 2020 وتصل إلى 5 ملايين برميل نفط يومياً بحلول عام 2030 وخصصت من أجل تحقيق هذه الأهداف استثمارات قدرها 132.33 مليار دولار[158]. أما السعودية، فتعتزم التوسع في مجال إنتاج الغاز في السنوات العشر المقبلة وخصصت من أجل ذلك استثمارات بقيمة 150 مليار دولار، حيث تخطط بالمثل أيضاً لزيادة إنتاجها وتحقيق فوائض للبدء في عمليات التصدير في المستقبل[159].

ب- منطقة شرق المتوسط: تتمتع منطقة شرق المتوسط بموارد ضخمة من الغاز الطبيعي قدرتها هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية بنحو 122 تريليون قدم مكعبة، وكان ذلك دافعاً لبلدان المنطقة، مثل مصر وقبرص ولبنان وإسرائيل للتوسع في عمليات التنقيب عن الخام وإنتاجه بداية من عام 2017 مع ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغاز[160].

وبدأت مصر بالتوسع في إنتاج الغاز الطبيعي من حقل "ظهر" بالبحر المتوسط المكتشف في عام 2015 – باحتياطيات قدرها 30 تريليون قدم مكعبة – حيث تم إنتاج ملياري قدم مكعبة حتى ديسمبر 2018 وقد تزيد إلى 3 مليارات قدم مكعبة بنهاية 2019 [161]. وسعت مصر للتحول إلى مركز إقليمي للطاقة عبر التوسع في اكتشافات الغاز، مثل حقل "نور" وتوقيع اتفاقات متعددة لتصدير الغاز الطبيعي خلال عام 2018[162].

23- وساطة أمريكية نشطة في صراعات الطاقة

تُظهر الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً كبيراً باحتواء التوترات السياسية والأمنية المرتبطة بالصراعات على موارد النفط والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط، خاصةً الصراع بين حكومة بغداد المركزية وحكومة إقليم كردستان على موارد نفط كركوك، وكذلك الصراع بين دول حوض شرق المتوسط على حقوق الاستكشاف في بعض المناطق البحرية.

ويعود الاهتمام الأمريكي باحتواء هذه التوترات إلى اعتبارات لا تتعلق فقط بالرغبة الأمريكية في ضمان إمدادات النفط والغاز الطبيعي للأسواق العالمية، وإنما أيضاً حماية المصالح الأمريكية المتمثلة في مشاركة بعض الشركات الأمريكية في عمليات التنقيب والإنتاج في قطاعات النفط والغاز الطبيعي بالعراق ودول منطقة شرق المتوسط.

وعلى مستوى الصراع بين بغداد وكردستان على موارد كركوك، فقد مارست الإدارة الأمريكية فيما يبدو ضغوطاً كي يتوصل طرفا الصراع لاتفاق لإعادة تصدير النفط من حقول كركوك عبر خط أنابيب كردستان إلى ميناء جيهان التركي وبكميات تتراوح بين 50 و100 ألف برميل يومياً، وهو ما أكدته تصريحات المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية هيذر ناويرت في 16 نوفمبر 2018، حيث أشارت إلى أن "استئناف تصدير نفط كركوك كان خطوة مهمة أخرى في جهودنا لخفض صادرات النفط الإيرانية"، قاصدة بذلك فيما يبدو استهداف واشنطن تعويض تركيا بإمدادات النفط من كركوك بدلاً من الاستيراد من إيران التي يواجه قطاع الطاقة بها عقوبات أمريكية واسعة[163].

وبالنسبة لقضية الصراع على موارد الغاز في شرق المتوسط، فقد بذلت الولايات المتحدة جهوداً دبلوماسية وسياسية مكثفة للوساطة بين لبنان وإسرائيل في 2018 لتهدئة التوترات الناشئة بينهما عقب اتجاه الأولى للتنقيب

موارد الغاز الطبيعي لدى بعض دول الشرق الأوسط

الدولة	الاحتياطيات المثبتة (تريليون متر مكعب)	الإنتاج (مليار متر مكعب)
السعودية	8	111.4
الإمارات	5.9	60.4
العراق	3.5	10.4
مصر	1.8	49
سلطنة عمان	0.7	32.3

Source: BP Statistical Review of World Energy 2018, **British Petroleum**, 2018, accessible at: https://goo.gl/wpKtqL

عن النفط والغاز في البلوك رقم 9 البحري المتنازع عليه مع إسرائيل. وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل تدعي أن جزءاً من بلوك 9 يتبع مياهها الإقليمية، وهددت بعرقلة العمليات فيه، وهو ما رفضته لبنان وتوازى ذلك مع تهديد حزب الله بإمكانية تهديد منشآت الطاقة الإسرائيلية إذا ما أقدمت إسرائيل على أي عمل عسكري يعوق التنقيب عن الغاز في هذه المنطقة[164].

وتدخلت الولايات المتحدة أيضاً في الصراع بين قبرص وتركيا، حيث دعمت الإدارة الأمريكية استمرار أعمال الشركات الأجنبية في التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بقبرص، وذلك في مواجهة التهديد التركي لقبرص الذي تصاعد في فبراير عام 2018 عندما أجبرت قوات البحرية التركية سفينة التنقيب "سايبم 1200" التابعة لشركة "إيني" الإيطالية على مغادرة السواحل القبرصية، وهو ما تبعه إعلان الإدارة الأمريكية دعمها الصريح في أكثر من مناسبة لحقوق الحكومة القبرصية في التنقيب عن النفط والغاز[165].

24- تداعيات مقلقة للتحولات التكنولوجية في العالم

شهدت منطقة الشرق الأوسط تصاعداً لتأثير التحولات العالمية في المجال التكنولوجي، إذ تزايدات التهديدات لأمن البيانات الشخصية وخصوصية المستخدمين خاصة في شبكات التواصل الاجتماعي وهو ما أدى لتبني عدة إجراءات لحماية بيانات الأفراد، كما تصاعد الجدل حول التداعيات الأمنية المترتبة على التطورات السريعة في الذكاء الاصطناعي وانتشار تطبيقات البلوك تشين بالتوازي مع تراجع الاهتمام العالمي بالعملات الافتراضية وفرض إجراءات لتقييد انتشارها العالمي، وفي هذا الإطار تمثلت أهم الاتجاهات التكنولوجية العالمية المؤثرة على الشرق الأوسط فيما يلي:

أ- تصاعد موجات حماية البيانات الشخصية من الاستغلال التجاري والسياسي: تصاعد موجات حماية البيانات الشخصية من الاستغلال السياسي والتجاري حول العالم عقب فضيحة شركة "كامبريدج أنالتيكا" (Cambridge Analytica) التي حدثت في مارس 2018، حيث حصلت بطريقة غير مشروعة على بيانات شخصية لما يقدر بنحو 87 مليون مستخدم لشبكات التواصل الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية بهدف التأثير على توجهاتهم الانتخابية[166]، وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى إصدار "اللائحة العامة لحماية البيانات" (General Data Protection Regulation)، والمعروفة اختصاراً بـ (GDPR) في نهاية مايو 2018، وقد أعدها البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي لحماية بيانات المستخدمين داخل دول الاتحاد، حيث يشمل القانون جميع الشركات التي ترغب في التعامل مع مواطني دول الاتحاد الأوروبي أو توجد على أراضيه.

وبموجب القانون يحق لجميع مواطني الاتحاد الأوروبي أن يطالبوا الشركات التي تجمع معلومات عنهم، سواء كانت في أوروبا أو خارجها، بمعرفة مجالات استخدام هذه المعلومات، مع الحق في الحصول عليها في أي وقت، أو طلب حذفها وعدم استخدامها، ويفرض القانون عقوبات على الشركات التي لا تستجيب لهذه المطالب تتضمن غرامات مالية قد تصل إلى مليارات الدولارات.

ب- تحوّل الذكاء الاصطناعي إلى قضية مقلقة للأمن القومي للدول: أصبح الذكاء الاصطناعي أحد القضايا التي تثير النزاعات والصراعات بين الدول، حيث شهدت العلاقات الأمريكية – الصينية توتراً بسبب التخوفات الأمريكية من تحقيق الصين للهيمنة على التكنولوجيا الفائقة، خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والروبوتكس والشرائح الذكية، بصورة تهددها اقتصادياً وعسكرياً، حيث أصدرت وزارة التجارة الأمريكية قراراً بمنع شركتي هواوي و"زد تيه أيه" (ZTE) الصينيتين من شراء معالجات الهواتف الذكية والمحمولة من شركة "كوالكوم" الأمريكية، عملاق صناعة الرقائق الإلكترونية المتخصصة في تكنولوجيا نظم الاتصالات على خلفية مزاعم بانتهاكهما لوائح إدارة التصدير الأمريكية، وبيع منتجات لإيران.

وفي السياق ذاته، منع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب شركة "برودكوم ليميتد" السنغافورية من محاولتها الاستحواذ على شركة "كوالكوم" في صفقة تاريخية تقدر بحوالي 142 مليار دولار أمريكي على خلفية اتهامات بإضعاف المنافسة الأمريكية لصالح الصين[167]، فضلاً عن ذلك تسعى إدارة ترامب أيضاً لفرض قيود على الشركات التي بها نسبة مساهمة صينية تتجاوز 25%، والتي تسعى للاستثمار أو حتى شراء تكنولوجيات أمريكية متقدمة في مجالات تتعلق معظمها بالأمن القومي، مثل صناعة الشرائح الدقيقة وتقنيات التشفير، فضلاً عن الذكاء الاصطناعي والروبوتكس[168].

وسبق هذه الوقائع في الربع الأخير من 2017 تصريح للرئيس الروسي فلاديمير بوتن أكد فيه على أن "من سيقود الذكاء الاصطناعي سيحكم العالم"[169] في إشارة إلى أن الذكاء الاصطناعي أصبح أحد أركان قوة الدولة في العلاقات الدولية، غير أنه حذّر في الوقت ذاته من مخاطره وتداعياته على الأمن القومي للدول.

ونظراً لإدراك للفرص والتحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي، فقد أقدمت الإمارات على تعيين أول وزير للذكاء الاصطناعي في سابقة هي الأولى في العالم تقريباً[170].

ومن المتوقع أن يزداد اهتمام دول المنطقة العربية بقضايا الذكاء الاصطناعي خلال العام القادم، خاصة مع بروز تهديدات لبعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي، خاصة الدرونز الجوية، والتي تم توظيفها من جانب التنظيمات الإرهابية أو جماعات الجريمة المنظمة، في إشاعة الفوضى، أو إحداث اضطراب لحركة الطيران المدني.

ج- التحول العالمي لمنصات لا مركزية الإدارة والسيطرة: على الرغم من أن تكنولوجيا "البلوك تشين" (Block Chain) موجودة منذ ما يقرب العشر سنوات، منذ ابتكار عملة البيتكوين في عام 2008، فإن هذه التقنية قد اكتسبت زخماً كبيراً خلال العامين الماضيتين، سواء على مستوى الابتكارات التي شهدتها هذه التقنية، أو الخدمات التي أصبحت بالفعل تعتمد عليها، أو حتى الاهتمام الأكاديمي بها، وهو ما يتضح في حجم المؤتمرات وورش العمل التي بدأت تلقي الضوء على هذه التقنية.

وأعلن وزير المالية الأوكراني عن خطط ضخمة لاستخدام أنظمة "بلوك تشين" في تنفيذ بعض الأنشطة الحكومية بفعالية وأمان وشفافية[171]، ومن ناحيتها تتطلع حكومة دبي لأن تكون أول حكومة في العالم تطبق تقنية البلوك تشين في التعاملات الحكومية كافة في إطار استراتيجية دبي لـ "البلوك تشين 2020".وبدأ برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة في تقديم مساعدات مادية عبر منصة تُدعى "لبنات البناء" (Building Blocks) تعتمد على تقنية البلوك تشين بهدف ضمان إيصال المساعدات للفقراء[172]، كما طور بنك "إتش إس بي سي" (HSBC) طرقاً لاستخدام تقنية بلوك تشين لتبسيط العمليات المالية، وأكد بنك (R3) في سنغافورة أنه يعمل على تطوير إجراءات توثيق المستندات الإئتمانية (Documentary Letter of Credit) باعتبارها أكثر الوسائل ملائمة لتقليص المخاطر في التفاعلات بين المستوردين والموردين[173].

د- التضييق على العملات الافتراضية: شهد عام 2018 تراجعاً قوياً للعملات الافتراضية، فبعد أن وصلت قيمة "البيتكوين" – وهي العملة الأكثر شهرة منها – إلى ما يتجاوز 20 ألف دولار في ديسمبر 2017، تراجعت قيمتها إلى ما يقرب من ثلاثة آلاف دولار في ديسمبر 2018. ويأتي هذا التراجع الكبير بسبب اتجاه العديد من الدول إلى حظر هذا النوع من العملات لما يسببه من خسائر على مستوى الاقتصاد الوطني، خاصة بعد أن سرق قراصنة حوالي 530 مليون دولار من العملات الافتراضية من مكتب "كوين تشك" للصيرفة في يناير 2018؛ وهو ما أدى إلى انهيار الأسعار، وأظهر مدى هشاشة وتقلب هذه العملات.

وبالمثل، فرضت السلطات رقابة في الصين وروسيا على العملات الرقمية، كما طلبت الحكومة اليابانية من مكاتب الصرافة الحصول على ترخيص رسمي قبل تداول هذه العملات، بينما أعلن وزير العدل الكوري الجنوبي "بارك سانج كي" استعداد بلاده لإصدار قانون يحظر تداول كل العملات الرقمية بسبب المخاوف الكبيرة التي تطرحها هذه العملات، كما داهمت الشرطة وسلطات الضرائب في كوريا الجنوبية مقار كبريات شركات تداول العملات الرقمية في البلاد، مثل "كوين وان" و"بيتهامب" للاشتباه في تهربها من الضرائب[174].

ونظراً للمشكلات المالية التي تسببت فيها هذه العملات، فإنه يتوقع أن يتراجع الاعتماد عليها، عالمياً في عام 2019، كما يتوقع أن تقوم الدول العربية بتبني إجراءات مماثلة، خاصة بعد أن ثبت صعوبة الاعتماد عليها، بسبب التقلب الكبير في أسعارها.

خاتمة

تكشف مراجعة الاتجاهات الرئيسية الصاعدة في منطقة الشرق الأوسط على مدار عام 2018 عن استمرار حالة الاضطراب وانعدام اليقين وهيمنة التحولات السريعة والمفاجئة على التفاعلات الإقليمية، ولم تعد هذه الاتجاهات حكراً على الشرق الأوسط فقط، بل أصبحت ضمن الخصائص الأساسية لحالة العالم، نتيجةً للتغيرات الهيكلية المصاحبة للمرحلة الانتقالية التي يمر بها النظام الدولي والارتباك وعدم الاستقرار الذي يهيمن على الأوضاع الداخلية والسياسات الخارجية للقوى الكبرى على مدار العام.

> يتوقع أن تواصل الدول العربية الرئيسية سياسة "الاعتماد على الذات" في مواجهة التهديدات المتصاعدة عبر تعزيز القوة العسكرية من خلال الحفاظ على مستويات مرتفعة للإنفاق العسكري والاستثمار في التصنيع العسكري وتوطين منظومات التسلح وعقد صفقات تسلح نوعية.

وفي هذا السياق، تشهد خريطة الأدوار الدولية في الإقليم تغيرات جوهرية يتوقع أن تستمر خلال عام 2019 في ظل إعادة هيكلة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بهدف خفض تكلفة الانخراط في قضايا المنطقة وزيادة التركيز على مواجهة التهديدات الروسية والصينية لهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي.

وفي المقابل واصلت روسيا التمدد في الإقليم وتصاعدت أدوار بعض القوى الآسيوية الصاعدة وفي صدارتها الصين، كما سعى الاتحاد الأوروبي لاستعادة دوره في قضايا المنطقة على الرغم من الخلافات بين القوى الأوروبية الرئيسية.

وعلى مستوى التفاعلات الإقليمية، كانت المشروعات والتصورات المطروحة لإعادة هيكلة نظام الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط ضمن القضايا التي أثارت جدلاً متصاعداً على مدار العام. وفي هذا الإطار يرجح أن تتواصل التوترات بين التحالفات الرئيسية في المنطقة وهو ما يتوازى مع تصاعد انخراط القوى الإقليمية في المنطقة العربية وسعيها لتأسيس قواعد عسكرية داخل بعض الدول العربية، فضلاً عن التدخلات التي لا تنقطع في الشؤون الداخلية لدول المنطقة ضمن سياسة عدائية تمثل تهديداً للأمن الإقليمي.

ويُتوقع أن تواصل الدول العربية الرئيسية سياسة "الاعتماد على الذات" في مواجهة هذه التهديدات المتصاعدة

عبر تعزيز القوة العسكرية من خلال الحفاظ على مستويات مرتفعة للإنفاق العسكري والاستثمار في التصنيع العسكري وتوطين منظومات التسلح وعقد صفقات تسلح نوعية، كما ستعزز الدول العربية الداعمة للاستقرار من قيامها بأدوار الوساطة لتسوية الصراعات في الإقليم، بالإضافة لتطوير العلاقات مع دول الصراعات الداخلية، مثل العراق وسوريا عبر مشروعات إعادة الإعمار.

وعلى الرغم من تصاعد الضغوط الدولية لتسوية الصراعات الداخلية في الشرق الأوسط، لاتزال الصراعات منخفضة الحدة تتصدر التفاعلات الإقليمية في ظل استمرار أنشطة الفاعلين المسلحين من غير الدول، مثل حزب الله اللبناني وميليشيات الحوثيين في اليمن، وتعثر عمليات دمج واستيعاب الميليشيات المسلحة في بعض الدول العربية، بسبب ارتباطها بقوى خارجية، مثل الحشد الشعبي في العراق والميليشيات والفصائل المسلحة في ليبيا.

وتصاعد أيضاً الاهتمام الإقليمي بالصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في ظل استمرار السياسات العدوانية الإسرائيلية تجاه الأراضي الفلسطينية وتصاعد الاحتجاجات على قرار نقل السفارة الأمريكية للقدس المحتلة والاعتراف الأمريكي بها كعاصمة لإسرائيل، بالإضافة لانحياز إدارة الرئيس الأمريكي ترامب للطرف الإسرائيلي، وغموض صفقة القرن، وهيمنة الاتجاهات اليمينية المتطرفة الرافضة للتسوية على المشهد السياسي في إسرائيل.

وعلى مستوى التفاعلات الداخلية، من المرجح أن يهيمن الجمود السياسي في عدة دول، في ظل استمرار الانقسامات السياسية والاستقطاب بين الأحزاب والتيارات وعدم تمكن الانتخابات من تغيير المعادلات السياسية الحاكمة، بل وتسببها في تصاعد الاحتقان الداخلي بسبب تعثر الحكومات الائتلافية في الإقليم وعدم قدرتها على استيعاب الخلافات بين الفرقاء السياسيين.

وعلى الصعيد ذاته، تواجه القوى الإقليمية غير العربية اتجاهات متصاعدة لعدم الاستقرار الداخلي، إذ يتوقع أن يتسبب تردي الأوضاع الاقتصادية في تركيا وإيران في تزايد الاحتجاجات الداخلية، خاصة في ظل تزايد تأثيرات العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على إيران وعدم قدرة الدولتين على الحفاظ على قيمة العملة والتصدي لمشكلات البطالة والعجز في الموازنات العامة.

ويتصل ذلك بتصاعد الجدل حول تفجر موجة ثانية من الانتفاضات بالشرق الأوسط وانتقال عدوى احتجاجات "السترات الصفراء" في فرنسا وبعض الدول الأوروبية إلى الإقليم، بيد أن عوامل متعددة يتوقع أن تسهم في تحجيم هذه الاتجاهات، يتمثل أهمها في التداعيات السلبية للثورات العربية والرغبة في استعادة الاستقرار السياسي وانحسار التيارات الإسلام السياسي.

وعلى الرغم من تزايد المخاوف من حدوث أزمة اقتصادية عالمية جديدة، فإن اقتصادات الدول العربية يتوقع أن تكون أكثر استقراراً في ظل التأثيرات الإيجابية للارتفاع النسبي لأسعار الطاقة العالمية خلال بعض فترات عام 2018، وتراجع العجز في موازنات وتصاعد معدلات النمو في بعض الدول العربية في مقابل تزايد حدة التعثر الاقتصادي في اقتصادات تركيا وإيران.

وفي السياق ذاته، شهدت خريطة الطاقة في الإقليم تغيراً كاملاً في ظل استمرار تقلب أسعار النفط وانتشار الشراكات الاستثمارية في مجالات الطاقة والاتجاهات المتصاعدة من جانب دول الإقليم للاستثمار في تنمية موارد الغاز، وصعود التأثير الأمريكي في مجال إنتاج النفط، خاصة في تسوية أزمات الطاقة في الشرق الأوسط، كما في حالة إقليم كردستان والحكومة العراقية وفي منطقة شرق المتوسط.

وعلى مستوى التحولات التكنولوجية تأثرت منطقة الشرق الأوسط باتجاهات عالمية متصاعدة في المجالات السيبرانية، يتمثل أهمها في تصاعد موجات حماية البيانات الشخصية من الاستغلال التجاري والسياسي، خاصة من جانب مواقع التواصل الاجتماعي، وتصاعد تهديدات الذكاء الاصطناعي للأمن القومي للدول وانتشار اللامركزية في الإدارة والسيطرة نتيجة لتصاعد الاعتماد على "تكنولوجيا البلوك تشين".

1- Jeffrey Goldberg, The Obama Doctrine, April 2016, **The Atlantic Magazine**, accessible at: https://bit.ly/1rxfg9B

2- Summary of the 2018 National Defense Strategy, **US Department of Defense**, January 19, 2018, p. 4 & 9, accessible at: https://bit.ly/2CbX9QM

3- Gordon Lubold, U.S. Pulling Some Missile-Defense Systems Out of Mideast, **Wall Street Journal**, September 26, 2018, accessible at: https://on.wsj.com/2zv4TKg

4- Mark Landler, Helene Cooper and Eric Schmitt, Trump Withdraws U.S. Forces From Syria, Declaring We Have Won Against ISI, **New York Times**, December 19, 2018, accessible at: https://nyti.ms/2BqwWKE

5- القوات الأمريكية تخرج من سوريا إلى قاعدة بالعراق، **سبوتنيك**، 23 ديسمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2CvZ7K4

6- Thomas Gibbons-Neff and Mujib Mashal, U.S. to Withdraw About 7,000 Troops From Afghanistan, Officials Say, **New York Times**, December 20, 2018, accessible at: https://nyti.ms/2EHhgGX

7- إعلان الرياض الصادر عقب القمة العربية الإسلامية الأمريكية، **وكالة الأنباء السعودية**، 22 مايو 2017، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2CwiwdV

8- Yara Bayoumy, Jonathan Landay, Warren Strobel, Trump seeks to revive ‹Arab NATO› to confront Iran, **Reuters**, July 28, 2018, accessible at: https://reut.rs/2mONgOw

9- طرحت العديد من الأفكار حول هذا التحالف، والذي يشار إليه باعتباره حلف الناتو العربي، على غرار حلف الناتو الأوروبي، ومن أبرز ما ورد في هذا الإطار من أفكار:
الورقة التي نشرتها كلية الحرب الأمريكية في عام 2016 عن فكرة تشكيل الناتو العربي والتعاون العسكري في المنطقة:
- Florence Gaub, An Arab NATO in the Making, Middle East Military Cooperation Since 2011, **Strategic Studies Institute**, September 2016, accessible at: https://bit.ly/2ElJbGR

- الورقة التي أعدها مركز لندن لأبحاث السياسيات، الأمريكي، عن فكرة تشكيل تكتل عسكري يضم دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن والولايات المتحدة الأمريكية، ويطلق عليه منظمة «اتفاقية الخليج والبحر الأحمر»:
- عزت إبراهيم، شارك فيها مستشار الامن القومي الجديد قبل فوز ترامب بالرئاسة، الأهرام تنفرد بنشر ورقة سياسات عن تصور بناء تحالف لدول الخليج والبحر الأحمر، **صحيفة الأهرام**، 20 نوفمبر 2016، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2QK4Q7T
- Trump's Vision for The Middle East, **London Center for Policy Research**, accessible at: https://bit.ly/2Cw0BUA
10- James Sladden, Becca Wasser & others, "Russian Strategy in the Middle East", **Rand Corporation**, 2017, (P.1) accessible at: https://goo.gl/YjvvQ5
11- **Ibid.,** pp. 8 - 9
12- John Raine, Russia in the Middle East: Hard Power, Hard Fact, **International Institute for Strategic Studies**, 25 October 25, 2018, accessible at: https://goo.gl/px9y3W
13- قام الباحث بتجميع المادة الخاصة بمؤشر الزيارات خلال الفترة من 1 يناير إلى 20 ديسمبر 2018، **موقع الرئاسة الروسية**، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/cqVAjq
14- Anna Borshchevskaya, "The Tactical Side of Russia›s Arms Sales to the Middle East", **Jamestown Foundation**, December 2017, PP.1-8, accessible at: https://goo.gl/yde3Lx
15- "Growing demand for Russian arms in the Middle East: The Syria Effect?", **Middle East Strategic Perspectives**, June 21, 2018, accessible at: https://goo.gl/ebvv3P
16- Nikolay Kozhanov, "Russian Policy Across the Middle East Motivations and Methods", **Chatham House**, February 2018, pp.14-17, accessible at: https://goo.gl/2m8EAx
17- «الصين تفتتح أول قاعدة عسكرية دولية في جيبوتي»، **رويترز**، 1 أغسطس 2017، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/UmzeXw
18- Jeffrey Becker, Erica Downs, "China's Djibouti military base the first of many", **East Asia Forum**, June 27, 2018, accessible at: https://goo.gl/WYZDF3
19- "China dispatches PLAN 31st fleet to the Gulf of Aden", **Navy Recognition**, December 12, 2018, accessible at: https://goo.gl/fyTR4m
20- TIV of arms exports from China, 2013-2017, **Stockholm International Peace Research Institute**, 2018, accessible at: https://goo.gl/ijpHPu
21- Jeremy Page , Paul Sonne, "Unable to Buy U.S. Military Drones, Allies Place Orders With China", **Wall Street Journal**, July 17, 2017, accessible at: https://goo.gl/wCVXq5
- Aniseh Bassiri Tabrizi, Justin Bronk, "Armed Drones in the Middle East Proliferation and Norms in the Region", **The Royal United Services Institute**, December 2018, accessible at: https://goo.gl/JTEYxh
22- الاتحاد الأوروبي يتقدم بمبادرة لتسوية الأزمة الخليجية، **روسيا اليوم**، 15 ديسمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2rT2EMh
23- بيان صحفي: وزير الخارجية يزور الخليج للدفع تجاه إنهاء إراقة الدماء في اليمن، **موقع الحكومة البريطانية**، 12 نوفمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2CvKeY2
24- مجلس الأمن يوافق على نشر فريق لمراقبة الهدنة في اليمن، **رويترز**، 21 ديسمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2T8dbPg
25- إيطاليا تنظم لقاء جديدا بين حفتر والسراج، **روسيا اليوم**، 10 ديسمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2zTQDdU
26- ديمتري زدانيكوف وإريك كنكت، قطر تقول مجلس التعاون الخليجي يحتاج إصلاحا ليصبح فعالا، **رويترز**، 15 ديسمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2SdKTmE
27- اتفاق بين المفوضية الأوروبية وروما حول الموازنة يُبعد شبح العقوبات عن إيطاليا، **الحياة**، 20 ديسمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2EKzFml
28- 2019 Annual Forecast, **Stratfor**, December 3, 2018, (p. 18), accessible at: https://bit.ly/2CwUKyc
29- Peter Kellner, Brexit: What Brexit?, **Carnegie**, December 13, 2018, accessible at: https://bit.ly/2LvQMZE
30- ماكرون يتراجع.. لا ضرائب على الوقود في فرنسا، **سي إن إن عربية**، 6 ديسمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://cnn.it/2V54JCd
31- Judy Dempsey, Don't Write Off Angela Merkel or AKK, **Carnegie Europe**, December 10, 2018, accessible at: https://bit.ly/2Pvvc8b
32- أنغريت كرامب-كارنباور: من هي خليفة ميركل؟، **ديوتش فيله**، 7 ديسمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2BB6r5r
33- روبن إيموت، فرنسا تدشن قوة عسكرية مع بريطانيا ودول أخرى لمواجهة الأزمات، **رويترز**، 25 يونيو 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2LxLT2n
34- ماكرون يدعو لإنشاء جيش أوروبي لمواجهة 3 قوى كبرى، **سكاي نيوز عربية**، 6 نوفمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2GBwcsb
35- صندوق النقد: تباطؤ النمو العالمي والحروب التجارية سينعكسان سلبا على الاقتصاد الأمريكي، **روسيا اليوم**، 10 ديسمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/dQEcfk
36- تقديم وملخص وافٍ لآفاق الاقتصاد العالمي، **صندوق النقد الدولي**، سبتمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/6DK2tm
37- Eurozone growth slumps to lowest level in more than four years, **The Guardian**, October 30, 2018, accessible at: https://goo.gl/ffeavV
38- تقديم وملخص وافٍ لآفاق الاقتصاد العالمي، **مرجع سابق**.
39- د. شادي عبدالوهاب، تحالف البحر الأحمر: احتواء التهديدات في نظام إقليمي مضطرب، **موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2GoW7TD
40- تركيا: سقف اتفاق مبادلة العملة مع قطر 3 مليارات دولار، **موقع وكالة رويترز**، 20 أغسطس 2018، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/xCxvRN
41- Parikshit Khatana, Khashoggi Affair: An Opportunity at Erdogan's Door?, **International Policy Digest**, November 30, 2018, accessible at: https://bit.ly/2BoBxNF
42- قوى عراقية ترفض مقترح قطر «الخماسي»، **موقع سكاي نيوز عربية**، 19 نوفمبر 2018، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/L9Kwge
43- الموقع الإلكتروني للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، الرابط التالي: https://imctc.org/
44- ناتو عربي.. أمريكا تكشف تفاصيل مشروع «تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي»، **موقع يورونيوز**، 29 سبتمبر 2018، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/WX8Hef
45- السعودية ترفض مقترحاً قطرياً بإنشاء تحالف أمني، **صحيفة الحياة**، 20 فبراير 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/YSt5yz
46- قطر وإيران تقترحان منظمة أمن وتعاون إقليمية، **موقع روسيا اليوم**، 28 فبراير 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/ncdhCo
47- Julia Gray, Are We Witnessing the Collapse of the Global Order? Probably not yet, **Washington Post**, May 18, 2018, accessible at: https://wapo.st/2EEoM4C
48- مايكل يونغ، هل ثمة أي دور للأمم المتحدة في شرق أوسط استقطابي؟، **مركز كارنيجي للشرق الأوسط**، 14 سبتمبر 2017، موجود على الرابط التالي: https://carnegie-mec.org/diwan/73098
49- الأردن يكثف جهوده لجمع المال للأونروا بعد خفض التمويل الأميركي، **الاتحاد**، 30 أغسطس 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2ENr8zf
50- الصين تقدم 2,35 مليون دولار لدعم معونة الأونروا الغذائية، **وكالة معا الإخبارية**، 21 ديسمبر 2018، موجود على الرابط التالي: http://www.maannews.net/Content.aspx-?id=970948
51- للانضمام إلى القوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية في أي عمل عسكري في سوريا في المستقبل في حالة استخدام الأسلحة الكيماوية مجدداً، **سبوتنيك عربي**، 10 سبتمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2rwtlqc
52- أنباء عن لقاء جمع بين مسؤولين سوريين وأمريكيين في دمشق يونيو الماضي، **فرنسا 24**، 29 أغسطس 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2NuBbda
53- مصر: فصائل من المعارضة السورية توقع في القاهرة اتفاق هدنة، **موقع روسيا اليوم**، 30 يوليو 2018، متاح على الرابط: https://goo.gl/hHD8G7
54- اليمن: فشل محادثات الكويت بعد أشهر من المشاورات، **ديوتش فيله**، 6 أغسطس 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2O2cVzq
55- Patrick Wintour, UN Yemen envoy flies in with Houthis for fragile Stockholm peace talks, **The Guardian**, December 4, 2018, accessible at: https://bit.ly/2QryiPU
56- محمود السعيد، مؤتمر باليرمو.. خطوة على طريق المصالحة في ليبيا، **رؤية**، 13 نوفمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2Ptf1Ix
57- خالد أبو الخير، الجيش الليبي يطالب بتحقيق دولي في شحنة الأسلحة التركية، **إرم نيوز**، 19 ديسمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2rOxx4I
58- رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في زيارة قصيرة إلى سلطنة عمان، **بي بي سي**، 26 أكتوبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://bbc.in/2ORF28P
59- ما هي أهم بنود اتفاق المصالحة بين فتح وحماس؟ وما التحديات التي يواجهها؟، **يورو نيوز**، 13 أكتوبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2Bwmkdv
60- نص «الورقة المصرية» للمصالحة الفلسطينية (وثيقة)، **وكالة الأناضول**، 19 يوليو 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/HhGguV

61- الفصائل الفلسطينية تعلن العودة إلى التهدئة مع إسرائيل بوساطة مصرية، **روسيا اليوم**، 13 نوفمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/n9eKi7
62- Shaan Shaikh and Ian Williams, Hezbollah's Missiles and Rockets, CSIS BRIEFS, July 2018 accessible at: https://bit.ly/2Dej7l5
63- إيران تحرك صواريخ إلى داخل العراق، **سكاي نيوز عربية**، 31 أغسطس 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2Pqk69q
64- Burkan, **Jane›s Strategic Weapon Systems**, November 17, 2017.
65- Avery Plaw, Elizabeth Santoro, Hezbollah's Drone Program Sets Precedents for Non-State Actors, **Terrorism Monitor**, Vol. 15, Issue 21, November 10, 2017, accessible at: https://bit.ly/2qG8HDs
66- Iranian Technology Transfers to Yemen: 'Kamikaze' drones used by Houthi forces to attack Coalition missile defence systems, **Conflict Armament Research**, March 2017, accessible at: https://bit.ly/2nzFk61
67- Robert Windrem & William M. Arkin, Houthi Rebels Use Another Unmanned Boat Bomb Against the Saudis, **NBC News**, accessible at: https://nbcnews.to/2MGMY7J
68- Saudi Arabia foils Houthi bombing attempt on Aramco fuel terminal, **The National**, April 26, 2017, accessible at: https://bit.ly/2nFDwqx
69- تركيا.. تعزيزات عسكرية إلى شمال سوريا قرب منطقة كردية، **سكاي نيوز عربية**، 23 ديسمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2GDxEdF
70- إصدار داعش الجديد يعترف بفناء العناصر القيادية بالتنظيم الإرهابي في سيناء، **موقع أمان**، 15 نوفمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2V1QkGW
71- Anjana Sankar, No compromise in war against Al Qaeda in Yemen, **Khaleej Times**, August 14, 2018, accessible at: https://bit.ly/2Nk-MkB2
72- Caitlin Vito, Shifting US counter-terrorism strategy plays out in the Horn of Africa, IISS, June 30, 2018, accessible at: https://bit.ly/2rTLJt8
73- أدلة تدعم تقريراً أممياً عن تزايد دعم إيران للقاعدة، **موقع قناة العربية**، 15 أغسطس 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2BCToRa
74- علي بردى، تورط إيران في «تزوير» فحم الصومال وتهريبه، **الشرق الأوسط**، 14 أكتوبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2J0uYV3
75- نص الاتفاق بين روسيا وتركيا بشأن إدلب، **قناة الحرة**، 18 سبتمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://arbne.ws/2EjI8fa
76- Burak Bekdil, Turkey›s Double Game with ISIS, **Middle East Quarterly**, Vol. 22, no. 3, Summer 2015, accessible at: https://bit.ly/2EK1e-va
77- محمد عبدالله يونس، ما بعد هدنة غزة: لماذا استقال «أفيجدور ليبرمان» من الحكومة الإسرائيلية؟، **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 15 نوفمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/E1aLhZ
78- Siege mentality: Deadly protests on Gaza's border with Israel, **Economist Magazine**, May 19-25, 2018, pp. 16 – 17.
79- محمد عبدالله يونس، «شرعنة الاحتلال: لماذا تتمسك إسرائيل بنقل السفارة الأمريكية للقدس؟»، **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 7 ديسمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/4FGzmf
80- Barbara Plett Usher, Jerusalem embassy: Why Trump›s move was not about peace, **BBC**, May 15, 2018, accessible at: https://goo.gl/uPpzVU
81- Haitham Ahmed, ‹Deal of the Century›: Unacceptable to Palestinians, **Ahram Online**, May 7, 2018, accessible at: https://goo.gl/AgqRDY
82- محمد عبدالله يونس، «شرعنة الاحتلال: لماذا تتمسك إسرائيل بنقل السفارة الأمريكية للقدس؟»، **مرجع سابق**
83- إعلان السلام بين إثيوبيا وإريتريا بعد عشرين عاما من الحرب، **فرانس 24**، 9 يوليو 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/Y888Hs
84- إثيوبيا وإريتريا توقعان اتفاق سلام تاريخيًا في جدة، **سكاي نيوز**، 16 سبتمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/xp5iaj
85- بدبلوماسية هادئة.. حكمة الإمارات تنهي الحرب الباردة بين إثيوبيا وإريتريا، **صحيفة الاتحاد**، 12 يوليو 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/oGQCdf
86- قمة إماراتية-إثيوبية-إريترية تتوّج التطبيع بين أديس أبابا وأسمرة، **صحيفة الحياة**، 24 يوليو 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/u3B4QF
87- المشاركون في مؤتمر الكويت يتعهدون بمنح 30 مليار دولار لإعادة إعمار العراق، **فرانس 24**، 15 فبراير 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/pQameg
88- تعهد مصري بالمشاركة في إعادة إعمار العراق، **مركز الروابط للبحوث والدراسات**، 27 يونيو 2018، موجود على الرابط التالي: http://rawabetcenter.com/archives/69090
89- دي ميستورا يكشف عن فاتورة إعمار سوريا، **روسيا اليوم**، 27 نوفمبر 2017، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/zUqKad
90- Pieter D. Wezeman, Saudi Arabia, armaments and conflict in the Middle East, **SIPRI**, December 14, 2018, accessible at: https://bit.ly/2CchIL8
91- السعودية الصناعات العسكرية و نافانتيا الأسبانية تطلقان مشروع سامي نافانتيا للصناعات البحرية، **الشركة السعودية للصناعات العسكرية**، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2Epk-bUC
92- Guy Anderson, Charles Forrester, Jon Grevatt, and Andrew MacDonald, Annual Defence Report 2018: Industry, **Ihs Janes**, December 7, 2018.
93- أول مصنع للطائرات من دون طيار في السعودية، **موقع الأمن والدفاع العربي**، 27 مارس 2017، موجود على الرابط التالي: http://sdarabia.com/?p=46578
94- مشاركة إماراتية بارزة في مجال الصناعات العسكرية، **جريدة الاتحاد**، 20 فبراير 2017، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2C5dSn3
95- «الإمارات للصناعات العسكرية» تستحوذ على «مانوران» الفرنسية، **الاتحاد**، 11 ديسمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2EcWfTC
96- China, UAE to expand defence industry ties, **IHS Janes**, July 23, 2018.
97- تدشين شركة «برزان القابضة» لتصنيع الأسلحة في قطر، **فرانس 24**، 13 مارس 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2Eb9Af4
98- «إيديكس - 2018»... 9 معلومات عن أضخم حدث عسكري في مصر (فيديو)، **سبوتنيك عربي**، 2 ديسمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2QnnWk7
99- لأول مرة.. مصر تعرض أسلحة جديدة محلية الصنع، **روسيا اليوم**، 3 ديسمبر 2017، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2B9tPXr
100- الجيش المصري يعتزم امتلاك ترسانة عسكرية جديدة أبرزها الصنوف الروسية، **روسيا اليوم**، 27 سبتمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2UxE1C0
101- Russian Helicopters to open MRO center for Egyptian Air Force, **Air Force Technology**, December 7, 2018, accessible at: https://bit.ly/2QMEwJA
102- مصر والسعودية تشددان على ضرورة التكامل العربي في مجال الصناعات الدفاعية، **روسيا اليوم**، 1 ديسمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2Qrwoi4
103- **The Military Balance 2018**, (UK: IISS, 2018).
104- استهزاء بالعقوبات: 13 دولة تشتري «إس - 400» الروسية، **روسيا اليوم**، 18 نوفمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2A9KA51
105- Sebastien Roblin, The Navy›s Version of the F-35 Has a Big Problem, **The National Interest**, December 22, 2018, accessible at: https://bit.ly/2T8srvM
106- قائمة الصدر تتصدر نتائج الانتخابات التشريعية في العراق بعد إعادة الفرز، **إرم نيوز**، 9 أغسطس 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/VogDGP
107- Lebanon election: Hezbollah leader declares ‹victory›, **BBC**, May 7, 2018, accessible at: https://goo.gl/kvkarQ
108- ترشح بوتفليقة لانتخابات الرئاسة الجزائرية عام 2019، **روسيا اليوم**، 28 أكتوبر 2019، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/gtmG7S
109- تونس.. مخاوف من تأثير الصراعات السياسية على مستقبل الانتخابات المقبلة، **إرم نيوز**، 30 نوفمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/Nv9CU5
110- Anshel Pfeffer, Defense Minister Resigns, Firing First Salvo of Israeli Elections. The Timing Couldn't Be Worse for Netanyahu, **Haaretz**, November 14, 2018, accessible at: https://goo.gl/psxGJr
111- James M. Lindsay, Ten Elections to Watch in 2019, **Council on Foreign Relations**, December 12, 2018, accessible at: https://goo.gl/YosZz2
112- Erdoğan: AK Party will sweep March 2019 municipal elections, **Daily Sabah**, October 22, 2018, accessible at: https://goo.gl/vmKz85
113- السودان.. نواب يطالبون بتعديل الدستور لترشيح البشير مدى الحياة، **روسيا اليوم**، 4 ديسمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/RBiLiL
114- محمد عبدالله يونس، ما بعد هدنة غزة: لماذا استقال «أفيجدور ليبرمان» من الحكومة الإسرائيلية؟، **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 15 نوفمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/E1aLhZ
115- العراق.. عبدالمهدي يتوعد من أفشل جلسة التصويت بالبرلمان، **العربية.نت**، 5 ديسمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/aDxqq7
116- تونس.. السبسي يرفض التعديل الوزاري على حكومة الشاهد، **سكاي نيوز عربية**، 6 نوفمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/5Lx6ER
117- التماسك المتعثر: لماذا تزايدت مشكلات الحكومات الائتلافية في الإقليم؟، **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 22 نوفمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/km-

Qmme
118- احتجاجات إيران تتوسع.. واعتقالات في قلب طهران، **العربية.نت**، 29 ديسمبر 2017، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/us5aBK
119- إنفوجرافيك.. مظاهرات الغضب في إيران، **سكاي نيوز عربية**، 5 أغسطس 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/BhKnYx
120- «هجوم الأهواز».. ارتفاع عدد القتلى لـ29.. والمسلحون ارتدوا زي «الباسيج»، **سي إن إن عربية**، 23 سبتمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/fVB7YW
121- كلمة الرئيس الإيراني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، **فرانس 24**، 25 سبتمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/sNsxuH
122- Marwan Muasher, The Next Arab Uprising: The Collapse of Authoritarianism in the Middle East, **Foreign Affairs**, Vol. 97, no. 6, November / December 2018, pp. 113 – 118.
123- تونس: تواصل حركة الاحتجاج الاجتماعي ومواجهات «محدودة وبلا خطر» مع المتظاهرين، **فرنسا 24**، 13 يناير 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2Ra3iU9
124- تونس.. «السترات الحمراء» تُعلن عن انطلاق «موجة احتجاجات» في البلاد، **إرم نيوز**، 14 ديسمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2LwXuPf
125- استطلاع لرأي الشباب العربي 2018، موجود على الرابط التالي: http://arabyouthsurvey.com/ar/findings.html
126- خطاب ماكرون.. رفع الحد الأدنى للأجور وتخفيف الضرائب ولكن.. لا تراجع عن برنامجه، **يورو نيوز**، 10 ديسمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2RPveJM
127- إدراج أذرع مسلحة لجماعة «الإخوان» على لائحة الإرهاب الأمريكية تمهيداً لحظرها، **الحياة**، 2 فبراير 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2GCnVnU
128- The Muslim Brotherhood's Ties to ISIS and al-Qaeda, **Counterterrorism Project**, June 2017, accessible at: https://bit.ly/2rTVmYA
129- **المرجع السابق**.
130- Fiscal Breakeven Oil Price, **International Monetary Fund**, 2018, accessible at: https://goo.gl/8Jmb6a
131- How Should GCC Countries Diversify Their Economies And Promote Inclusive Growth?, **International Monetary Fund**, December 9, 2018, accessible at: https://goo.gl/PDgLjr
132- وكالة موديز ترفع توقعاتها لحجم نمو إجمالي الناتج المحلي المستقبلي للاقتصاد السعودي، **وكالة الأنباء السعودية**، 18 أكتوبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/WSc-7yP
133- الميزانية العامة للدولة 2018: ميزانية التنويع الاقتصادي، **وزارة المالية العُمانية**، 2018، ص 20، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/PpQ3Vz
134- ماذا قالت «فيتش» عن تحسن أسعار النفط وموازنات دول الخليج؟، **سي إن إن عربية**، 20 يوليو 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/pfBYJp
135- اقتصاد مصر يحقق أعلى معدل نمو سنوي منذ 10 سنوات بالعام المالي الماضي، **سي إن إن عربية**، 25 يوليو 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/7EGsj1
136- World Economic Outlook Database, **International Monetary Fund,** 2018, accessible at: https://goo.gl/P1bpfC
137- ستاندرد آند بورز تخفض تصنيف تركيا في خطوة غير متوقعة، **رويترز**، 2 مايو 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/S32FNy
138- To What Extent Should Investors Worry About Turkey?, **J.P.Morgan**, August 10, 2018, accessible at: https://goo.gl/s5LPBq
139- Statistical Data, Financial Accounts, **Central Bank of Turkey**, 2018, accessible at: https://goo.gl/MXtev5
140- صندوق النقد: واشنطن تفرض عقوبات على تركيا، **روسيا اليوم**، 1 أغسطس 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/EaoS1n
141- ستاندرد آند بورز تخفض تصنيف تركيا في خطوة غير متوقعة، **مرجع سابق**.
142- World Economic Outlook Database, **International Monetary Fund**, 2018, accessible at: https://goo.gl/P1bpfC
143- العقوبات المفروضة على ايران، **بي بي سي عربي**، 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/HtkDQv
144- **المرجع السابق**
145- **المرجع السابق**
146- Short-Term Energy Outlook, **U.S. Energy Information**, 11 December 2018, accessible at: https://goo.gl/WVMTVM
147- Javier Blas, The U.S. Just Became a Net Oil Exporter for the First Time in 75 Years, **Bloomberg**, December 6, 2018, accessible at: https://goo.gl/78B54Y
148- Oil Market Report 2018, **International Energy Agency**, November 2018, accessible at: https://goo.gl/OAhvMN
149- OPEC coalition agrees 1.2 million b/d cuts deal as Iran secures exemption, **S&P Global Platts**, December 7, 2018, accessible at: https://goo.gl/jVwXLz
150- روسيا تخطط لخفض إنتاج النفط بمقدار 50-60 ألف برميل يوميا في يناير، **روسيا اليوم**، 11 ديسمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/zJdjr6
151- أوبك تتفق مبدئيا على خفض إنتاج النفط وتنتظر التزام روسيا، **رويترز**، 6 ديسمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/wU4zzU
152- Heesu Lee, Goldman Sachs and Morgan Stanley Warn Oil Uncertainty to Persist, **Bloomberg**, December10, 2018, accessible at: https://goo.gl/fLKWgu
153- Tom Di Christopher, Citi forecasts oil goes nowhere in 2019 as OPEC cuts and US pumps more, **CNBC**, 10 December 10, 2018, accessible at: https://goo.gl/h9LFwq
154- «أدنوك» تنفذ استراتيجيتها للنفط والغاز خلال أسابيع، **صحيفة الاتحاد الإماراتية**، 20 نوفمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/rhRE37
155- Sanjay Dutta, ADNOC joins Aramco in $44 billion Indian refinery project, **Times of India**, June 25, 2018 accessible at: https://goo.gl/AYkjYV
156- Initial pact with UAE company for strategic oil reserve at Padur, **Economic Times**, November 13, 2018, accessible at: https://goo.gl/myUDqU
157- أرامكو السعودية ستستثمر في مشروع تكرير وبتروكيماويات بشرق الصين، **رويترز**، 10 أكتوبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/gf31tu
158- Abu Dhabi approves ADNOC›s $132bn five-year growth plan, **Arabian Business**, November 7, 2018, accessible at: https://goo.gl/PbKA8x
159- أرامكو تتطلع للتحول إلى مصدر للغاز باستثمارات 150 مليار دولار، **رويترز**، 27 نوفمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/Tf12qA
160- Michael Ratner, Natural Gas Discoveries In The Eastern Mediterranean, **Congressional Research Service**, August 2016, accessible at: https://goo.gl/HV3SFe
161- وزير البترول: 3 مليارات قدم مكعب غاز يوميًا حجم إنتاج حقل ظهر بحلول سبتمبر، **المصري اليوم**، 12 ديسمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/komAv7
162- Harry Menear, Egypt aims to become key natural gas exporter, **Energy Digital**, November 2018, accessible at: https://goo.gl/Z3nJ9d
163- Alan Mohtadi, Peshko Mohtadi, Oil flows again from Iraq's Kirkuk thanks to US intervention, **Financial Times**, November 30, 2018, accessible at: https://goo.gl/sqssFe
164- Natural gas sets the stage for an armed conflict in the East Mediterranean, **GEFIRA**, February 2018, accessible at: https://goo.gl/FiUhZb
165- الولايات المتحدة ترى فرصاً واعدة في تنمية موارد الطاقة في شرق المتوسط، **صحيفة البورصة المصرية**، 18 نوفمبر 2018، موجود على الرابط التالي: https://goo.gl/VbYTHo
166- فضيحة كامبريدج أناليتيكا: فيس بوك تكشف أن تسريب البيانات أضر بـ87 مليون مستخدم، **فرنسا 24**، 5 أبريل 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2R7jFAG
167- US-China tech wars threaten global sector disruption, **Financial Times**, May 7, 2018, accessible at: https://on.ft.com/2O7GShE
168- Zachary Karabell, Trump›s Trade War Won›t Hurt China. It Could Hurt Tech In The Us, **Wired**, June 27, 2018, accessed Dec 6 2018, accessible at: https://bit.ly/2NvQ3Yk
169- بوتين يكشف من بنظره سيحكم العالم، **سي إن إن بالعربية**، 2 سبتمبر 2017، موجود على الرابط التالي: https://cnn.it/2oadg7B
170- الإمارات.. تعيين أول وزير للذكاء الاصطناعي، **موقع قناة العربية**، 19 أكتوبر 2017، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2RkNbTT
171- Ukrainian ministry carries out first block chain transactions , **Reuters**, September 6, 2017, accessed Dec 6 2018, accessible at: https://reut.rs/2f9Bkn7
172- Building block(chain)s for a better planet, **PricewaterhouseCoopers**, accessible at: https://pwc.to/2OpH23J
173- كل ما يلزمك معرفته عن تقنية بلوك تشين، **العربية بزنس**، 18 أكتوبر 2016، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2pwVXyt
174- تراجع أسعار العملات الافتراضية مع اتجاه كوريا الجنوبية نحو حظر تداوله، **الاقتصادية**، 11 يناير 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2Cvy1CM

عن "التقرير الاستراتيجي"

تقرير إقليمي، يصدر سنوياً عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، يركز على الاتجاهات الرئيسية طويلة المدى التي تشكلت في الشرق الأوسط من خلال تفاعلات العام السابق، والتي يتوقع أيضاً أن تكون الأكثر تأثيراً في حالة الإقليم خلال العام التالي.

يركز التقرير على التفاعلات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والإعلامية، ذات الانعكاسات الأمنية، والتي تمثل مؤشراً على مدى استقرار أو عدم استقرار الإقليم، ويتم إعداده من جانب باحثي المركز، ويصدر في نهاية كل عام.

وتقوم إدارة تحرير التقرير طوال العام بإعداد مؤشرات عامة، تحليلية وكمية، حول الظواهر التي تتشكل في المنطقة، بانتظام، ويتم نشرها على الموقع الإلكتروني للمركز، ويتم تجميعها في ملحق يصدر مع التقرير سنوياً.

جميع حقوق النشر محفوظة لمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة © 2019